خَصَائِصُ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ

د . عصام محمد ناصر العصام

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية
بكلية الآداب بجامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية- الأحساء

ملخص البحث:

يَحْوِي تُرَاثُنَا النَّحْوِيُّ فِي أَثْنَائِهِ قَضَايَا نَحْوِيَّةً مُتَنَاثِرَةً فِي أَبْوَابِ النَّحْوِ، وَمَسَائِلِهِ، لَهَا أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي فَهْمِ التَّرَاكِيبِ النَّحْوِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الحُكْمُ عَلَيْهَا بالصِّحَّةِ، أو الضَّعْفِ، أو الجَوَازِ، أو القُبْحِ، أو الامْتِنَاعِ، أو الحُكْمُ عَلَى أَوْجُهٍ إِعْرَابِيَّةٍ فِي التَّرْكِيبِ ذَاتِهِ، وَبَيَانُ ما يَجِبُ فِي بَعْضِهَا، وَمَا يَجُوزُ فِي بَعْضِهَا الآخر، وَمَا يَمْتَنِعُ فِي بَعْضِهَا، وَمِنْ هَذِهِ القَضَايَا قَضِيَّةُ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَيَأْتِي البَحْثُ هُنَا لِيُسَلِّطَ الضَّوْءَ عَلَى خَصَائِصِ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ فِي النَّحْوِ العَرَبِي، فَلِلأَجْنَبِيِّ فِي ذَاتِهِ خَصَائِصُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ حَدَّدَتْ مَلامِحَهُ، وَطُرَقَ تَعَامُلِ النُّحَاةِ مَعَهُ، وَقَدْ أُفْرِدَ الأَجْنَبِيُّ فِي دِرَاسَاتٍ سَابِقَةٍ تَنَاوَلَتْهُ مِنْ حَيْثُ قَضِيَّتُهُ الكُبْرَى، وَهِيَ الفَصْلُ بَيْنَ المُتَلازِمَيْنِ، فَدَرَسَتْ أَحْكَامَ الفصل بين المُتَلازِمَينِ بالأَجْنَبِيِّ، وَمَسَائِلِهِ، لَكِنْ لَمْ يُتَنَاوَلِ الأَجْنَبِيُّ فِي بَقِيَّةِ المسائلِ، فَلَمْ يُدْرَسِ الأَجْنَبِيُّ غَيْرُ الفَاصِلِ رَغْمَ حُضُورِهِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَغَابَتْ مَسَائِلُهُ، وَخَصَائِصُهُ فِي تَنَاوُلِ الدَّارِسِينَ المُحْدَثِينَ، وَهَذَا هُوَ مَوْضُوعُ البَحْثِ.

الكلمات المفتاحيَّة (الدَّالَّة): خَصَائِصُ- الأَجْنَبِيّ - غير الفَاصِل- النَّحْو - العَرَبِيّ .

إنَّ مَنْ يَتَتَبَّعُ مَسَائِلَ الأَجْنَبِيِّ المتناثرةَ، وَأَقْوَالَ العُلَمَاءِ فِيهِ يَقِفُ عَلَى خَصَائِصَ للأجنبيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، أَطْلَقَهَا النُّحَاةُ فِي أَثْنَاءِ عَرْضِهِم مَسَائِلَهُ، وَقَضَايَاهُ المتنوِّعة فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وكان من نتائج ذلك أَنْ تعدَّدَت مدلولاته، وتنوَّعَتْ بتنوُّعِ هَذِهِ القَضَايَا، وَقَدْ رَصَدَ البَاحِثُ أَهَمَّ هَذِهِ الخَصَائِصِ، مُشِيْرًا فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الخَصَائِصِ إلى مَا تَفَرَّعَ عَنْهَا مِنْ مَدْلُولاتٍ خَاصَّةٍ بالأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ، فَجَاءَتْ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

المبحث الأوَّلُ
خَصَائِصُ الأَجْنَبِيِّ في إِطَارِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المنسُوخَةِ

المطلب الأوَّل: قَدْ يَتَنَزَّلُ الاسْمُ الظَّاهِرُ المعَادُ بِلَفْظِهِ في جملةٍ واحدةٍ مَنْزِلَةَ الأَجْنَبِيِّ في أقوى الوجهين عند سيبويه:

قال سيبويه: "وتقولُ: مَا زَيدٌ ذَاهِبًا ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، الرفعُ أَجْوَدُ، وإِنْ كُنْتَ تُريدُ الأوَّلَ[1]؛ لأنَّك لَوْ قُلْتَ: مَا زيدٌ منطلقًا[2] زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ حَدَّ الكلامِ[3]، وكَانَ ههنا ضعيفًا، ولَمْ يَكُنْ كَقَولِكَ: مَا زَيدٌ مُنْطَلِقًا هُوَ[4]؛ لأَنَّكَ قَدْ استغنيتَ عن إظهاره، وَإِنَّما يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُضْمِرَهُ؛ ألاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ مُنْطلقًا أَبُو زَيْدٍ، لَمْ يَكُنْ كَقَولِكَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا أَبُوه[5]؛ لأَنَّكَ قد اسْتَغْنَيْتَ عن الإِظْهَارِ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ[6]

أُجْرِيَ[7] مُجْرَى الأَجْنَبِيِّ[8]، واستُؤْنِفَ عَلَى حَالِهِ حَيْثُ كَانَ هَذَا[9] ضَعِيفًا فِيهِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ فِيهِ"[10].

يقول السيرافي شارحًا قوله:"اعلم أنَّ الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرار ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أَنْ يُذْكَرَ ضَمِيرُهُ؛ لأَنَّ ذلك أخفُّ، وأنفى للشبهة واللَّبس، كقولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ وزيدٌ مَرَرْتُ بِهِ، وَلَوْ أَعَدْتَ لَفْظَهُ بِعَيْنِهِ في موضعِ كِنَايَتِهِ لَجَازَ، وَلَمْ يَكُنْ وَجْهَ الكَلامِ، كقولك: زيدٌ ضَرَبْتُ زيدًا، وزيدٌ ضَرَبَ أَبَا زَيْدٍ، وَزَيْدٌ مرَرْتُ بِزَيْدٍ، عَلَى مَعْنَى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وَضَرَبْتُ أَبَاهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ، وإذا أَعَدْتَ ذِكْرَهُ فِي غَيْرِ تِلْكَ الجملةِ جَازَ إِعَادَةُ ظَاهِرِهِ، وَحَسُنَ كقولك: مَرَرْتُ بزيدٍ، وزيدٌ رجلٌ صالحٌ"[11]. **ويقصد بذلك أنَّ العرب لا تعيد لفظ الظَّاهر إذا كان في غير تلك الجملة الأولى إلا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية، وتكون الجملة الثانية مستأنفة.**

ثم يستأنف شرحه فيقول:"فإذا قلتَ: ما زيد ذاهبًا، ولا محسنٌ زيدٌ جاز الرَّفْعُ، والنَّصْبُ فَإِذَا نَصَبْتَ قُلْتَ: ولا مُحْسِنًا زَيْدٌ، جَعَلْتَ زَيْدًا، وهو الظَّاهِرُ

بمنزلة كنايته، فكأَنَّكَ قُلْتَ: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا محسنًا هُوَ، كما تقولُ: (ولا مُحْسِنًا أَبُوهُ)، فَتَعْطِفُ (مُحْسِنًا) عَلَى (ذاهبًا)، وترفع (زيدًا) بفعله وهو (محسنٌ) "[١٢].

وهنا يُعَامَلُ الاسم الظاهر بمنزلة ضميره وبمنزلة الاسم السَّبَبِيِّ المتَّصل بضمير الاسم، كما يمتنع أن تنصب محسنًا على أَنَّهُ خبرُ (مَا)، و(زيدٌ) اسمها؛ لأنَّ (مَا) يبطل عملها إذا تقدَّم خبرها على اسمها، فلا يجوز أن تقول: مَا محسنًا زيدٌ، فلمَّا امتنع هذا في المعطوف عليه كان في حَقِّ المعطوف–وهو تابعٌ للمعطوف عليه– أحقَّ وأولى.

ثُمَّ يَقُولُ:"**وَإِذَا رَفَعْتَ جَعَلْتَ زَيْدًا كَالأَجْنَبِيِّ**، وَرَفْعَتَهُ بالابْتِدَاءِ، وَجَعَلْتَ مُحْسِنًا خَبَرًا مُقَدَّمًا، واخْتَارَ سيبويهِ الرَّفْعَ"[١٣]. يَدُلُّ على ذلك قوله:"فَلَمَّا كَانَ هَذَا كَذَلِكَ أُجْرِيَ مُجْرَى الأَجْنَبِيِّ، واستُؤْنِفَ عَلَى حَالِهِ حَيْثُ كَانَ هَذَا ضَعِيفًا فِيهِ"[١٤].

المطلب الثاني: تعدُّدُ حكمِ الأجنبيِّ بعد الوصف المعطوف على خَبَرَيْ (لَيْسَ) وَ(مَا):

فَالأَجْنَبِيُّ بعد الوصف المعطوف على خبر (ليس) يجوز فيه وجهان:

الأَوَّلُ: رَفْعُهُ عَطْفًا على اسمها، ونصب الوصف عطفًا على الخبر[١٥] أو جرُّ الوصفِ عطفًا على خبر (ليسَ) إذا كان مجرورًا[١٦].

الثاني: جَعْلُ الوَصْفِ والأَجْنَبِيِّ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا[١٧]، فَهُمَا مَرْفُوعَانِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، والجُمْلَةُ حِينئذٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى الابْتِدَاءِ، والقَطْعِ مِنَ الأَوَّلِ.

أَمَّا الأَجْنَبِيُّ بَعْدَ الوَصْفْ المَعْطُوفِ عَلَى خَبَرِ (مَا) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَإِعْرَابُ الوَصْفِ المَعْطُوفِ قَبْلَهُ خَبَرًا مُقَدَّمًا [١٨].

قال ابن مالك:"إِذَا وَقَعَ بَعْدَ مَعْمُولَي (لَيْسَ) أَوْ (مَا) عَاطِفٌ يَلِيهِ وَصْفٌ بَعْدَهُ سَبَبِيٌّ نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلا ذَاهِبًا أَبُوهُ، وَمَا عَمْرٌو مُقِيمًا وَلا ظَاعِنًا أَخُوهُ، فَلَكَ أَنْ تُعْطِيَ الوَصْفَ مِنَ النَّصْبِ[١٩] والجَرِّ[٢٠] مَا كُنْتَ تُعْطِيهِ دُوْنَ مَذْكُورٍ

بَعْدَهُ، وَتَرْفَعَ بِهِ السَّبَبِيَّ[٢١]، أَوْ تَرْفَعَهُمَا[٢٢]مبتدأً وَخَبَرًا[٢٣]، فَتَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلا ذَاهِبٌ أَبُوهُ، وَمَا عَمْرٌو مُقِيمًا، وَلا ظَاعِنٌ أَخُوهُ.

وَإِنْ تَلا الوَصْفَ أَجْنَبِيٌّ، وَالعَامِلُ (لَيْسَ)، جَازَ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى اسْمِهَا، وَنَصْبُ الوَصْفِ عَطْفًا عَلَى الخَبَرِ، وَجَازَ جَعْلُهُمَا مبتدأً وَخَبَرًا، نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلا ذَاهِبًا عَمْرٌو، وَلَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلا ذَاهِبٌ عَمْرٌو.

وَإِنْ كَانَ خَبَرُ (لَيْسَ) مَجْرُورًا بالبَاءِ جَازَ جَرُّ الوَصْفِ المَذْكُورِ بِبَاءٍ مُقَدَّرَةٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهَا بالمتَقَدِّمَةِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الكَلامِ، ....وَلَيْسَ هَذَا مِنَ العَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ، بَلْ مِنْ حَذْفِ عَامِلٍ لِدَلالَةِ عَامِلٍ مِثْلِهِ عَلَيْهِ، وَحَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ مِنَ المَعْطُوفِ لِدَلالَةِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ كَثِيرٌ، ....وَإِذَا اسْتُسْهِلَ بَقَاءُ الجَرِّ بِمُضَافٍ حُذِفَ لِدَلالَةِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ، كَانَ بَقَاءُ الجَرِّ بِحَرْفِ الجَرِّ المَحْذُوفِ لِدَلالَةِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ أَحَقَّ وَأَوْلَى؛ لأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ فِي عَمَلِ الجَرِّ أَمْكَنُ مِنَ الاسْمِ المضَافِ. ....وَلَيْسَ بَعْدَ (مَا) فِي الوَصْفِ التَّالِيهِ أَجْنَبِيٌّ بَعْدَ عَاطِفٍ إلا الرَّفْعُ[٢٤] كَقَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا ولا ذَاهِبٌ عَمْرُو؛ لأَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيهِ مَعَ قُرْبِهِ مِنَ العَامِلِ لَوْ قُدِّمَ فِيهِ الخَبرُ لَبَطَلَ العَمَلُ، فَبُطْلانُهُ بِالتَّقْدِيمِ فِي المَعْطُوفِ؛ لِبُعْدِهِ مِنَ العَامِلِ أَحَقُّ وَأَوْلَى"[٢٥].

يقول سيبويه مساويًا بين الاسم السَّبيِّ، والضمير المَكْنِي، ومفرِّقًا بين الاسم السَّبيِّ والاسم الأجنبيِّ مِمَّا يتلو المعطوف على خبر(مَا):"وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلا عَاقِلا أَبُوهُ تَجْعَلُهُ[٢٦] كَأَنَّهُ للأَوَّلِ[٢٧] بِمَنْزِلَةِ كَرِيمٍ؛ لأَنَّهُ مُلْتَبِسٌ بِهِ[٢٨] إِذَا قُلْتَ: أَبُوهُ تُجْرِيهِ[٢٩] عَلَيْهِ[٣٠] كَمَا أَجْرَيْتَ عَلَيْهِ الكَرِيمَ؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا زيدٌ عاقلا أَبُوهُ نَصَبْتَ، وَكَانَ كلامًا، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ ذاهبًا ولا عَاقِلٌ عَمْرٌو؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ عَاقِلاً عَمْرٌو لم يكن كلامًا[٣١]؛ لأنّه ليس من سَبَبِه[٣٢] فَتَرْفَعُهُ[٣٣] على الابتداءِ، والقَطْعِ مِنَ الأَوَّلِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَمَا عَاقِلٌ عَمْرٌو، وَلَوْ جَعَلْتَهُ مِنْ سَبَبِهِ لَكَانَ فِيهِ لَهُ إِضْمَارٌ كَالهَاءِ فِي الأَبِ وَنَحْوِهَا، وَلَمْ يَجُزْ نَصْبُهُ[٣٤] عَلَى (مَا)[٣٥]؛ لأَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَ (مَا) ثُمَّ قَدَّمْتَ الخَبَرَ لَمْ يَكُنْ إِلا رَفْعًا[٣٦]، وَإِنْ شِئْتَ

قُلْتَ[٣٧]: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمٌ أَخُوهُ. إِنْ اِبْتَدَأْتَهُ[٣٨]، وَلَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى (مَا)[٣٩] كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ حِيْنَ بَدَأْتَ بالاسْمِ"[٤٠].

والحاصل من كلام سيبويه أنَّ الأجنبيَّ إذا وقع بعد الوصف المعطوف على خبر (مَا) لَمْ يَجُزْ فيه إلَّا الرَّفع على أنَّه مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والوصف المعطوف قبله خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، على تقدير الابتداء، والاستئناف، والقطع مما قبله، ولا يجوز فيه الرَّفْعُ عَلَى أنَّهُ معطوف على اسم (مَا)، وَجَعْلُ الوصف منصوبًا عطفًا على خبر (مَا) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ هَذَا يَنْقُضُ عَمَلَ (مَا).

ثم يستأنف سيبويه كلامه، فيبيِّنُ أنَّ ما ذكره عن رفع الوصف المعطوف على خبر (مَا) إذا تلاه اسمٌ أجنبيٌّ، ينسحب على الوصف المعطوف بعد خبر (كان) و(لَيْسَ)، وتنفرد (كَانَ) و(لَيْسَ) بجواز نصبه بعدهما إذا تلاه اسمٌ أجنبيٌّ، فيقول:"وَلَكِنَّ (لَيْسَ) و(كَانَ) يَجُوزُ فِيهِمَا النَّصْبُ، وَإِنْ قَدَّمْتَ الخَبَرَ، وَلَمْ يَكُنْ مُلْتَبِسًا؛ لأَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَهُمَا كَانَ الخَبَرُ فِيهِمَا مُقَدَّمًا مِثْلَهُ مُؤَخَّرًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا[٤١] كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلا قَائِمًا عَمْرٌو"[٤٢].

نخلص من هذا إلى أنَّ الأَجْنَبِيَّ يُفَارِقُ السَّبَبِيَّ في مسألة النَّصْبِ في قولك: مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلا عَاقِلاً أَبُوهُ، حيث يجوز في الوصف التَّالِيهِ سَبَبِيٌّ النَّصْبُ، ولا يَجُوزُ في الوصف التَّالِيهِ أَجْنَبِيٌّ إِلَّا الرَّفْعُ.

وَيُوَافِقُهُ في صحَّة الرَّفْعِ في كلٍّ، فَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمٌ أَخُوهُ، وَمَا زيدٌ ذاهِبًا ولا عَاقِلٌ عَمْرٌو، يقول المبرد: "وتقولُ: -إن شئتَ- ما زيدٌ قائمًا ولا خارجٌ أبوهُ، جعلْتَ أباه بمنزلة الأجنبيِّ، فصارَ (خارجٌ) مقدَّمًا، كأنَّكَ: قُلْتَ: ما زيدٌ منطلقًا، ولا أَبُوهُ خَارِجٌ"[٤٣]، وذلك أَنَّكَ إذا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ منطلقًا، ولا خارجًا أَبُوهُ كَانَ لَكَ فِي (خَارِجًا) وَجْهَانِ: إِمَّا النَّصْبُ بالعَطْفِ عَلَى (مُنْطَلِقًا)، وَرَفْعِ (أَبُوهُ) بـ (مُنْطَلِقًا)، والرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ والخَبَرِ، فَتَكُونُ بِمَثَابَةِ الجُمْلَةِ المُسْتَأْنَفَةِ، فَيَكُونُ (خَارِجٌ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَ(أَبُوهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا.

ففي حالة الرفع عُومِلَ الاسمُ السَّبَبِيُّ المتَّصلُ بضميرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا قَبْلَهُ مُعَامَلَةَ الاسْمِ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ المُرْتَبِطِ بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ.

ويقول في موضع آخر:" تَقُولُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، ولا قَائِمٌ عَمْرٌو، رَفَعْتَ (قَائِمًا)؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: وَمَا قَائِمٌ عَمْرٌو، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، ولا قَائِمًا أَبُوهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: وَلا قَائِمٌ أَبُوهُ، أَمَّا النَّصْبُ فَلِأَنَّكَ أَجْرَيْتَ عَلَى (زَيْدٍ) الخَبَرَ؛ لأَنَّهُ لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ لَهُ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ، كَمَا تَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَوْ قلْتَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا عَمْرٌو كَانَ مُحَالاً، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّكَ جَعَلْتَهُ خَبَرًا للأَب، ثُمَّ قَدَّمْتَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ فِي الانقطاع عن الأوَّل، وَمُبَايِنًا للأَجْنَبِيِّ فِي وُقُوعِهِ خَبَرَ الأَوَّلِ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ"(٤٤).

ثمَّ يُوَضِّحُ وَجْهَ مُشَابَهَةِ الاسْمِ السَّبَبِيِّ للأَجْنَبِيِّ، وَوَجْهُ مُفَارَقَتِهِ لَهُ، فَيَقُولُ:"أمَّا قَوْلُنَا: بمنزلة الأَجْنَبِيِّ؛ فإنَّك إذا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، وَلا قَائِمٌ أَبُوهُ، فهو كقولك: وَلا قَائِمٌ عَمْرٌو؛ لأَنَّكَ عَطَفْتَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، فَاشْتَوَى مَا لَهُ سَبَبٌ، وَمَا لا سَبَبَ له، وأَمَّا قَوْلُنَا: إِذَا كَانَ خَبَرًا بَايَنَ الأجنبيَّ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ، فَذَلِكَ قولك: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا أَبُوهُ، وَمَا زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الأَجْنَبِيُّ في هذا الموضعِ لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا عَمْرٌو، أَوْ مَا زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، كَانَ خَطَأً، وَلَمْ يَكُنْ لِلْكَلامِ مَعْنًى؛ لأَنَّكَ ذَكَرْتَ (زَيْدًا)، وَلَمْ تَصِلْ بِهِ خَبَرًا"(٤٥).

المبحث الثاني
خصائصُ الأجْنبِيِّ في إطار الأساليب النَحْوِيَّة

وينضوي تحته مبحثٌ أوَّلُ، وَوَحِيدٌ:

المطلب الأوَّل:الحكمُ بكون جواب الشَّرْطِ أَجْنبِيًّا عن اسمِ الشَّرْطِ وَفِعْلِهِ:

قَالَ العُكْبُرِيُّ:"و(مَنْ) وَ(مَا) وَمَا أَشْبَهَهُمَا إذا وَقعت مبتدأً فِي الشَّرْط فَالْخَبَر فعلُ الشَّرْط وحدَهُ، وَقَالَ بَعضُهم: الخبرُ الشَّرْطُ والجزاءُ، وَحُجَّة الأوَّلين أنَّ (مَنْ) اسمٌ تَامٌّ، وَفعل الشَّرْط فِيهِ ضميرٌ يعود عَلَيْهِ لَا محالةَ، وَلَا يلْزم فِي الْجَواب أَن يكونَ فِيهِ ضَمِيرُه، وَهَذَا حُكْمُ الْخَبَرِ كَقَوْلِك: مَنْ يَقُمْ يَقُمْ زيدٌ. وحُجَّةُ الآخرين أنَّ الكلامَ لَا يتمُّ إلا بالْجَوَاب فَكَانَ دَاخِلا فِي الْخَبَر وَيصير كَقَوْلِك: زيدٌ إنْ يَقُمْ أقمْ مَعَه، فَالشَّرْطُ وَالْجَوَابُ جَمِيعًا الْخَبَرُ، وَقد أُجيبَ عَن هَذَا بأنَّ الجوابَ هُنَا أجنبيٌّ عَن الْمُبْتَدَأ، و(مَنْ) يعملُ الفعلُ فِيهَا بعدَها النصبَ كَقَوْلِك: مَنْ تضربْ أضربْ فيكونُ هُوَ الخبرَ عَنْهَا كَقَوْلِك: زيدٌ ضَربته؛ لأنَّه لَو تجرَّد عَن ضمير المفعول كانَ ناصبًا لزيدٍ، وأمَّا افتقارُ الكلامِ إِلَى الْجَواب فشيءٌ أوجبَهُ التعليقُ أَلا ترى أنَّ قَوْلك: لَوْلَا زيدٌ لأكرمتك لَا يتم فِيهِ الْكَلَام إلا بالْجَوَاب، وليسَ الجوابُ دَاخِلا فِي الْخَبَر؛ وَلذَلِك جَعَلْتَ الْخَبَر فِي الِاسْتِفْهَام هُوَ الْفِعْل كَقَوْلِك: مَنْ قَامَ؟ لَمَّا لم يُحْتَجْ إِلَى التَّمام بالْجَوَاب"(٤٦).

وفي نصِّ العُكْبُرِيِّ تعريفُ الخَبَرِ بعَلامَتِهِ عِنْدَهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا للعَمَلِ فِي ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ، فَيَحْصُلُ التَّرَابُطُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ والخَبَرِ، وكلُّ مَا عَدَا ذلك فَهُوَ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُمَا حَيْثُ هُوَ لا مُبْتَدَأٌ ولا خَبَرٌ، ومن ذلك جواب الشرط، فلا تَعَلُّقَ له بالمبتدأ إِلَّا من جهة التعليق في الكلام الحاصل بِتَقَدُّمِ (مَنْ) الشرطية عن موضعها، وخروج الكلام إلى التَّرْكِيبِ الشَّرْطِيِّ الذي يُفِيدُ التَّعْلِيقَ الشَّرْطِيَّ الجَزَائِيَّ، فأصل الكلام هو خَبَرٌ تَحَوَّلَ إلى تَرْكِيبٍ شَرْطِيٍّ بِتَقَدُّمِ الأَدَاةِ ثُمَّ إِتْبَاعِهَا بِفِعْلَينِ مَجْزُومَين، وهذه النَّظْرَةُ مُسْتَفَادَةٌ من حديث النُّحَاةِ عَنْ إِعْرَابِ

أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَتَقْسِيمِهَا إلى حُرُوفٍ وَأَسْمَاءَ، وَتَقْسِيمِ الأَسْمَاءِ إِلَى ظُرُوفٍ وَغَيْرِ ظُرُوفٍ.

والبَاحِثُ يَرَى أَنَّ قَضِيَّةَ إِعْرَابِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ تُحِيلُ التَّرْكِيبَ الشَّرْطِيَّ إلى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ تَارَةً، وَجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تَارَةً أُخْرَى، فَإِذَا كَانَ الفِعْلُ بَعْدَ (مَنْ) و(مَا) لازمًا أو مُتَعَدِّيًا مُسْتَوْفِيًا مَفْعُولَهُ كَانَ اسْمُ الشَّرْطِ مُبْتَدَأً، وَإِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُتَعَدِّيًا لَمْ يَسْتَوْفِ مَفْعُولَهُ كَانَ اسْمُ الشَّرْطِ مَفْعُولاً بِهِ مُقَدَّمًا، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الابْتِدَاءِ عَلَى ضَعْفٍ، وَإِنْ اسْتَوْفَى الفِعْلُ مَفْعُولَهُ فالاخْتِيَارُ الرَّفْعُ بالابْتِدَاءِ، وَيَجُوزُ نَصْبُ اسْمِ الشَّرْطِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ نَاصِبٍ لَهُ يفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ(٤٧).

فَلا تَعُودُ للتَّرْكِيبِ الشَّرْطِيِّ اسْتِقْلالِيَّتُهُ، وَيُحِيلُهُ مِنْ مَعْنَى التَّعْلِيقِ الشَّرْطِيِّ الجَزَائِيِّ، وَهُوَ مَعْنًى غَيْرُ خَبَرِيٍّ إلى مَعْنًى خَبَرِيٍّ يَتَمَثَّلُ فِي جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ تَارَةً، وَجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تَارَةً أُخْرَى.

وَلِذَا لا نَلْحَظُ قَضِيَّةَ إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ رَغْمَ تَقْسِيمِهِ الأَدْوَاتَ إلى حُرُوفٍ وَأَسْمَاءٍ(٤٨)، والأَسْمَاءُ إلى ظُرُوفٍ وَغَيْرِ ظُرُوفٍ(٤٩).

وَمِمّا لا شَكَّ فِيهِ أَنَّ التَّصْنِيفَ الصَّرْفِيَّ عِنْدَ النُّحَاةِ بَعْدَ سيبويهِ قَادَهُم إلى البَحْثِ عَنْ إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ الظُّروفِ مِنْهَا، وَغَيْرِ الظُّروفِ، فَكُلُّ اسْمٍ لَهُ دِلالَةٌ نَحْوِيَّةٌ تُحَدِّدُ مَوْقِعَهُ مِنَ الإِعْرَابِ.

والذي يَمِيلُ إِلَيهِ البَاحِثُ هُوَ مَا سَبَقَ إِلَيهِ أُسْتَاذُنَا الدكتور إبراهيم الشَّمْسَان، فَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ (مَنْ)و(مَا) و(أَيٌّ) هِيَ ضَمَائِرُ مَوْصُولَةٌ لا يُمْكِنُ أَنْ تَشْغَلَ وَظِيفَةُ وَحْدَهَا، فَفِي جُمْلَةِ: حَضَرَ مَنْ لَقِيْنَاهُ أَمْسِ، الفَاعِلُ لَيْسَ (مَنْ) وَحْدَهَا، وَلَيْسَ مَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَجْمُوعُ الاسْمِ المَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، وَحِيْنَمَا تُسْتَخْدَمُ هَذِهِ الضَّمَائِرُ أَدَوَاتٍ للشَّرْطِ فَإِنَّ هَذِهِ الضَّمَائِرَ تَتَّخِذُ وَظَائِفَ مُتَعَدِّدَةً مِنْهَا الدِّلالَةُ الشَّرْطِيَّةُ، والرَّبْطُ بَيْنَ جُمْلَتَينِ، والدِّلالَةُ عَلَى الشَّخْصِ المَقْصُودِ بالشَّرْطِ، والشُّمُولُ فِي الضَّمِيرِ المَوْصُولِ المُقَدَّمِ الذي لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا في الجُمْلَةِ

البَسِيطَةْ قَبْلَ تَقْدِيمِهِ، والانْسِلاخُ مِنَ الصِّفَاتِ المُحَدَّدَةِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ دِلالَةٌ عَلَى إِفْرَادٍ أَوْ جَمْعٍ، ولا تَذْكِيرٍ ولا تَأْنِيثٍ؛ وَلأَنَّ تَقْدِيمَ الشَّخْصِ عَنْ مَوْضِعِهِ كَانَ الغَرَضُ مِنْهُ حَمْلَ التَّرْكِيبِ عَلَى الإِبهَامِ، وَعَدمِ التَّعْيِينْ، كَانَ تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ مُنَاسِبًا، وَذَلِكَ لِيُسْنَدَ فِعْلُ الشَّرْطِ إلى الغَائِبِ فَاعِلاً كَانَ أَم مَفْعُولاً.

أَمَّا أَسْمَاءُ الشَّرْطِ الظُّرُوفُ فَهِيَ أَدَوَاتٌ لا تَخْتَلِفُ عَنْ حُرُوفِ الجَرِّ مِنْ حَيْثُ الوَظِيفَةُ التِي تُؤَدِّيهَا فِي الجُمْلَةِ فَفِي نَحْوِ: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ لا نَسْتَطِيعُ اعْتِبَارُ (حَيْثُ) وَحْدَهَا ظَرْفًا كَمَا لا نَسْتَطِيعُ اعْتِبَارُ الجُمْلَةِ التي بَعْدَهَا ظَرْفًا بِمُفْرَدِهَا بل الظَّرْفُ هُوَ (حَيْثُ زيدٌ جالسٌ)؛ وَلِذَا فَنَحْنُ أَمَامَ عِبَارَةٍ يَحْتَاجُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَلا يُفِيدُنَا شَيْئًا اعْتِبَارُ هَذِهِ الأَدَوَاتِ مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ لأَنَّهَا تَجَاوَزَتْ هَذَا إلى أَدَاءِ وَظَائِفَ أُخَرَ تَتَمَثَّلُ فِي الرَّبْطِ بَيْنَ جُمْلَتَينِ بَسِيطَتَيْنِ، وَجَعْلِهِمَا جُمْلَةً مُرَكَّبَةً، والدِّلالَةِ الشَّرْطِيَّةِ، إِضَافَةً إلى الدِّلالَةِ المَكَانِيَّةِ أَوِ الزَّمَانِيَّةِ التي تَتَضَمَّنُهَا.

وَبِهَذَا لا نَحْتَاجُ إِلى إِعْرَابِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ النَّحْوِيُّونَ إِعْرَابًا لَيْسَ مِنْهُ كَبِيرُ فَائِدَةٍ(٥٠). وَبِذَا نَخْرُجُ مِنَ الخِلافِ فِي تَحْدِيدِ خَبَرِ اسْمِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، واعْتِبَارِ الأَجْنَبِيَّةِ فِي الجَوَابِ بِنَاءً عَلَى أَحَدِ القَوْلَينِ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا سَوْفَ يَعُودُ بِنَا إلى اعْتِبَارِهَا جُمْلَةً بَسِيطَةً مُكَوَّنَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَبِيْعَةَ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ إِذْ هِيَ جُمْلَةٌ فَارَقَتِ البَسَاطَةَ إِلَى التَّرْكِيبِ.

المبحث الثالث
خَصَائِصُ الأَجْنَبِيِّ فِي إِطَارِ الـمُشْتَقَّاتِ

المطلب الأوَّلُ: اخْتِصَاصُ الوَاوِ بِصِحَّةِ عَطْفِ الاسْمِ السَّبَبِيِّ عَلَى أَجْنَبِيٍّ مَرْفُوعٍ بِصِفَةٍ أَوْ شِبْهِهَا:

قال ابن مالك:" فأمَّا الواو فَإِنَّهَا تَعْطِفُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا جَامِعَةً بَيْنَهُمَا فِي الحُكْمِ دُوْنَ تَعَرُّضٍ لِتَقَدُّمٍ أَوْ تَأَخُّرٍ، أَوْ مُصَاحَبَةٍ. فَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ:"جَاءَ زَيْدٌ، وَعَمْرٌو بَعْدَهُ، وَخَالِدٌ قَبْلَهُ، وَبِشْرٌ مَعَهُ". وَلَوْ دَلَّتْ عَلَى التَّرْتِيبِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ"قَبْلَهُ"، وَلا"مَعَهُ" كَمَا لا يُقَالانِ مَعَ المعْطُوفِ بالفَاءِ، أَوْ"ثُمَّ".وَلَوْ دَلَّتْ عَلَى التَّرتِيبِ لامْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ:"اصطَلَحَ زَيْدٌ وَعَمْرُو"كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ مَعَ الفَاءِ و"ثُمَّ".....وَكَذا خُصَّتْ بِعَطْفِ سَيِّءٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ رُفِعَ بِصِفَةٍ أَوْ شِبْهِهَا نَحْوَ:

....."أَتَى امْرؤٌ حَذِرٌ بَنُوكَ وابْنُهُ".....

وَخُصَّتِ الواو بِهَذَا؛ لأَنَّ الـمَعْطُوفَ بِهَا لا يَمْتَنِعُ جَعْلُهُ مَعْطُوفًا عَلَيهِ بِخَلافِ الـمَعْطُوفِ بِغَيْرِهَا"(٥١).

وهذا الحكمُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُعَبِّر عَنْهُ النَّحْوِيُّونَ بِأَمِّ البَابِ أَوْ أَصْلِ البَابِ، وَأَصْلُ حُرُوفِ العَطْفِ الواو؛ ولذا اخْتُصَّتِ بِخَصَائِصَ لَيْسَتْ لِغَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ حُرُوفِ العَطْفِ. فالواو لَهَا مِنَ الحُرِّيَّةِ فِي الـمَجَالِ الدِّلالِيِّ، والـمَجَالِ اللَّفْظِيِّ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهَا، وَهَذَا يَرْجِعُ إلى تَوَسُّعِ العَرَبِ فِيْهَا مَعْنًى، وَلَفْظًا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهَا.

فَأَصْلُ البَابِ يَقْوَى عَلَى مَا لا تَقْوَى عَلَيْهِ الفُرُوعُ، ويُسْتَجازُ فِيهِ مَا لا يُسْتَجَازُ في غيره. وَهَذَا مِمَّا أَلِفَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَطَرَدُوا لَهُ الأَبْوَابَ، والمَسَائِلَ المُنَاظِرَةَ لَهُ.

المطلب الثاني:الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ لاتَعْمَلُ فِي أَجْنَبِيٍّ؛ لأَنَّهَا فَرْعٌ عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ:

قال ابنُ مَالِكٍ:"لأَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ فَرْعُ اسْمِ الفَاعِلِ فَهِيَ أَحْوَجُ إلى الاعْتِمَادِ مِنْهُ.وَلِفَرْعِيَّتِهَا قَصُرَتْ عَنْ عَمَلِهَا مُرَادًا بِهَا غَيْرُ الحَالِ، وَعَنْ عَمَلِهَا فِي

مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهَا، وَعَنْ عَمَلِهَا فِي أَجْنَبِيٍّ. بِخِلافِ اسْمِ الفَاعِلِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مُرَادًا بِهِ الاسْتِقْبَالُ كَمَا يَعْمَلُ مُرَادًا بِهِ الحَالُ، وَيَعْمَلُ فِي مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ كَمَا يَعْمَلُ فِي مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ. وَيَعْمَلُ فِي أَجْنَبِيٍّ، كَمَا يَعْمَلُ فِي سَبَبِيٍّ"(٥٢).

وَقَالَ عَنْ وُجُوهِ فَرْعِيَّةِ الصِّفَّةِ المُشَبَّهَةِ عَنْ اسْمِ الفَاعِلِ:"الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الفَاعِلِ هِيَ المَصُوغَةُ مِنْ فِعْلٍ لازِمٍ صَالِحَةٍ للإِضَافَةِ إلى مَا هُوَ فَاعِلٌ في المَعْنَى، وَعَدمُ مُوَازَنَتِهَا للفِعْلِ المُضَارِعِ كَـ (ضَخْم)، و(عَظِيم)، و(حَسَن)، و(خَشِن)، و(مَلآن)، و(أَحْمَر) أَكْثَرُ مِنْ مُوَازَنَتِهَا لَهُ، كَـ (ضَامِر) و(مُنْبَسِط) و(مُعْتَدِل) و(مُسْتَقِيم)"(٥٣).

ثُمَّ يَقُولُ:"وَضَبْطُهَا بصَلاحِيَّتِهَا للإِضَافَةِ إلى مَا هُوَ فَاعِلٌ في المَعْنَى أَوْلَى مِنْ ضَبْطِهَا بالدِّلالَةِ عَلَى معْنًى ثَابتٍ، وَبِمُبَايَنَةِ وَزْنِهَا لِوَزْنِ المُضَارِعِ؛ لأَنَّ دِلالَتَهَا عَلَى مَعْنًى ثَابتٍ غَيْرُ لازِمَةٍ لَهَا....، وَلَوْ كَانَ تَبَايُنُ وَزْنِهَا وَوَزْنِ المُضَارِعِ لازِمًا لَهَا لَمْ يُعَدَّ مِنْهَا (مُعْتَدِلُ القَامَةِ)، و(مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ المؤَدِّيَةِ مِنَ المَعَانِي مَا يُؤَدِّيْهِ (فَعِيل)، وَغَيْرُهُ مِمَّا لا يُوَازِنُ المُضَارِعَ"(٥٤).

وهذا يعني أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ باسْمِ الفَاعِلِ لا تَعْمَلُ إِلَّا فِيْمَا كَانَ سَبَبِيًّا، أَيْ: مَا كَانَ سَبَبًا مِمَّا هِيَ صِفَةٌ لَهُ، أوْ خَبَرٌ عَنْهُ، أو حالٌ مِنْهُ، بَيْنَمَا يَعْمَلُ اسْمُ الفَاعِلِ فِيْمَا هُوَ سَبَبٌ مِمَّا هُوَ صِفَةٌ لَهُ أوْ خَبَرٌ عَنْهُ أو حالٌ مِنْهُ، وَفِيْمَا كَانَ أَجْنَبِيًّا مِمَّا هُوَ صِفَةٌ لَهُ، أوْ خَبَرٌ عَنْهُ، أو حالٌ مِنْهُ ، وَفِي ضَمِيرِ مَا هُوَ صِفَةٌ لَهُ، أوْ خَبَرٌ عَنْهُ، أو حالٌ مِنْهُ ، تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، اسم الفاعل هنا قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ المُخْبَرِ عَنهُ باسْمِ الفاعل، وَهَذَا بَيِّنٌ، وَتَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، فَأَبُوهُ ليس زَيْدًا، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ سَبَبِ زَيْدٍ، وَتَقُولُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، فـ (عَمْرًا) مَعْمُولٌ لاسْمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ (زَيْدٌ) المُخْبَرِ عَنْهُ باسْمِ الفَاعِلِ، ولا يُمتُّ له بصِلَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ عَمِلَ فِيهِ النَّصْبَ لِقُوَّتِهِ.

بَيْنَمَا لا تَعْمَلُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ إِلَّا فِيْمَا كان سَبَبًا مِمَّا هِيَ صِفَةٌ لَهُ، أوْ خَبَرٌ عَنْهُ، أو حالٌ مِنْهُ، يقول سيبويه:"هَذَا بَابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بالفَاعِلِ(٥٥) فِيْمَا عَمِلتْ فِيْهِ، وَلَمْ تَقْوَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الفاعل؛ لأنَّها ليست في معنى الفِعل المضارِع، فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه، وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنَّما تَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مِنْ سَبَبِهَا(٥٦) مُعَرَّفًا بالأَلِفِ واللَّامِ، أَوْ نَكِرَةً لا تُجَاوِزُ هَذَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ ولا اسْمٍ هُوَ فِي مَعْنَاهُ، والإِضَافةُ فِيهِ أَحْسَنُ وَأَكْثَرُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كَمَا جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ، وَلا فِي مَعْنَاهُ، فَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَتَبَاعَدَ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي المَعْنَى، وَفِي قُوَّتِهِ فِي الأَشْيَاءِ"(٥٧).

فقول سيبويه:"لأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الفِعْلِ المضَارِعِ"(٥٨)، يعني أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ لا تَعْمَلُ عَمَلَ الفعل المضارع، فَتَرْفَعُ الفَاعِلَ، وَتَنْصِبَ المَفْعُولَ حَقِيْقَةً كَمَا يَعْمَلُ اسْمُ الفَاعِلِ المَأْخُوذُ من الفِعْلِ المُتَعَدِّي عَمْلَ فِعْلِهِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تُخَالِفُ الفِعْلَ المُضَارِعَ المُتَعَدِّيَ، وَتُخَالِفُ اسْمَ الفَاعِلِ المتعدِّيَ في أَنَّهَا تُصَاغُ من الفِعْلِ الماضي اللَّازِمِ الدَّالِ على الثُّبُوتِ والاسْتِقْرَارِ لا المُتَعَدِّي الدَّالِ على الحُدُوثِ والتَّجَدُّدِ، يَقُولُ السِّيْرَافِيُّ:" وَلَيْسَ"حَسَنٌ"كـ"ضَارِب"؛ لأنَّ"ضَارِبًا" يَعْمَلُ كَعَمَلِ فِعْلِهِ، وَيَجْرِي عَلَيْهِ، تَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا كَمَا تَقُولُ: هَذَا يَضْرِبُ زَيْدًا، وَتَقُولُ: هَذَا حَسَنٌ وَجْهًا، وَلا تَقُولُ: هَذَا يَحْسُنُ وَجْهًا، غَيْرَ أَنَّا شَبَّهْنَا"حَسَن"بِضَارِب لِمَا قَدَّمْنَا"(٥٩).

يضاف إلى ذلك ما ذكره ابن مالك من مخالفتها الفعل المضارع في الحركات والسَّكَنَاتِ، أي: وزن الفعل المضارع(٦٠).

ولمخالفتها الفعل المضارع، واسم الفاعل الذي هو بمعناه؛ فإنَّها لم تعمل إلَّا معرَّفة بالألف واللَّام، أو نكرةً لا تجاوز ذلك، بينما يعمل اسم الفاعل في هاتين الحالتين، وفي غيرهما كأن يكون مضافًا إلى فاعله ناصبًا مفعوله. يقول سيبويه:" إِنَّما تَعْمَلُ فِيْمَا كَانَ مِنْ سَبَبِهَا مُعَرَّفًا بالأَلِفِ واللَّامِ، أَوْ نَكِرَةً، لا تُجَاوِزُ هَذَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلا اسْمٍ هُوَ فِي مَعْنَاهُ"(٦١).

أمَّا عِلَّةُ عَمَلِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ فَهِيَ عِلَّةُ مُشَابَهَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِ الفَاعِلِ، يَقُولُ ابنُ إِيَازٍ عَنِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ:"وهذه تُشَابِهُ اسْمَ الفَاعِلِ مِنْ جِهَاتٍ:

أَحَدُهَا:أَنَّهَا تُذَكَّرُ، وَتُؤَنَّثُ، وَتُثَنَّى، وَتُجْمَعُ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهِ، تَقُولُ:(حَسَنٌ)، و(حَسَنَانِ) و(حَسَنُونُ)، و(حَسَنَةٌ)، وَ(حَسَنَتَانِ)، وَ(حَسَنَاتٌ)، كَمَا تَقُولُ: (ضَارِبٌ)، و(ضَارِبَانِ)، و(ضَارِبُونَ)، و(ضَارِبَةٌ)، و(ضَارِبَتَانِ)، و(ضَارِبَاتٌ).

وَثَانِيهُمَا: أَنَّهُمَا مُتَوَافِقَانِ فِي الْمَعْنَى.

وَثَالِثُهُمَا: أَنَّهُمَا مُشْتَقَّانِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ"(٦٢).

أمَّا قوله:"مُتَوَافِقَانِ فِي المَعْنَى"، فلا تَعَارُضَ بينه، وبين كلام سيبويه السَّابقِ؛ لأَنَّ مُرَادَ ابن إيازٍ أَنَّ كِلَيْهِمَا يُؤَدِّي مَعْنَى فِعْلِهِ، فالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ تَقُومُ مَقَامَ فِعْلِهَا اللَّازِمِ الدَّالِ على الثُّبُوتِ والاسْتِقْرَارِ، كَمَا أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ يُؤَدِّي مَعْنَى فِعْلِهِ الْمُتَعَدِّي الدَّالِ عَلَى التَّجَدُّدِ والحُدُوثِ. فَهُمَا مُتَوَافِقَانِ مَعْنًى مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ.

ومن تشابههما أنَّ الصِّفَةَ هنا صِفَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فِي الْمَعْنَى كَمَا أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ يَكُونُ صِفَةً جَارِيَةً عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، تَقُولُ: مَرَرْتُ بَرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبٍ عَمْرٌو إِلَيْهِ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً مُحِبَّةً لَهُ جَارِيَتُكَ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ(٦٣).

فَلَمَّا كَانت الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ لا تُصَاغُ إِلَّا من الفِعْلِ اللَّازِمِ الدَّالِ على الثُّبُوتِ والاسْتِقْرَارِ، وكانت الصِّفَةُ إِمَّا حَقِيقِيَّةً تَرْفَعُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِيْهَا العَائِدَ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَإِمَّا سَبَبِيَّةً تَرْفَعُ مَا كَانَ مُتَّصِلاً بالْمَوْصُوفِ وَيَمْتَدُّ إِلَيهِ بِطَرْفِ سَبَبٍ، وَمُتَعَلِّقًا بالْمَوْصُوفِ فَالصِّفَةُ فِي الْمَعْنَى لِمَرْفُوعِهَا، وَفِي اللَّفْظِ للمَوْصُوفِ، كَانَ مَرْفُوعُ الصِّفَةِ إِمَّا ضَمِيرًا، وَإِمَّا اسمًا ظاهرًا سَبَبِيًّا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا ظَاهِرًا سَبَبِيًّا؛ لِيَحْصُلَ الرَّبْطُ بَيْنَ الصِّفَةِ والمَوْصُوفِ. وَلَمْ يَكُنْ لَهَا إِلى نَصْبِ مَا بَعْدَهَا مِنْ سَبِيلٍ؛ لأَنَّهَا لا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ الفِعْلِ اللَّازِمِ.

وَلِهَذَا فَإِنَّ جِهَةَ نَصْبِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ تَخْتَلِفُ عَنْ جِهَةِ نَصْبِ اسْمِ الفَاعِلِ مَا بَعْدَهُ، فَاسْمُ الفَاعِلِ يَنْصِبُهُ عَلَى الحَقِيقَةِ كَمَا يَنْصِبُهُ الفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُتَعَدِّي، والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ تَنْصِبُهُ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ بالمَفْعُولِ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً، يَقُولُ السِّيْرَافِيُّ:"ثُمَّ إِنَّكَ تَوَسَّعْتَ عَلَى مَذْهَبِ العَرَبِ فَجَعَلْتَ الأَوَّلَ فَاعِلاً فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الحُسْنِ للوَجْهِ، والقِيَامِ للأَبِ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ فِي"حَسَن"، وَ"قَائِم"ضَمِيْرًا لِلأَوَّلِ مَرْفُوعًا بِـ"حَسَن"، و"قَائِم"، كَأَنَّهُمَا فِعْلٌ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَرْفَعَ الأَبَ، والوَجْهَ؛ لأَنَّهُ لا يَرْتَفِعُ فَاعِلانِ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ العَطْفِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَبْقَى الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الأَبِ، وَالوَجْهِ؛ لأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَ ذَلِكَ الضَّمِيرَ بِعَيْنِهِ فَاعِلاً، وَجَعَلْتَهُ مُسْتَكِنًا فِي الفِعْلِ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ الوَجْهُ مَرْفُوعًا؛ لَمَّا جَعَلْتَ ضَمِيرَ الأَوَّلِ فَاعِلاً فِي"حَسَن"، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ذِكْرِ الوَجْهِ؛ لأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَذْكُرْهُ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الحُسْنَ فِي الأَصْلِ للأَوَّلِ أَمْ مَنْقُولٌ إِلَيهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَذَكَرْتَ الوَجْهَ لِيُعْلَمَ أَنَّ الفِعْلَ كَانَ لَهُ، وَنُقِلَ عَنْهُ، فَلَمَّا ذَكَرْتَهُ للحَاجَةِ إِلَيْهِ وَكَانَ مُتَعَلِّقًا بالفِعْلِ، وَكَانَ قَدْ ارْتَفَعَ بالفِعْلِ غَيْرُهُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ كَمَحَلِّ الْمَفْعُولِ لَفْظًا، وَالْمَفْعُولُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصْبًا إِذَا نُوِّنَ اسْمُ الفَاعِلِ، وَقَدْ يَكُونُ جَرًّا إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ الفَاعِلِ فَجَازَ فِي"الوَجْه"الجَرُّ والنَّصْبُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى"[٦٤].

فمعمولها المنصوب إذا كان معرفة فهو مُشَبَّهٌ بالمفعول، وإذا كان نكرةً احتمل أَنْ يَكُونَ مُشَبَّهًا بالمفعول، واحتمل أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا، يَقُولُ السِّيْرَافِيُّ:"وَأَمَّا الَّذِي قَالَ:"مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الاخْتِيَارَ حِيْنَ تَرَكَ الإِضَافَةَ وَأَتَى بالتَّشْبِيهَ باسْمِ الفَاعِلِ الَّذِي يُوْجِبُ النَّصْبَ....، وَمَنْ قَالَ:"مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَعْمَلَ"حَسَن"فِي الوَجْهِ كَمَا يَعْمَلُ"ضَارِبٌ"فِي"زَيْدًا"إِذَا قُلْتَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا، والوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا تَقُولُ:"هُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا"، وَ"مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا""[٦٥].

فأمَّا وَجْهُ الجَرِّ بَالإِضَافَةِ فَهُوَ الاختيارُ الأَكْثَرُ والأَحْسَنُ؛ لأنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ لم يكن منها فعلٌ مُؤَثِّرٌ فيما بعده كما كان ذلك في اسم الفاعل كما في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا بخلاف الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (حَسَنُ) التي لَمْ تَعْمَلْ في الوَجْهِ شَيْئًا كَمَا عَمِلَ زَيْدٌ الضَّرْبَ بعَمْرٍو، فَأَرَادُوا الفَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَ لَهُ فِعْلٌ مُؤَثِّرٌ فَأَجْرُوهُ عَلَى الفِعْلِ، واخْتَارُوا لِمَعْمُولِهِ النَّصْبَ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ مُؤَثِّرٌ يَجْرِي عَلَيهِ، فَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ إِذَا اتَّصَلَ بالاسْمِ، كقَوْلِكَ:"غُلامُ زَيْدٍ"و"دَارُ عَمْرٍو"هَذَا وَجْهٌ، وَوَجْهٌ ثَانٍ لاخْتِيارِ الجَرِّ بالإضافة، وَهُوَ أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ غَيْرُ مُسْتَغْنِيَةٍ عن الاسم الذي بعدها؛ لأنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الاسْمَ تَغَيَّرَ المَعْنَى، فإذا قلت: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ، فَقَدْ أَوْجَبْتَ أَنَّ الحُسْنَ للوَجْهِ مَنْقُولٌ إلى لَفْظِ زَيْدٍ، وَلَوْ حَذَفْتَ فَقُلْتَ:"زَيْدٌ حَسَنٌ" كان الحُسْنُ لَهُ دُوْنَ غَيْرِهِ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، ثُمَّ حَذَفْتَ عَمْرًا لَمْ يُجْهَلْ أَنَّ الضَّرْبَ وَاقِعٌ مِنْهُ بِغَيْرِهِ فَحَذْفُ"عَمْرٍو"لا يُخِلُّ بالمعنى.

وَوَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنَّ المعنى في حال الجرِّ بالإضافة والتنوين في:"حَسَنُ الوَجْهِ"واحدٌ، فكون المعنى واحدًا مع طلب التباعد بين"حَسَنِ الوَجْهِ"وَ"ضَارِبٍ زَيْدًا"قَوَّى الإضافة [٦٦].

مَفْهُومُ السَّبَبِيِّ والأَجْنَبِيِّ فِي بَابِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ:

حدَّد ابنُ إيازٍ مَفْهُومَ السَّبَبِيِّ في بَابِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وَإِذَا اتَّضَحَ المُرَادُ مِنَ السَّبِيِّ اتَّضَحَ المُرَادُ من ضِدِّهِ، إِذْ بِضِدِّهَا تَتَمَيَّزُ الأَشْيَاءُ، والضِّدُّ يُظْهِرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ، يَقُولُ ابنُ إِيَازٍ: "والمُرَادُ بالسَّبَبِيِّ المُضَافُ لَفْظًا كَقَوْلِكَ:(بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ)، أَوْ تَقْدِيرًا كَقَوْلِكَ: (بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا)؛ إِذْ الوَجْهُ لِصَاحِبِ الحُسْنِ، وَلا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ امْرَأَةٍ)؛ إِذْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً مِنْهُ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ جَازَ ذَلِكَ، واسْمُ الفَاعِلِ يَعْمَلُ فِي الأَجْنَبِيِّ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٌ أَخَاهُ)، والعِلَّةُ فِيْمَا مَضَى بَيَانُهُ"[٦٧].

ويظهر ممَّا سبق أنَّ السَّبيَّ في باب الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ لَهُ ثَلاثُ صُوَرٍ:

الأوَّل: مَا كَانَ مُضَافًا إلى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَهُ، وَيَرْبِطُهُ بِهِ، فَهُوَ بالنِّسْبَةِ إلَى مَا يَعُودُ عليه سببيٌّ. تقول: رَأَيْتُ رَجُلاً جَمِيلاً وَجْهُهُ، وَجَمِيلاً وَجْهَهُ، وَجَمِيْلَ وَجْهِهِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ الجَمِيلَ وَجْهُهُ، والجَمِيْلَ وَجْهَهُ[٦٨].

الثَّاني: مَا كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ إلى ضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ، وَلَكِنَّهُ يَرْتَبِطُ بِمَا قَبْلَهُ مَعْنًى، فيكون في تقدير المتَّصل بضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ، تَقُولُ: رَأَيْتُ رَجُلاً جَمِيلاً وَجْهٌ، وَجَمِيْلاً وَجْهًا، وَجَمِيْلَ وَجْهٍ، وَجَمِيلَ الوَجْهِ، وَجَمِيلاً الوَجْهُ، وَجَمِيلاً الوَجْهَ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ الجَمِيلَ وَجْهٌ، والجَمِيلَ وَجْهًا، والجَمِيلَ الوَجْهُ، والجَمِيلَ الوَجْهَ، والجَمِيلَ الوَجْهِ[٦٩].

الثَّالِثُ: مَا أُضِيْفَ إلى اسْمٍ سَبَبِيٍّ مَعْنًى لا لَفْظًا، ويظهر ذلك في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ امْرَأَةٍ، فَإِنْ قَدَّرْتَ في المعنى أَنَّ مُرَادَكَ امْرَأَةُ الرَّجُلِ المَوصُوفِ، كان قولك: (وَجْهُ امْرَأَةٍ) سَبَبِيًّا من (حَسَنٍ)[٧٠]، فجاز عملها فيها. وَيُسَمِّيهِ ابنُ مَالِكٍ بـ"مَا يَكُونُ المَعْمُولُ فِيهِ سَبَبِيًّا مُضَافًا إلى سَبَبِيٍّ"[٧١]، وذلك نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَنًا وَجْهُ أَبٍ، وَحَسَنًا وَجْهَ أَبٍ، وَحَسَنَ وَجْهَ أَبٍ، وَحَسَنًا وَجْهُ أَبِيهِ، وَحَسَنًا وَجْهَ أَبِيهِ، وَحَسَنَ وَجْهِ أَبِيه، وَحَسَنًا وَجْهُ الأَبِ، وَحَسَنًا وَجْهَ الأَبِ، وَحَسَنَ وَجْهِ الأَبِ، وَأَتَانِي الحَسَنُ وَجْهُ أَبٍ، والحَسَنُ وَجْهَ أَبٍ، وَالحَسَنُ وَجْهُ أَبِيهِ، والحَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ، والحَسَنُ وَجْهُ الأَبِ، وَالحَسَنُ وَجْهَ الأَبِ، والحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ[٧٢].

وفي مقابل ذلك فإنَّ الأجنبيَّ في باب الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ لَهُ ثَلاثُ صُورٍ:

الأوَّلُ: مَا كَانَ مُضَافًا إلى ضَمِيرٍ لا يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ. نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً بخيلاً ابْنُكَ، وَهُوَ تَرْكِيبٌ غَيْرُ صَحِيحٍ.

الثاني: مَا كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ إلى ضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ، نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً كريمٌ عمرٌو، إذا كان الرجل المقصود غير (عمرو).

الثالث: ما أُضِيْفَ إلى اسْمٍ أَجْنَبِيٍّ لا يَرْتَبِطُ بِمَا قَبْلَهُ مَعْنًى، ويظهر ذلك في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ امْرَأَةٍ، فإن قدَّرْتَ في المَعْنَى أَنَّ مُرَادَكَ امرأةٌ مَا لا تَرْبِطُهَا عَلاقَةٌ بالرَّجُلِ المَوْصُوفِ، كان قولك: (وَجْهُ امْرَأَةٍ) أجنبيًّا من (حَسَنٍ)، فَلَمْ يَجُزْ عَمَلُهَا فِيْهَا.

وأَمَّا عِلَّةُ اخْتِصَاصِ عَمَلِهَا بالسَّبَبِيِّ دُوْنَ الأَجْنَبِيِّ فَهِيَ عِلَّةُ فَرْقٍ مَبْنِيَّةٌ عَلَى:

١- مبدأ الأصل والفرع في الفكر النَّحوي؛ فالأصلُ يَقْوَى عَلَى مَا لا يَقْوَى عَلَيهِ الفَرْعُ، وتنحطُّ درجة الفرع في العمل إذا كان فرعَ فرعٍ، فالفعل هو الأصل في العمل، وَحُمِلَ عليه اسمُ الفاعل؛ لمشابهته الفعل لفظًا ومعنى، وَحُمِلَ على اسمِ الفاعل الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، ففرعُ الفرعِ قد نقص في علَّة عمله عن درجة الفرع في علَّة عمله، يقول ابنُ إيازٍ:"مُرَادُهُم بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ مَا لا يَجْرِي عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ مِمَّا لا مُبَالَغَةَ فِيهِ، أَلا تَرَى أَنَّ (حَسَنًا) غَيْرُ جَارٍ عَلَى (يَحْسُنُ) بِخِلافِ (مِضْرَاب) فَإِنَّهُ اسمُ فَاعِلٍ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ عَلَى (يَضْرِبُ) حَيْثُ قُصِدَ بِهِ المُبَالَغَةَ"(٧٣).

وبهذا يُعْلَمُ أنَّ صِيَغَ المبالغة قَدْ جَبَرَ نَقْصَهَا في المشابهةِ اللَّفْظِيَّةِ للفِعْلِ المُضَارِعِ كَوْنُهَا اسمَ فَاعِلٍ في الأصل، تغيَّرت صيغته لأَجْلِ معنى المبالغة، وكونها تُصَاغُ من الفعل اللَّازم، والمُتَعَدِّي معًا كاسمِ الفاعلِ، بينما الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ لَمْ يُوْجَدْ فيها مَا يَجْبُرُ نَقْصَهَا في المشابهة اللَّفْظِيَّةِ للفِعْلِ المُضَارِعِ، فَنَقَصَتْ في عملها، فَلَمْ تَعْمَلْ إِلَّا في السَّبَبِيِّ.

٢- الفرق في المعنى؛ فالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ لَيْسَتْ في مَعْنَى الفعل المضارع المتعدِّي، ولا في معنى اسم الفاعل الذي هو بمعنى الفعل المُضَارِعِ المُتَعَدِّي، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ سيبويه(٧٤).

٣- الفرق في المشَابَهَةِ اللَّفْظِيَّةِ؛ فالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ لا تَجْرِي عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ في الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ بَيْنَمَا اسْمُ الفَاعِلِ يَجْرِي على الفِعْلِ المُضَارِعِ في الحركات، والسَّكَنَاتِ، فَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مَصُوغَةٌ من الفعل اللَّازم، واسمُ الفَاعِلِ

مَصُوغٌ من الفعل المُضَارِعِ المُتَعَدِّي، وَهَذَا مَا نَصَّ عليه ابنُ مالك(٧٥)، وابنُ هشامٍ(٧٦)، وابنُ إيازٍ(٧٧).

وفي رأيي أَنَّ مجموعَ مَا اعْتَلَّ بِهِ النَّحْوِيُّونَ في هذا البـاب يمكـن أن يكون تعليلاً لاختصاص الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ بالعمل في السَّببي دون الأجـنبيِّ، وأنَّ الاعتمادَ على جهةٍ واحدةٍ في الفرق لا يُقَدِّمُ تعليلاً مقنعًا كالاعتماد على فـرق المشابهة اللَّفْظِيَّةِ فقط دون الإشارة إلى غيره من الفروقات، ذلك أنَّ الكـوفيين منعوا إعمال صيغ المبالغة؛ لأَنَّها لَمَّا جاءت للمبالغة زادت على الفعـل، ومـتى وجدوا شيئًا قطُّ وقع بعدها منصوبًا أَضْمَرُوا لَهُ فِعْلاً(٧٨).

أمَّا اجتهادُ النَّحْوِيِّينَ في تَفْسيرِ وَجْهِ نَصْبِ الصِفَةِ المُشَبَّهَةِ مَعْمُولَهَا، فَـأَرَاهُ تَعْمِيمًا للحُكْمِ النَّحْوِيِّ يحتاج إلى تَرَيُّثٍ وتأمُّلٍ في السِّـيَاقَاتِ الـوَارِدَةِ، فمعـنى المفعول به غير معنى التَّمْيِيزِ، فَمَتَى يُرِيدُ المُتَكَلِّمُ مَعْنَى المفعول به؟ ومتى يريد معـنى التمييز؟ ومتى يحتمل الاثنين معًا؟.

ولا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ من اضطِرَابهم في ذَلِكَ حَيْثُ نَجدُ السِّـيْرَافِيَّ يَجْعَـلُ المعمولَ المنصوبَ للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً مُشَبَّهًا بالمَفْعُولِ، ويجعلـه – إذا كان نكرةً– تَارَةً مُشَبَّهًا بالمَفْعُولِ، وَتَارَةً تمييزًا(٧٩)، ويجعل كلٌّ من ابن مالك(٨٠)، وابن هشام(٨١) هذا المعمولَ مَنْصُوبًا على التَّشْبِيهِ بالمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَعَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً(٨٢)، وَجَعَلَ ابنُ إِيَازٍ هَذَا المَعْمُولَ المَنْصُوبَ مُحْتَمِلاً للمُشَـبَّهِ بالمَفْعُولِ، وللتَّمْيِيزِ سَوَاءً أَكَانَ نَكِرَةً أَمْ مَعْرِفَةً(٨٣).

فليس من شروط المفعول به ولا المشبَّه به أن يكون معرفةً، ولا شـكَّ أنَّ هذه النظرة كانت مبنيَّة على ملاحظة أمر التنكير والتعريف في المعمـول لكنَّهَـا أغفلت السِّياقات التي يَرِدُ فيها هذا المعمول المنصوب.

المطلب الثالث: رفعُ (أفعل) التَّفضيل الاسمَ الظَّاهِرَ إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا:

قال الأزهريُّ شارحًا كلامَ ابنِ هشامٍ في هذه المسألة:"وَيَطَّرِدُ (ذَلِكَ) الرَّفْعُ للظَّاهِرِ(إِذَا حَلَّ) أَفْعَل التَّفْضِيل (مَحَلَّ الفِعْلِ) مع موافقة المعـنى، والفعـل يرفـعُ الظَّاهِرَ، فَكَذَلِكَ مَا حَلَّ مَحَلَّهُ، وإلى ذلك أَشَارَ النَّاظِمُ بِقَولِهِ:

..... وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرٌ أَثْبَتَا

(وَذَلِكَ إِذَا) كَانَ أَفْعَل صِفَةً لاسْمِ جِنْسٍ، وَ(سَبَقَهُ نَفْيٌ، وكَانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا)، وَهُوَ مَا لَيْسَ مُلْتَبِسًا بِضَمِيرِ الموصُوفِ بِهِ، (مُفَضَّلاً) ذَلِكَ الأَجْنَبِيُّ (عَلَى نَفْسِهِ باعْتِبَارَيْنِ) مُخْتَلِفَيْنِ، (نَحْوَ) قَوْلِ العَرَبِ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْد)، فَـ"أَحْسَن"أَفْعَل تَفْضِيلٍ، وَهُوَ صِفَةٌ لِـ"رَجُلا"وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ مَسْبُوقٍ بِنَفْيٍ، وَمَرْفُوعُهُ "الكُحْلُ"، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصُوفِ لِكَوْنِهِ لَمْ يَتَّصِلْ بِضَمِيرِهِ، والكُحْلُ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ باعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَباعْتِبَارِ كَوْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ فَاضِلٌ، وباعْتِبَارِ كَوْنِهِ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ مَفْضُولٌ.

والمعنى أَنَّ الكُحْلَ فِي عَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ نَفْسِهِ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الأُصُولِيِّينَ: الوَاحِدُ بالشَّخْصِ يَكُونُ لَهُ جِهَتَانِ كَالصَّلاةِ فِي الدَّارِ المَغْصُوبَةِ.

والسَّبَبُ فِي اطِّرَادِ رَفْعِ أَفْعَل التَّفْضِيل الاسْمَ الظَّاهِرَ فِي مِثْلِ هَذَا المَثَالِ مِنْ قَوْلِ العَرَب، تَهْيِئَتُهُ بالقَرَائِنِ التِي قَارَنَتْهُ لِمُعَاقَبَةِ الفِعْلِ عَلَى وَجْهٍ لا يَكُونُ بِدُونِهَا، (فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فَيُؤْتَى بالفِعْلِ، وَهُوَ "يَحْسُنُ"، مَكَانَ أَفْعَل التَّفْضِيل، وَهُوَ"أَحْسَن"وَلا يَتَغَيَّرُ المَعْنَى، قَالَهُ ابنُ مَالِكٍ(٨٤)، وَنَاقَشَهُ أَبُو حَيَّانَ(٨٥) فِي ذلك"(٨٦).

فالأجنبيُّ هُنَا لَهُ دَوْرٌ وَظِيفِيٌّ مَكَّنَ (أَفْعَل) التَّفْضِيل مِنْ رَفْعِ الاسمِ الظَّاهِرِ، ولا يَرْفَعُ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيل اسمًا ظاهرًا إلا إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا.

لكنَّ الأجنبيَّ هنا لم يكن له هذا الدَّوْرُ؛ لِكَوْنِهِ أَجْنَبِيًّا فَقَطْ، بَلْ تَوَفَّرَتْ شَرَائِطُ تَرْكِيبِيَّةٌ مَعَهُ حَتَّى قَوِيَ، وَأَصْبَحَ لَهُ هَذَا الدَّورُ، وَمِنْ ذَلِكَ تَقَدُّمُ النَّفْيِ وَشِبْهِهِ كالنَّهْيِ عَلَى (أَفْعَل) التَّفْضِيل، وَصِحَّةُ اسْتِبْدَالِ فِعْلٍ فِي مَعْنَى (أَفْعَل) التَّفْضِيل، وَمِنْ لَفْظِهِ بِـ (أَفْعَل) التَّفْضِيل فِي مَوْضِعِهِ، وكونُ الاسمِ الظَّاهِرِ المَرْفُوعِ أَجْنَبِيًّا مُفَضَّلاً عَلَى نَفْسِهِ باعْتِبَارَيْنِ.

وَقَدْ تَرَدَّدَ هذا المثال المَأْخُوذِ مِنْ قَوْلِ العَرَبِ في كتب النَّحْوِيِّينَ في الاستدلال على رفع (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ للاسْمِ الظَّاهِرِ حَتَّى عُرِفَتِ المسألةُ باسْمِ المثالِ، فَقِيلَ: مَسْأَلَةُ الكُحْلِ. وَهِيَ لُغَةٌ في رَفْعِ الاسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَ (أَفْعَل) التفضيل بشروطه المعلومة اتفق عليها جميع العرب، قال أبو حيان:"وذلك عند جميع العرب"(٨٧)، وقال ابن الصائغ(٨٨):"وَرَفَعَ بِهَا الظَّاهِرَ كلُّ العرب في مسألة الكحل"(٨٩)، وَعَدَّهَا المراديُّ لغة جمهور العرب(٩٠)، وذكر آخرون أَنَّهَا لغةُ أَكْثَرِ العَرَبِ(٩١)، ولا تَعَارُضَ بين تلك الأقوال؛ لأَنَّ مُرَادَ مَنْ حَكَمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا لُغَةُ أَكْثَرِ العَرَبِ أَوْ جُمْهُورِ العَرَبِ أَنَّهَا في مقابل القِلَّةِ الذين يَرْفَعُونَ مِنْ دُوْنِ شُرُوطٍ، وَمُحَصِّلُ هَذَا أنَّ مَنْ يَرْفَعُهَا مِنْ دُوْنِ شُرُوطٍ فَمِنْ بَابِ أَوْلى أَنَّهُ يَرْفَعُهَا إِذَا تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ .

وذلك أنَّ ثَمَّةَ لُغَةً أُخْرَى في رَفْعِ (أَفْعَل) التفضيل الاسمَ الظَّاهِرَ، وهي لغةٌ تُجيزُ رَفْعَ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ الاسْمَ الظَّاهِرَ مِنْ دُوْنِ شُرُوطٍ، نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ منْهُ أَبُوهُ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ نُسِبَتْ لبعض العرب(٩٢)، وقال الرَّضِيُّ عنها:"حكى يونس عن ناس من العرب رفعه-أي: أفعل التفضيل- بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ، وَبرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ عَمَلُهُ"(٩٣). وَاخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ النَّحْوِيِّينَ فِي وَصْفِهَا، فَوَصَفَهَا سيبويه بأَنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ(٩٤)، وَوَصَفَهَا ابْنُ مَالِكٍ، وأبو حيان بالضَّعْفِ(٩٥)، وَقَالَ عَنْهَا أَبُو حَيَّانَ مَرَّةً أُخْرَى بِأَنَّها لُغَيَّةٌ(٩٦)، وَوَصَفَهَا الرَّضِيُّ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَشْهُورَةٍ(٩٧)، وَحَكَمَ عَلَيْهَا ابْنُ إِيَازٍ، والصَّبَّانِ بالنُّدْرَةِ، والشُّذُوذِ(٩٨) وابنُ هِشَامٍ، والأَشْمُونيُّ بأَنَّهَا قَلِيلَةٌ(٩٩)، والشَّاطِبِيُّ بِأَنَّهَا قَلِيلَةٌ جدًّا(١٠٠)، وَقَالَ ابْنُ الصَّائِغِ عَنْ هَذِهِ اللُّغَةِ:"ولا أَعْرِفُ مَخْرَجًا لِلُغَةِ مَنْ يَرْفَعُ بِهَذَا الظَّاهِرِ مُطْلَقًا"(١٠١) .

وأوَّل من لقَّب هذه المسألة بمسألة الكحل ابن بابشاذ(١٠٢)، و لم تشتهر التسمية إلا بعد منتصف القرن الثامن الهجري حيث لقَّبَهَا بذلك ابنُ هشام (٧٦١هـ)(١٠٣)، وابنُ الصائغ (٧٢٠هـ) في شرحه المسألة لا في عنوانها عنده(١٠٤)،

والنكساري (٩٠١هـ)[١٠٥] في رسالته: رسالة على مسألة الكحل من الكافية[١٠٦]، وابن طولون (٩٥٣هـ)[١٠٧] في مسألة الكحل ضمن رسالته: المسائل الملقَّبَات في النحو[١٠٨]، وابن الحنبلي (٩٧١هـ)[١٠٩] في رسالته: كحل العيون النُّجُل في حَلِّ مسألة الكحل[١١٠]، وَسَبَبُ تلقيبها بذلك كما صرَّح به من سمَّاها بذلك من النُّحَاةِ تمثيلُ سيبويه للمسألة بقول العرب: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ[١١١]، وقد كرَّرَ سيبويه في معالجته المسألة كلمة (الكحل) سبع مرات[١١٢]، وكرَّرَها من بعده المبرد عشر مرات[١١٣]، وكرَّرها ابن السرّاج تسعًا وعشرين مرة [١١٤]، وللمسألة لقب آخر عُرِفَتْ به، وهو رفع (أَفْعَلَ) الظاهر، وممَّن سمَّاها بذلك ابن الصائغ (٧٢٠هـ) في رسالة له بعنوان: الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر[١١٥]، والدماميني (٨٢٧هـ) في رسالة له بعنوان، إبراز التعليل الظاهر ليبرز عمل اسم التفضيل في الظاهر[١١٦].

ضابطُ المسألة، وَعِدَّةُ الشُّرُوطِ فِيهِ:

اجتهد النُّحَاةُ في وضع ضابط للمسألة، وكان نتاجُ هذه المحاولات وجودَ أكثر من ضابط، ومن ذلك:

١-ضابط ابن الحاجب: حيث كان له ضابطان؛ الأوَّل في الإيضاح في شرح المفصل[١١٧]، والآخر في الكافية، والثاني أشهر، وضابطه في الكافية قوله:"ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيءٍ، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبار الأوَّل على نفسه باعتبار غيره منفيًّا"[١١٨].

٢-ضابط ابن مالك في كتاب تسهيل الفوائد، حيث قال:"ولا يرفع (أَفْعَل) التفضيل في الأعرف ظاهرًا إلَّا قبل مفضول هُوَ هُوَ مذكور أو مقدَّر، وبعد ضمير مذكور، أو مقدَّر مفسَّرٍ بعد نفي أو شبهه بِصَاحِبِ (أفعل)"[١١٩].

٣-ضابط ابن هشام في كتابه شرح شذور الذهب، حيث قال:" واتَّفَقَتِ العَرَبُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِيْ مَسْأَلَةِ الكُحْلِ، وَضَابِطُهَا: أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلَ) صِفَةُ لاسْمِ جِنْسٍ مَسْبُوقٍ بِنَفْيٍ، والفَاعِلُ مُفَضَّلاً عَلَى نَفْسِهِ باعْتِبَارَيْنِ"[١٢٠].

وشروط المسألة كما بَدَتْ مِنْ ضَابْطِ ابْنِ مَالك في تسهيل الفوائد، وَكَمَا عَدَّهَا نَاظِرُ الجيش أربعةً[١٢١]، وقد أَطْلَقَ عليها ابنُ مالكٍ في شرحه على التسهيل مصطلح (القرائن) [١٢٢]، وَزَادَ ابنُ مالك في شرح الكافية الشَّافية شَرْطًا خامسًا، وَهُوَ كَوْنُ الظَّاهِرِ المَرْفُوعِ فَاعِلاً بـ (أفعل) سَبَبًا لَمَوْصُوفِ (أَفْعَل) [١٢٣].

أمَّا شروط المسألة كما ذكرها ابنُ هشامٍ في شرح شذور الذهب فَهِيَ أَرْبَعَةٌ[١٢٤]، ذَكَرَ مِنْهَا ثلاثةً في أوضح المسالك حيث لم يَنُصَّ صَرَاحَةً على أَنْ يَكُونَ (أَفْعَل) صفةً لاسمِ جِنْسٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الرَّابعَ ضِمْنًا في شَرْحِهِ المسألةَ[١٢٥].

وعند تأمُّل هذه الضوابط، وما احتوته من شروط وفق ما استنبطه شرَّاح هذه الكتب، ومن جاء بعدهم من النحاة نجد أنَّ تعدادها لا يُنْبِئُ عن كبير فائدة، فمعظم هذه الشروط قد دخل في التعداد مع اختلاف العبارة، فمنهم مَنْ فَصَّلَ الشرط إلى شرطين، ومنهم من أَجْمَلَ.

ولذا فإنَّ شروطَ المسألةِ لا تخرج عن أربعة؛ هي:

١-أن يكون (أفعل) التفضيل مسبوقًا بنفي أو شبهه.

٢-أن يكون (أفعل) التفضيل معتمدًا على شيء سبقه، فيكون وصفًا له، أو خبرًا عنه، أو حالاً منه.

٣-أن يكون مرفوع (أفعل) التفضيل أجنبيًّا.

٤-أن يكون مرفوع (أفعل) التفضيل مفضَّلاً على نفسه باعتبارين.

فأمَّا الشَّرْطُ الثَّالِثُ فَاخْتَلَفَتْ عِبَارَةُ النَّحْوِيِّينَ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بالسَّبَبِيِّ، وَمِنْهُم مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بالمسبَّب، وَمِنْهُمْ مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بالمتعلَّق، وَمِنْهُمْ مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بالأَجْنَبِّي، وَهَذِهِ مصطلحاتٌ غَيْرُ مُتَرَادِفَةٍ، فتحتاج إلى بيان فكيف يكون الأجنبيُّ سَبَبِيًّا؟!!.

وَمِمَّنْ عَبَّرَ عَنْهُ بالسَّبِيِّ ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية[١٢٦]، وَتَبِعَهُ ناظرُ الجيش[١٢٧]، والنكساري[١٢٨] .

ومقصودهم بالسَّبِيِّ أَنَّ للمَوْصُوفِ به تَعَلُّقًا[١٢٩]، ويمكن أن تُفَسَّرَ مَقُولَةَ الصَّبَّانَ بطريقتين، **الأولى**: أنَّ للموصوف به، أي: بـ (أفعل) التفضيل، وهو كلمة (رجل) تعلُّقًا بالاسم الظاهر، وهو الكحل من حيث إنَّ الكحل واقعٌ في جزءٍ من زيد، وهو العين، فهو منه؛ لأنَّ كُحْلَ عَيْنِ (زيد) من زيد وَمُتَعَلَّق به.

والثانية: أنَّ للموصوف به، أَيْ: بِسَبَبِهِ، فالباء للسببيَّة، فيكون المعنى أَنَّ للمَوْصُوفِ بِسَبَبِهِ، وَهُوَ (الرَّجُلُ) تَعَلُّقًا بالاسم الظَّاهِرِ الذي هُوَ سَبَبٌ لحصول الوصف للرَّجُلِ في ظاهر اللَّفْظِ، لأَنَّ الوصف في حقيقة المعنى للكحل لا للرَّجُل، فالكحل وهو الاسم الظاهر قد وقع بسببه الوصف بالحُسْنِ للرَّجُل، ولولا ذلك لَمَا كان للرَّجُلِ أَنْ يُوْصَفَ بالحُسْنِ، فَالحُسْنُ لَيْسَ لِذَاتِ الرَّجُلِ بل لِمُتَعَلَّقٍ بِهِ، وَهُوَ الكُحْلُ في عينه.

قال ابن السراج:" وتقول: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْغَضَ إليه الشرُّ منه إليه وَمَا رَأَيْتُ آخَرَ أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زيد فَإِنَّما جَرَى (أَبْغَضَ) و(أَحْسَنَ) عَلَى (رَجُلٍ) في إعرابه، وإن كان قد وقع بهما الشرُّ والكُحْلُ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ في المعنى له، وليس هنا موصوف غيره؛ لأَنَّهُ هو المبغض للشَّرِّ، وهو الحسنُ بالكحل"[١٣٠] .

وعليه فالسَّبَبِيُّ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ لا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبِطًا بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ إلى مَا سَبَقَهُ، فَقَدْ يَكُونُ سَبَبِيًّا من جهة المعنى دون أن يكون فيه ضميرٌ رابطٌ من اللَّفْظ.

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:"وَإِنَّما اشترط كون الظاهر سَبَبِيًّا؛ لأَنَّ ذَلِكَ يجعله صالحًا لِلْقِيَامِ مَقَامَ المُضْمَرَ، فَإِنَّ الاسْتِغْنَاءَ بالظَّاهِرِ السَّبَبِيِّ عن المُضْمَرِ كَثِيرٌ؛ ولأنَّ كونه سَبَبِيًّا على الوجه المستعمل يجعل (أَفْعَل) واقعًا موقع الفعل"[١٣١].

وَمِنْ لَطِيفِ مَا وَقَفْتُ عَلَيهِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ يَعُدُّ الاسمَ الظَّاهِرَ المرفوعَ بَعْدَ (أَفْعَل) التَّفْضِيل في هذه المسألة سَبَبِيًّا إِذَا رَفَعْتَهُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، وَجَعَلْتَ (أَفْعَل) عَامِلاً فيه[١٣٢]، ويعدُّهُ أَجْنَبِيًّا إِذَا أَعْرَبْتَهُ مُبْتَدَأً، و(أَفْعَل) قَبْلَهُ خَبَرًا؛ لأَنَّه حينئذ

فاصلٌ أَجْنَبِيٌّ لا عَمَلَ لــ (أَفْعَل) فيه، وقد فَصَلَ بين الخبر (أَفْعَل)، ومعموله (مِنْ) ومدخولها[١٣٣]. وهذا التنوُّع في الحكم على الكلمة الواحدة تبعًا لاختلاف موقعها الإعرابي ناتج عن:

١- التَّدَاخُلُ بَيْنَ مَفْهُومِ الأَجْنَبِيِّ الفَاصِلِ، وَالأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ، والسَّيِيُّ غَيْرُ الفَاصِلِ، فَالأَجْنَبِيُّ غَيْرُ الفَاصِلِ، والسَّيِيُّ غَيْرُ الفَاصِلِ لَفْظًا، وَمَعْنًى، والسَّيِيُّ غَيْرُ الفَاصِلِ مَعْنًى يُمْكِنُ لهذه الأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ أَجْنَبِيَّةً إِذَا فَصَلَتْ بَيْنَ مُتَلازِمَين لا تَرْبِطُهُمَا صِلَةٌ بالفَاصِلِ، وَلَمْ تَكُنْ مَعْمُولاً لأَحَدِ المُتَلازِمَين. كَمَا أَنَّ الأَجْنَبِيَّ الفَاصِلَ إِذَا خَرَجَ مِنْ دَائِرَةِ الفَصْلِ بَيْنَ المُتَلازِمَين يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِمَّا سَبَقَ.

٢- ضِيقُ مَفْهُومِ الأَجْنَبِيِّ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَمَنْ قَالَ بِسَبَبِيَّةِ الاسْمِ المَرْفُوعِ بَعْدَ (أَفْعَل) التَّفْضِيل، فَالأَجْنَبِيُّ عِنْدَهُم لا يَشْمَلُ كُلَّ مَا كَانَ غَيْرَ مُلْتَبِسٍ بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بالمَوْصُوفِ، بَلْ يَخْتَصُّ بِمَا كَانَ غَيْرَ مُلْتَبِسٍ بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بالمَوْصُوفِ، وَلَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بالمَوْصُوفِ بِحَيْثُ يَكُونُ مِنْ سَبَبِ المَوْصُوفِ، وَسَبَبًا فِي الوَقْتِ ذَاتِهِ لاتِّصَافِ المَوْصُوفِ بِـ(أَفْعَل). فَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بالمَوْصُوفِ -سَوَاءٌ أَكَانَ مَلْتَبِسًا بِضَمِيرٍ رَابِطٍ أَمْ لَمْ يَكُنْ مُلْتَبِسًا بِهِ- فَهُوَ سَبَبِيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعَلُّقٌ، وَكَانَ غَيْرَ مُلْتَبِسٍ بِضَمِيرِ المَوْصُوفِ فَهُوَ أَجْنَبِيٌّ.

وقال ابن الصائغ:"وأمَّا السَّبَبُ عند مَنْ اشْتَرَطَهُ؛ لأَنَّها صِفَةٌ جَرَتْ في اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ"[١٣٤].

وممَّن عبَّر بالمسبَّب ابن الحاجب، حيث قال:"وهو- أي: (أفعل) التفضيل، في المعنى مسبَّب"[١٣٥]، و (مسبَّب) هنا، أي: متعلَّق، قال الرَّضي:"والأَظْهَرُ في اصطلاحاتهم أَنْ يُقَالَ في المتعلَّق: السَّبَبُ لا المسبَّب، و(أَحْسَن) في قَوْلِ العَرَبِ "لُمتَعلَّق الرَّجل، وهو الكُحْلُ، فَإِنَّ الأَحْسَنَ في الحقيقة هُوَ الكُحْلُ لا الرَّجُلُ"[١٣٦].

قال أبو الفداء:" أن يكون (أَفْعَلُ) التفضيل صِفَةً لِشَيْءٍ لَفْظًا، وَهُوَ في المعنى لِمُتَعَلَّقِ ذَلِكَ الشَّيْءِ"[١٣٧].

وَعَبَّرَ ابنُ الحَنْبَلِيِّ عَنْهُ بالمُتَعَلَّقِ، حَيْثُ قَالَ:"والمُرَادُ بـ (المُسَبَّب) هَاهُنَا المُتَعَلَّق، وفي كتاب اللُّبِّ التَّصْرِيحُ به في هذا المقام بَدَلاً عَنِ المُسَبَّبِ"(١٣٨)، وَتَبِعَ ابنَ الحَاجِبِ في تعبيره هَذَا شُرَّاحُ الكافية(١٣٩) .

وممَّن عَبَّر عَنْهُ بالأجنبيِّ ابنُ الناظم حيث قال معدِّدًا شروطَ الرَّفع:"وَكَانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا"(١٤٠) وَتَبِعَهُ ابنُ هشام(١٤١)، وابنُ عقيل(١٤٢)، والأشمونيُّ(١٤٣)، والأَزْهَرِيُّ(١٤٤).

والمقصود بالأجنبيِّ هُوَ"مَا لَيْسَ مُلْتَبِسًا بِضَمِيرِ المَوْصُوفِ بِهِ"(١٤٥)، وَرَأَى نَاظِرُ الجَيْشِ أَنَّ تعبيرَ ابن مالك عن الاسم الظَّاهِرِ بالاسم السَّبَبِيِّ أَفْضَلُ مِنْ تعبير ابنه ابن النَّاظِم بـ(الأَجْنَبِيّ)؛ لأنَّه أَظْهَرُ في الدَّلالة، فـ (الكُحْلُ) في المثال حاصلٌ في عين الموصوف بـ (أَفْعَل) فَكَأَنَّهُ قِيْلَ: كُحْلُ عَيْنِهِ(١٤٦). وَرَأَى ابنُ الصَّائِغِ أَنَّ التَّعْبِيرَ عنه بـ(الأَجْنَبِيِّ) إِمَّا أَنَّهُ إِطْنَابٌ غيرُ مُفِيدٍ يُعْنِي عَنْهُ شرطُ (مُفَضَّل عَلَى نَفْسِهِ باعتبارين) وإِمَّا أَنَّهُ خَطَأٌ، حيث عَلَّقَ على تعبير ابن الناظم بـ (الأَجْنَبِيِّ) بقوله:"إِنْ قَصَدَ بَدْرُ الدِّينِ بالأَجْنَبِيِّ نَفْيَ السَّبَبِيِّ الَّذِي اتَّصَلَ بضمير الموصوف كَمَا مَثَّل به أثناء كلامه مِنْ (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ) فَلا شَكَّ أَنَّ (أَفْعَلَ) فيه لا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ في اللُّغَةِ المشهورة، ، لَكِنَّ هَذَا القَيْدَ كَانَ مُسْتَغْنًى عَنْهُ، بقوله:(كَانَ مُفَضَّلًا على نَفْسِهِ باعتبارين)، وإِنْ أَرَادَ بِهِ نَفْيَ السَّبِيِّ الَّذِي للمَوْصُوفِ بِهِ تَعَلُّقٌ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبَبِيًّا بِهَذَا المَعْنَى"(١٤٧).

وبناء على ما سبق من نصوص النُّحَاةِ فَإِنَّ مَنْ اشْتَرَطَ كَوْنَ الاسمِ الظَّاهِرِ أَجْنَبِيًّا رَاعَى اللَّفْظَ؛ حيث خُلوُّ الاسم من ضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا قَبْلَ (أَفْعَل)، وَيَدُلُّ عَلَى صِلَةٍ بَيْنَ (أَفْعَل) وَمَوْصُوفِهِ، دَلِيْلُ الأَجْنَبِيَّةِ وَعَلامَتُهَا.

وَمَنْ اشْتَرَطَ كَوْنَ الاسْمِ الظَّاهِرِ سَبَبِيًّا أَوْ مُسَبَّبًا رَاعَى المَعْنَى حَيْثُ الاسمُ الظَّاهِرُ مُتَعلَّقٌ بمَوْصُوفِ (أَفْعَل) في المعنى، بل الصِّفَةُ لَهُ في المعنى، وَهُوَ سَبَبٌ في اتِّصَافِ مَا قَبْلَ (أَفْعَل) بِـ (أَفْعَل)، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِهِ لَفْظًا.

وممَّا يلحظه الباحث في اشتراط النُّحَاةِ هَذَا الشَّرْطَ أمرٌ يُثِيرُ الغَرَابَةَ والعَجَبَ، حَيْثُ يَحْكُمُ النُّحَاةُ عَلَى لُغَةِ مَنْ رَفَعَ الاسمَ الظَّاهِرَ السَّيِّيَ لَفْظًا، وَمَعْنًى مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ بالضَّعْفِ والنُّدْرَةِ والشُّذُوذِ، وَيَشْتَرِطُونَ كَوْنَهُ سَبَبِيًّا مَعْنًى فِي لُغَةِ مَنْ رَفَعَهُ بـِ (أَفْعَل) التَّفْضِيل بشروطٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ جَمِيعِ العَرَبِ؟!!!.

وليس هذا إلَّا لأَنَّ شُرُوطَهُم فِي هَذِهِ اللُّغَةِ كَانَتْ شُرُوطًا وَاصِفَةً لا شُرُوطًا تَفْسِيرِيَّة، فَالنُّحَاةُ في صياغتهم ضابط المسألة، وتعدادهم شروط الرفع في هذه المسألة كانوا يصفون هذه اللغة، ولا يفسِّرون تركيبها.

ولذا فإنَّ بعض النُّحاة تَنَبَّأ بمثل هذه الملاحظة، وأراد التفرقة بين اللُّغتين، وَلَحَظَ جانبَ اللَّفْظِ في الاسْمِ الظَّاهِرِ المرفوعِ فاشترط أَجْنَبِيَّتَهُ حَتَّى يخرج ممَّا ظاهره التناقض في الأحكام الذي وقع فيه من اشترط السَّبَبِيَّةَ في الاسم الظاهر المرفوع، والأمر لم يتوقَّف عند اشتراط هذا الشَّرْطِ، بل تَعَدَّاهُ إلى اختلافهم في عِدَّةِ الشُّرُوطِ، وفي تعليل الرَّفع عند اكتمال الشُّرُوطِ كما سوف يأتي عند الحديث عن تعليلات النُّحَاةِ الرَّفع في هذه المسألة بل لم يَسْلَمْ وَاحِدٌ من هذه التعليلات من الاعتراض؛ لأَنَّهُم لَمْ يَجِدُوا تَعْلِيلاً مُفَسِّرًا للرَّفع في هذه المسألة دون غيرها، فَمَا ذَكَرَهُ النُّحَاةُ من تعليلات للرَّفع قد ينطبق على هذه اللُّغَةِ وَعَلَى غَيْرِهَا، وَبَعْضُ هذه التَّعْلِيلاتِ كَانَ مقتصرًا على صورة واحدة من صور هذه المسألة في كلام العرب، حيث لا يُوْجَدُ في بقيَّةِ الصُّور(١٤٨).

تعليلات النُّحاة لرفع (أَفْعَل) التفضيل الاسمَ الظَّاهِرَ في هذه المسألة:

إذا تَوَفَّرَت الشُّروط السَّابقة فقد ورد رفع الاسم الظاهر بـ (أَفْعَلَ) التفضيل عند جميع العرب(١٤٩)، وَذَكَرَ النُّحاة تعليلات متعدِّدة للرَّفْعِ على الفاعليَّةِ حينئذٍ، منها:

الأوَّل: أنَّ (أَفْعَلَ) التفضيل إذا تَوَفَّرَت الشُّروط السَّابقة عَاقَبَهُ الفعلُ، "فصار معناه في الكلام معنى الفعل، فصار الفعل يصحُّ أن يُعَاقِبَهُ في موضعه من غير أن يَخْتَلَّ المعنى، ولا ينقص منه شيءٌ، هذا معنى المعاقبة"(١٥٠).

فالمعاقبة هنا معاقبةٌ معنويَّةٌ، يوضِّحُهَا ابنُ مالكٍ، حيث يقول:"والسَّبَبُ فِي اطِّرَادِ رَفْعِ (أَفْعَل) التَّفْضِيل للظَّاهِرِ فِي هَذِه الأَمْثِلَةِ، وَنَحْوِهَا تَهَيُّؤُهُ بِالقَرَائِنِ الَّتِي قَارَنَتْهُ لمعَاقَبَةِ الفِعْلِ إِيَّاهُ عَلَى وَجْهٍ لا يَكُونُ بِدُوْنِهَا، ألا ترى أَنَّ قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ لَوْ قُلْتَ بَدَلَهُ:"مَا رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ" لَكَانَ المَعْنَى وَاحِدًا بِخِلافِ قَوْلِكَ فِي الإِثْبَاتِ:"رَأَيْتُ رَجُلاً الكُحْلُ فِي عَيْنِهِ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ"، فَإِنَّ إِيْقَاعَ الفِعْلِ فِيهِ مَوْقِعَ (أَفْعَل) يُغَيِّرُ المَعْنَى، فَكَانَ رَفْعُ الفِعْلِ لِلظَّاهِرِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ صَالِحًا للفِعْلِ عَلَى وَجْهٍ لا يُغَيِّرُ المَعْنَى بِمَنْزِلةِ اسْمِ الفَاعِلْ المَاضِي معنى إِذَا وُصِلَ بالأَلِفِ واللَّام، فَإِنَّهُ كَانَ مَمْنُوعَ العَمَلِ؛ لِعَدَمِ شَبَهِهِ بالفِعْلِ الذِي فِي مَعْنَاهُ، فَلَمَّا وَقَعَ صِلَةً قُدِّرَ بِفِعْلٍ وفَاعِلٍ؛ لِيَكُونَ جُمْلَةً، فَإِنَّ المفردَ لا يُوْصَلُ بِهِ مَوْصُولٌ، فَانْجَبَرَ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الفِعْلِ مَا كَانَ فَائِتًا مِنَ الشَّبَهِ، فَأُعْطِيَ العَمَلُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُنعَهُ، فَكَذَلِكَ (أَفْعَل) فِي المَوْقِعِ المُشَارِ إِلَيهِ حَدَثَ لَهُ بالقَرَائِنِ التِي قَارَنَتْهُ فِيهِ مُعَاقَبَةُ الفِعْلِ عَلَى وَجْهٍ، لَمْ يَكُنْ بِدُونِهَا فَرَفَعَ الفَاعِلَ الظَّاهِرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ لا يَرْفَعُهُ"[١٥١].

وَقَدْ سَاقَ الرَّضِيُّ اعتراضًا عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ مَفادُهُ أَنَّ هَذِهِ العِلَّةَ تَطَّرِدُ فِي جَمِيعِ (أَفْعَل) التَّفْضِيل فَيَلْزَمُ جَوَازُ رَفْعِهِ للظَّاهِرِ مُطْلَقًا مِنْ دُوْنِ تَقْيِيدٍ بالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، وَذَلِكَ؛ لأَنَّ مَعْنَى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ، أَيْ: حَسَنَهُ أَبُوهُ، أَيْ: غَلَبَهُ فِي الحُسْنِ[١٥٢].

وَأَجَابَ النكساريُّ عَنْ هَذَا الاعْتِرَاضِ بِأَنَّ المرادَ مِنَ الفِعْلِ الذي يكونُ اسمُ التفضيلِ بِمَعْنَاه هُوَ الفِعْلُ الذي اشْتُقَّ هُوَ مِنْهُ لا أَيُّ فِعْلٍ اتَّفَقَ، أَمَّا المثالُ المعْتَرَضُ بِهِ فَلَيْسَ (أَحْسَنُ) مُشْتَقًّا مِنْ (زَادَ) وَلا مِنْ (حَسَنَهُ) بِمَعْنَى غَلَبَهُ فِي الحُسْنِ[١٥٣].

أَمَّا أبو حيَّان فَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى نَصِّ ابنِ مالكٍ السَّابقِ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَهُ باعتراضين؛ الأَوَّلُ، حَيْثُ قَالَ:"وَهَذِهِ خَطَابَةٌ، وَلَيْسَ مَعْنَى أَحْسَنَ يَحْسُنُ، بَلْ

مَعْنَاهُ: يَزِيدُ حُسْنُ الكُحْلِ فِي عَيْنِهِ عَلَى حُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ"(١٥٤). وَأَجَابَ ابنُ النَّاظِمِ، وَنَاظِرُ الجَيْشِ عَنْ هَذَا بِأَنَّ المرادَ مِنْ تَقْدِيرِ مَعْنَاه بِـ (يَحْسُنُ) هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيهِ أَبُو حيَّان فَلَيْسَ مَعْنَاهُ (يَحْسُنُ) فَقَطْ، بَلْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الزِّيَادَةِ، أَيْ: يَزِيدُ حُسْنُ الكُحْلِ فِي عَيْنِهِ عَلَى حُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فَمَعْنَى: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، وَمَعْنَى: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ واحدٌ، وَيُفْهَمُ مِنْ كِلَيْهِمَا أَنَّ حُسْنَ الكُحْلِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ زَائِدٌ عَلَى حُسْنِ الكُحْلِ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ(١٥٥). والثَّانِي، حَيْثَ قَالَ:"وَعَلَى تَقْدِيرِهِ بِـ(يَحْسُنُ)، لا يُغَيِّرُ المعْنَى، إِلَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الإِيْجَابَ يُغَايرُ النَّفْيَ، وَلَوْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الإِثْبَاتِ لَكَانَ صَحِيحَ المعْنَى، والتَّقْدِيرُ رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ الكُحْلُ فِي عَيْنِهِ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، وَهَذَا مَعْنًى صَحِيحٌ لا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ"(١٥٦). وَأَجَابَ نَاظِرُ الجَيْشِ عَنْ هَذَا بِأَنَّ المعْنَى المفهومُ فِي صُوْرَةِ الإِثْبَاتِ هُوَ ثُبُوتُ المساواةِ بَيْنَهُمَا فِي الحُسْنِ، وَأَنَّ المعْنَى المفهومُ فِي صُوْرَةِ النَّفْي هُوَ ثُبُوتُ زِيَادَةِ الحُسْنِ فِي أَحَدِ المحَلَّين عَلَى الآخَرِ، وَأَنَّ المعْنَى في صُوْرَةِ النَّفْي هُوَ مَدْلُولُ (أَفْعَل) التَّفْضِيل؛ لأَنَّ الفِعْلَ يُعَاقِبُهُ وَمَعْنَى التَّفْضِيلِ بَاقٍ، ولا يَصِحُّ هَذَا المعْنَى في صُورَةِ الإِثْبَاتِ؛ لأَنَّا إِذَا أَوْقَعْنَا الفِعْلَ مَوْقِعَهُ لا يَبْقَى مَعْنًى للتَّفْضِيلِ، بَلْ يَصِيرُ لِذَلِكَ التَّرْكِيبِ مَعْنًى آخَرَ(١٥٧).

الثاني: أنَّ (أَفْعَلَ) التفضيل لو لم يرفع الظاهر على أنَّه فاعلٌ له، فإنَّ رَفْعَ الاسمِ الظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الفَاعِلِيَّة سَيُؤَدِّي إلى ارتكابِ محذورٍ في كلامِ العربِ من وجهين:

الأَوَّلُ: فَإِنْ رَفَعْتَ الاسِمَ الظَّاهِرَ بالابْتِدَاءِ، على أن يكون (أفعل) خبرًا عنه، فيلزم حينئذٍ الفصل بين العامل الضعيف الذي وقع خبرًا (أفعل)، وبين معموله (مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ(الكُحْلُ) الذي وَقَعَ مُبْتَدَأً، حَيْثُ الأَجْنَبِيُّ الفَاصِلُ لَيْسَ مَعْمُولاً لأحد المتلازمين المفصول بينهما، فلا الخبرُ عَامِلٌ في المبتدأ عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَا الظَّرْفُ غَيْرُ عَامِلٍ في الاسْمِ الظَّاهِرِ، فَوَقَعُ أَجْنَبِيًّا بَيْنَهُمَا، وَهَذَا مَحْذُورٌ فِي

كَلامِ العَرَب، فَلا يَقَعُ الفَصْلُ بَيْنَ (أَفْعَل) التَّفْضِيل، وَمَعْمُولِهِ بِالأَجْنَبِيِّ إِلَّا ضَرُورَةً[١٥٨].

الثَّاني: وَإِنْ أَعْرَبْتَ (أَفْعَل) التفضيل مبتدأً، والاسِمَ الظَّاهِرَ فاعلاً مَرْفُوعًا بِهِ سَادًّا مَسَدَّ الخَبَرِ عَنْهُ، وَقَعْتَ في محذورٍ آخر، وهو تقديم الضمير على مفسِّرِهِ، يقول ابن السَّرَّاج:"فإن أردت أن يكون (أَحْسَن) هو الابتداء فَمُحَالٌ؛ لأَنَّكَ تُضْمِرُ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ لأنَّ الهاءَ في قولك: (مِنْهُ) هي الكُحْلُ، و(مِنْهُ) مُتَّصِلَةٌ بِـ (أَفْعَل)؛ لأنَّ (أَفْعَل) للتفضيل، فيصير التقدير: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ الكُحْلُ، فَتُضْمِرُ الكُحْلَ قَبْلَ أَنْ تَذْكُرَهُ؛ لأنَّ الكُحْلَ الآن خبرُ الابتداءِ"[١٥٩].

أجازَ المبردُ مِمَّا سَبَقَ الوَجْهَ الأوَّلَ، حيث قال:"وَإِنْ قَدَّرْتَ أَنْ يكونَ "الكُحْلُ"هُوَ الابْتِدَاءُ فَجَيِّدٌ بَالِغٌ، وتأخيره كتقديمه، فكأَنَّك قُلْتَ: مَا رأَيْتُ رَجُلاً الكحلُ في عينهِ أَحْسَنُ مِنْهُ في عينِ زَيدٍ"[١٦٠]، فالمبتدأ (الكُحْلُ) -وإن كان متأخِّرًا لفظًا -في نيَّة التقديم، فلا إضمارَ قبل الذِّكْرِ، وَلا فَصْلَ بالمبتدأِ الأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الخَبَرِ وَمَعْمُولِهِ، وَمَنَعَ الثاني؛ لأَنَّك حينئذٍ إمَّا أن تُؤَخِّرَ الخبر، وهو (الكُحْلُ)، وإمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ في موضعه من قَوْلِ العَرَبِ مع كونه خبرًا، فَإِنْ أَخَّرْتَهُ قَدَّمْتَ المُضْمَرَ، وَأَعَدَّتَهُ على اسمٍ مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وهذا محذورٌ في كلامهم، وَإِنْ جَعَلْتَهُ في موضعه من قَوْلِ العَرَبِ فَإِنَّكَ تَفْصِلُ بَيْنَ الكُحْلِ، وَمَا هُوَ لَهُ (أحسن) بِمَا لَيْسَ مِنَ الكَلامِ، وَتَضَعُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ[١٦١]، وَمَنَعَ ابنُ مالكٍ مَا أَجَازَهُ المبردُ، فَقَالَ:"لأَنَّ رَفْعَ (الكُحْلُ) بِـ (أَحْسَن) أَزَالَ أَجْنَبِيَّتَهُ، بِخِلافِ جَعْلِهِ مُبْتَدَأً، وَجَعْلِ (أَحْسَنَ) خَبَرَهُ، فَإِنَّه مُمْتَنِعٌ؛ لِوُجُودِ الفَصْلِ بِأَجْنَبِيٍّ لا عَمَلَ لِـ (أَحْسَن) فِيهِ"[١٦٢]، وَقَالَ:" فَإِنْ أَدَّى تَرْكُ رَفْعِهِ إلى فَصْلٍ بِمُبْتَدَأٍ بَيْنَ (أَفْعَل) التَّفْضِيل، والمفَضَّل عَلَيهِ تُخُلِّصَ مِنْ ذَلِكَ بِجَعْلِ المبتدأ فَاعِلَ (أَفْعَل) بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبِيًّا"[١٦٣]، وَمَنَعَ الصَّيْمَرِيُّ الوجهين؛ أَمَّا **الأَوَّل**؛ فللفصل بين الخبر الذي هو (أفعل) التفضيل، وبين معموله الذي هو (مِنْ) ومدخولها بالمبتدأ الأجنبيِّ، وأمَّا **الثَّاني** فلعود الضمير من معمول

المبتدأ الذي هو (أفعل) التفضيل في (مِنْهُ) على الخبر المتأخِّر؛ لأنَّه حينئذٍ يكون في تقدير التَّأَخُّرِ(١٦٤).

ونقل أبو حيان عن صاحب الإفصاح نَصًّا يَتَّفِقُ مَعَ رَأْيِ المبرد، وَيَنْسُبُ هَذَا الرَّأْيَ إلى سيبويه(١٦٥)، ثُمَّ ينقل نصًّا آخَرَ عن صاحب البسيط يَتَّفِقُ فيه مع رأي الصَّيْمَرِيِّ في مَنْعِ الوَجْهَين (١٦٦).

وَالبَاحِثُ يَرَى أَنَّ عبارةَ سيبويه احْتَمَلَتْ وجوهًا من التَّأويلِ عِنْدَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ من النُّحاةِ، كَمَا أنَّ سيبويهِ اكْتَفَى بِإِطْلاقِ الحُكْمِ، وَلَمْ يُعَلِّل، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِوُضوُحِهِ عِنْدَهُ، حيث يقول سيبويه في تحليل هذه المسألة، ومثالها من مسموع العرب:" وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتَ رَجُلاً أَبْغَضَ إِلَيهِ الشَّرُ مِنْهُ إِلَيهِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ؛ لأَنَّهُ مُفَضِّلٌ للأَب عَلَى الاسْمِ فِي (مِنْ)، وَأَنْتَ فِي قَوْلِكَ: أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ لا تُرِيْدُ أَنْ تُفَضِّلَ الكُحْلَ عَلَى الاسْمِ الذي فِي (مِنْ)، ولا تَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ، وَلَكِنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ للكُحلِ هَهُنَا عَمَلاً، وَهَيْئَةً لَيْسَتْ لَهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ المَوَاضِعِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا رَأَيْتَ رَجُلاً عَامِلاً فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ كَعَمَلِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ رَجُلاً مُبْغَضًا إِلَيهِ الشَّرُّ كَمَا بَغُضَ إِلَى زَيْدٍ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ أَنَّ الهَاءَ التي تَكُونُ فِي (مِنْ) هِيَ الكُحْلُ والشَّرُّ كَمَا أَنَّ الإِضْمَارَ الذي في (عَمَلِهِ)، وَ(بَغُضَ) هُوَ الكُحْلُ والشَّرُّ، وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى أَوَّلِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَنَّ الابْتِدَاءَ فِيهِ مُحَالٌ، أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَبْغَضُ إِلَيهِ مِنْهُ الشَّرُّ لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ قُلْتَ: خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ جَازَ"(١٦٧).

فَفَهِمَ المبردُ من كلام سيبويه أَنَّ الابتداءَ غيرَ الجائزِ مُتَوَجِّهٌ إلى (أَفْعَل) التفضيل، فالكلامُ عَلَى الأَصْلِ مِنْ تَقْدِيمِ المبتدأِ وَتَأْخِيرِ الخَبَرِ(١٦٨)، وتابع السِّيرافيُّ المبرِّدَ في فهمه هذا، فقال:"وَإِنْ جَعَلْتَ (أَحْسَنَ) خَبَرًا مُقَدَّمًا جَازَ إِنْ قَدَّمْتَ (الكُحْلُ)، قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً الكُحْلُ فِي عَيْنِهِ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيدٍ جَازَ بِلا خِلافٍ"(١٦٩)، وَمَنَعَ ابنُ مالكٍ مَا أَجَازَهُ المبردُ (١٧٠)، وَفَهِمَ الصَّيْمَرِيُّ(١٧١) أَنَّ الابتداءَ عَلَى معنى قَطْعِ (أَفْعَل) الصِّفَة عن الموصوف (رجل)، فالابتداء بمعنى القطع

على الابتداء والاستئناف، والكلامُ على الابتداء غير الجائز حينئذٍ مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ (أفعل) مبتدأً، وَمَا بَعْدَهُ سَادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ، وَأَنْ يَكُونَ (أَفْعَل) خَبَرًا مُقَدَّمًا والاسمُ الظَّاهِرُ المرفوعُ بَعْدَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا(١٧٢)، وَيَرَى البَاحثُ أَنَّ مَا فَهِمَهُ الصَّيمريُّ، لَهُ وَجْهٌ مِنَ الصَّوَاب، ذَلِكَ أنَّ الممتنعَ في قولِ جَمِيْعِ العَرَب: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ جائزٌ في توجيه لغة مَنْ قَالَ مِنْهُم: مَرَرَتْ بْرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ، وما جَازَ في توجيه اللُّغَة الضَّعِيْفَةِ الأخيرةِ هو أَنْ يَكُونَ (خَيْرٌ) خَبرًا مقدَّمًا، و(أَبُوهُ) مبتدأً مؤَخَّرًا، وَأَنْ يَكُونَ (خَيْرٌ) مبتدأً مُقَدَّمًا؛ لاختصاصه بـ (مِنْهُ)، وما بعده سادٌّ مسدَّ الخبر(١٧٣).

الثالث: أَنَّ رَفْعَهُ عَلَى الفِاعِلِيَّةِ يُفِيدُ مَعْنًى زَائِدًا عَلَى التَّفْضِيل، وَهُوَ نَفْيُ المُسَاوَاةِ، والمَزِيَّةِ مَعًا، ذَكَرَ هذه العِلَّةَ ابنُ مَالِكٍ، حَيْثُ قَالَ:"وَأَيْضًا فَإِنَّهُ حَدَثَ لَهُ في الموقعِ المشارِ إليه مَعْنًى زَائِدًا عَلَى التَّفْضِيلِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا الكُحْلُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي عَيْنِ عَمْرٍو لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِنَفْي المساواةِ، وَإِنَّمَا تَعَرَّضَ فيه لِنَفْي المزيَّةِ، بِخِلافِ قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ فَإِنَّ المقصودَ بِهِ نَفْيُ المساواة وَنَفْيُ المزيَّة، وَلِهَذَا قَدَّرَهُ سيبويه بـ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَامِلاً فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ كَعَمَلِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ(١٧٤)، فَكَانَ لِـ(أَفْعَل) فِي هَذَا المَوْضِعِ مَا للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ مِنْ تَنَاوُلِ المُسَاوَاةِ، والمَزِيَّةِ، فَاسْتَحَقَّ بِذَلِكَ التَّفْضِيلَ عَلَى (أَفْعَل) المَقْصُورِ عَلَى المَزِيَّةِ فَفُضِّلَ بِرَفْعِهِ الظَّاهِرَ"(١٧٥).

وَنَاقَشَ أَبُو حَيَّانَ ابنَ مَالِك، وَتَعَقَّبَهُ فِي هذا المعنى، فَقَالَ:"وَدَعْوَى أَنَّ قَوْلَكَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ قُصِدَ بِهِ نَفْيُ المسَاوَاةِ وَنَفْيُ المزيَّة لا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ لا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، وَبَيْنَ المثال السَّابق، كِلاهُمَا فِيهِ نَفْيُ المزيَّةِ لا نَفْيُ المسَاوَاةِ، و(أَفْعَل) التَّفْضِيل سَواءٌ أَرَفَعَتِ المضْمَرَ أَمْ المظْهَرَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي ذَلِكَ الوَصْفِ، فَإِنْ كَانَ الكَلامُ مُثْبَتًا كَانَتِ الزِّيَادَةُ ثَابِتَةً، وَإِنْ كَانَ نَفْيًا كَانَتِ الزِّيَادَةُ مَنْفِيَّة، لا يَدُلُّ انْتِفَاءِ تِلْكَ الزِّيَادَةُ عَلَى انْتِفَاءِ المسَاوَاةِ بِوَجْهٍ"(١٧٦).

ثمَّ يعَرِّجُ عَلَى تقدير سيبويه، وفهم ابن مالك له، فَيَقُولُ:" وأمَّا قَوْلُ المصَنِّفِ:" وَلِهَذَا قَدَّرَهُ سيبويهِ" إلى آخره، فَلَيْسَ عَلَى مَا فَهِمَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ س(١٧٧) أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ رَفْعَ الكُحْلِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ الفَاعِلِيَّةِ، وَأَنَّهُ جَرَى فِي ذَلِكَ مَجْرَى الفِعْلِ، فَكَمَا رَفَعَ الفِعْلُ الظَّاهِرَ كَذَلِكَ رَفَعَهُ هُنَا (أَفْعَل) التَّفْضِيل، وَأَمَّا أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ انْتَفَتِ المزِيَّةِ والمسَاوَاةِ فَلا"(١٧٨).

الرابع: أنَّها عملت في الظَّاهِرِ فِي تَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ بالنِّسْبَةِ إلى المَعَانِي غَالِبًا يَجْرِي مَجْرَى الضَّمَائِرِ، فَرَفَعْتَهُ كَمَا تَرْفَعُ الضَّمِيرَ، ذَكَرَ هَذَا التَّعْلِيلَ ابنُ فَلاحٍ اليَمَنِي(١٧٩).

الخامس: أنَّه لَمَّا اتَّحَدَ الفَاضِلُ والمَفْضُولُ، صارَ (أفْعَل)كَأَنَّهُ عَمِلَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، ذَكَرَ هَذَا التَّعْلِيلَ ابنُ فَلاحٍ اليَمَنِي(١٨٠).

وَلَمْ تَسْلَمْ هَذِهِ التَّعْلِيلاتُ مِنَ الاعْتِرَاضِ عَلَيْهَا؛ لأَنَّهَا تَعْلِيلاتٌ وَاصِفَةٌ قَاصِرَةٌ عَنْ التَّفْسِيرِ، والتَّعْلِيلِ فَهِيَ إِمَّا عَامَّةٌ تَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، وَعَلَى غَيْرِهَا، وَإِمَّا خَاصَّةٌ مُقَيَّدَةٌ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صُوَرِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي كَلامِ العَرَبِ، فَلا تُوْجَدُ فِي بَقِيَّةِ الصُوَرِ. وَذِكْرُ هَذِهِ الانتِقَادَاتِ يَضِيقُ بِذِكْرِهِ مَقَامُ هَذَا البَحْثِ.

حكم القياس على هذه المسألة، وجواز رفع (أَفْعَل) الظَّاهِر عند استيفاء الشُّرُوطِ:

اتَّفَقَ النُّحَاةُ عَلَى ضَعْفِ مُشَابَهَةِ (أَفْعَل) التَّفْضِيل اسْمَ الفَاعِلِ والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ، فَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْهُمَا فِي العَمَلِ، وَيَنْحَطُّ مَرْتَبَةً عَنْهُمَا(١٨١)، والقِيَاسُ أَلَّا يَعْمَلَ مُطْلَقًا(١٨٢)، وَعَدَّد سيبويهِ وُجُوهَ مُفَارَقَةِ (أَفْعَل) التَّفْضِيل اسْمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ، وَهِيَ عِنْدَهُ: أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تُفْرَدُ، وَلا تُوْصَلُ بِإِضَافَةٍ أَوْ بِمَا يُتَمِّمُ مَعْنَاهَا، وَ(أَفْعَل) التَّفْضِيل لا تُسْتَخْدَمُ إِلَّا مُضَافَةً إلى شَيْءٍ أَوْ مَوْصُولَةً بِمَا يُتَمِّمُ مَعْنَاهَا، وَأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تُؤَنَّثُ بالهَاءِ، وَ(أَفْعَل) التَّفْضِيل لا يُؤَنَّثُ بالهَاءِ، وَأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ يَدْخُلُهَا الأَلِفُ واللَّامُ، وَتُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ الأَلِفُ واللَّامُ، وَ (أَفْعَل) التَّفْضِيل لا تُضَافُ إلى مَا فِيهِ الأَلِفُ

واللَّام، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ سيبويهِ فِي بَاب مَا جَرَى مِنَ الأَسْمَاءِ التي تَكُونُ صِفَةً مَجْرَى الأَسْمَاءِ التي لا تَكُونُ صِفَةً:"وَإِنَّمَا صَارَ هَذَا بمنزلَةِ الأَسْمَاءِ التي لا تَكُونُ صِفَةً مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ بفاعِلَةٍ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ كالصِّفَاتِ غَيْرِ الفَاعِلَةِ نَحْوُ حَسَنٍ، وَطَوِيلٍ، وَكَرِيمٍ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هَذِهِ تُفْرَدُ، وَتُؤَنَّثُ بالهَاءِ كَمَا يُؤَنَّثُ فَاعِلٌ، وَيَدْخُلُهَا الأَلِفُ واللَّامُ، وَتُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ الأَلِفُ واللَّامُ"(١٨٣)، ويَقُولُ أيضًا:"وَلا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُفْرِدَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ الأُخَرِ لَوْ قُلْتَ: هَذَا رَجُلٌ خَيْرٌ، وَهَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ، وَهَذَا رَجُلٌ أَبٌ لَمْ يَسْتَقِمْ، وَلَمْ يَكُنْ حَسَنًا، وكَذَلِكَ أَيٌّ، لا تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ أَيٌّ، فَلَمَّا أَضَفْتَهُنَّ، وَأَوْصَلْتَ إِلَيْهِنَّ شَيْئًا حَسُنَّ، وَتَمَمْنَ بِهِ فَصَارَتِ الإِضَافَةُ وَهَذِهِ اللَّوَاحِقُ تُحَسِّنُهُ، وَلا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُدْخِلَ الأَلِفَ واللَّامَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا كَمَا أَدْخَلْتَ ذَلِكَ عَلَى الحَسَنِ الوَجْهِ"(١٨٤)، وَأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ يَكُونُ نَكِرَةً مُنَوَّنَةً، فَتَكُونُ بالخِيَارِ فِي حَذْفِهِ وَتَرْكِهِ، وَ(أَفْعَل) التَّفْضِيلِ لا يُنَوَّنُ؛ لأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرفِ للوَصْفِيَّةِ، وَوَزْنِ الفِعْلِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ سيبويهِ:" وَتَكُونُ نَكِرَةً بمَنْزِلَةِ الاسْمِ الذِي يُكُونُ فَاعِلا"(١٨٥)، وَيَقُولُ أيضًا:"وَلا تُنَوِّنُ مَا تُنَوِّنُ مِنْهُ عَلَى حَدِّ تَنْوِينِ الفَاعِلِ، فَتَكُونُ بالخِيَارِ فِي حَذْفِهِ، وَتَرْكِهِ"(١٨٦)، ثمَّ لَمَّا كَثُرَتْ وُجُوهُ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ –وما كان بمنزلته– اسمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ أصبحَ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ –وما كان بمنزلته نحو: حَسْبُكَ، وَأَبُو عَشَرَةٍ– مُضَارِعًا الأسماءَ التي لا تَكُونُ صِفَةً إِلَّا مُسْتَكْرَهًا؛ وَلِذَا فَإِنَّه إِذَا وَقَعَ صِفَةً فِي اللَّفْظِ لِغَيرِ مَا هُوَ لَهُ في المعْنَى، فَكَانَ صِفَةً للآخِرِ، وَلَيْسَ للأَوَّل، فَإِنَّ الابْتِدَاءَ فِيهِ يَقْوَى، وَيَكُونُ أَحْسَنَ مِنْ إِجْرَائِهِ عَلَى التَّبَعِيَّةِ لِمَا قَبْلَهُ.وَإِذَا وَقَعَ صِفَةً فِي اللَّفْظِ والمعْنَى لِمَا قَبْلَهُ (الأَوَّل) لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا إِجْرَاؤُهُ عَلَى التَّبَعِيَّةِ، يَقُولُ سيبويهِ:" فَلَمَّا جَاءَتْ مُضَارِعَةً للاسْمِ الذِي لا يَكُونُ صِفَةً الْبَتَّةَ إِلَّا مُسْتَكْرَهًا كَانَ الوَجْهُ عِنْدَهُم فِيهِ الرَّفْعَ إِذَا كَانَ النَّعْتُ للآخِرِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٌ أَبُوهُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الابْتِدَاءَ يَحْسُنُ فِيهِمَّ، تَقُولُ: خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ، وَأَبُو عَشَرَةٍ زَيْدٌ، وَسَوَاءٌ عَلَيهِ الخَيْرُ والشَّرُّ، وَلا يَحْسُنُ الابْتِدَاءُ فِي قَوْلِكَ: حَسَنٌ زَيْدٌ، فَلَمَّا جَاءَتْ مُضَارِعَةً للأَسْمَاءِ التِي لا تَكُونُ صِفَةً، وَقَوِيَتْ فِي الابْتِدَاء كَانَ الوَجْهُ فِيهَا عِنْدَهُم الرَّفْعَ إِذَا كَانَ النَّعْتُ

للآخِرِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ، وَمَرَرْتُ برَجُلٍ سَوَاءٌ عَلَيْهِ الخَيْرُ والشَّرُّ، وَمَرَرْتُ برَجُلٍ أَبٌ لَكَ صَاحِبُهُ، وَمَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ هُوَ، وَمَرَرْتُ برَجُلٍ أَيُّمَا رَجُلٍ هُوَ، وَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ برجَلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ رَفَعْتَ أَيْضًا.... فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ شَدِيدٍ عَلَيْهِ الحَرُّ والبَرْدُ جَرَرْتَ مِنَ قِبَلِ أَنَّ (شَدِيْدًا) قَدْ يَكُونُ صِفَةً وَحْدَهُ مُسْتَغْنيًا عَنْ عَلَيْهِ، وَعَنْ ذِكْرِ الحَرِّ والبَرْدِ، وَيَدْخُلُ فِي جَمِيعِ مَا دَخَلَ الحَسَنُ، وَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ سَوَاءٍ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ جَرَرْتَ؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَةِ الأَوَّلِ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ"(١٨٧) .

وَفي هذا المعنى قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:" لـ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ شَبَهٌ بـ (أَفْعَل) المتَعَجَّب بِهِ أَوْجَبَ لَهُ القُصُورُ عَنِ الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ فِي اللَّفْظِ والعَمَلِ فَأَمَّا فِي اللَّفْظِ فَلُزُومُهُ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ لَفْظًا وَاحِدًا، وَأَمَّا فِي العَمَلِ فَلأَنَّهُ لا يَرْفَعُ فَاعِلاً ظَاهِرًا إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ حَكَاهَا سِيْبَوَيْهِ"(١٨٨). وفي السِّياق ذاته يُبَيَّنَ ابْنُ إيازٍ وَجْهَ مُخَالَفَةِ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ اسْمَ الفَاعِلِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ، فَقَالَ:"وَإِنَّمَا كَانَ كَذَا؛ لأَنَّهُ مَا دَامَ مُتَّصِلاً بـ (مِنْ) اتَّحَدَ لَفْظُهُ، وَلَمِ يُثَنَّ، وَلَمْ يُجْمَعِ، وَلَمْ يُؤَنَّثْ، فَزَالَتْ وُجُوهُ مُضَارَعَتِهِ لاسْمِ الفَاعِلِ، فَنَقَصَ عَنْ دَرَجَةِ (حَسَنٍ)، وَ(كَرِيمٍ)"(١٨٩).

وفي الوقت ذاته، نَقَلَ النُّحَاةُ أَنَّ رَفْعَ (أَفْعَل) التفضيل الاسْمَ الظَّاهِرَ في هذه المسألة قَدْ سُمِعَ كَثِيرًا عَنِ العَرَبِ، بَلْ هُوَ لُغَةُ كُلِّ العَرَبِ" (١٩٠).

وفي هذا شيءٌ من التَّنَاقُضِ: فَهَلْ يُقَاسُ الرَّفْعُ في هذه المسألةِ أَمْ لا يُقَاسُ؟.

وبناءً عَلَى مَا سَبَقَ مِمَّا ظاهرُهُ التَّنَاقُضُ فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي حُكْمِ الرَّفعِ، فالسِّيرافيُّ حَكَمَ عَلَى الرَّفْعِ بِأَنَّهُ دَعَتْ إِلَيهِ الضَّرُورةُ(١٩١)، وَرَأَى ابنُ مُعْطٍ أَنَّهُ شَاذٌّ(١٩٢)، وَحَاوَلَ ابنُ الصَّائِغِ بَيَانَ مُرَادِ المَانعِينَ مِنْ هَذَهِ الأَحْكَامِ؛ لِيُوَفِّقَ بَيْنَ هَذَا الحُكْمِ، وَإِجْمَاعِ العَرَبِ عَلَى رَفْعِ (أَفْعَل) الظَّاهِرَ فِي هَذِهِ المسألةِ، وَكَثْرَةِ مَا سُمِعَ عَنْهُم فِي هَذِهِ المسألةِ، فَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَ المَانعِينَ بالشُّذُوذِ، وَنَفْيِ القِيَاسِ عَنِ المَسْأَلَةِ هُوَ مُخَالَفَةُ الرَّفْعِ فِي المَسْأَلَةِ لِمَا هُوَ الأَصْلُ، والقِيَاسُ في (أَفْعَل) التفضيل، وَهُوَ عَدَمُ العَمَلِ لِضَعْفِ مُشَابَهَتِهِ الفِعْلَ أو الأَسْمَاءَ التي شَابَهَتِ الفِعْلَ. وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ نَفْيَ

القِيَاسِ عَلَيْهِ فِي الكَلَامِ. بِدَلِيلِ أَنَّهَا لُغَةُ كُلِّ العَرَبِ، والرَّفْعُ جَائِزٌ وَقِيَاسِيٌّ لِكَثْرَةِ المَسْمُوعِ، وَوَقَعَ ذَلِكَ مِنَ العَرَبِ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِحْسَانِ(١٩٣).

وَأَجَازَهُ بِنَاءً عَلَى كَثْرَةِ المَسْمُوعِ ابنُ خَرُوفٍ(١٩٤)، وابنُ إِيَازٍ(١٩٥)، وابنُ هِشَامٍ(١٩٦)، والأَزْهَرِيُّ(١٩٧)، وَحَكَمَ عَلَيْهِ ابنُ مالكٍ بِكَثْرَتِهِ فِي السَّمَاعِ دُوْنَ التَّعَرُّضِ لِقِيَاسِيَّتِهِ(١٩٨).

المبحث الرابع
خَصَائِصُ الأَجْنَبِيِّ فِي إِطَارِ التَّوَابِعِ

المطلب الأوَّل: المعطوفُ أجنبيٌّ من المعطوفِ عَلَيْهِ:

قال الرَّضِيُّ:"اعْلَمْ أَنَّ التَّوابِعَ إِذَا اجْتَمَعَتْ بُدِئَ بالنَّعْتِ، ثُمَّ بالتأكيد، ثمَّ بالبَدَلِ، ثمَّ المَنْسُوق، أَمَّا الابتداءُ بالنَّعْتِ قَبْلَ التَّأْكِيدِ فَقَدْ مَرَّ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِهِم: إِنَّ النَّكِرَةَ لا تُؤَكَّدُ، وابنُ كَيْسَان يُقَدِّمُ التَّأْكِيدَ عَلَى النَّعْتِ؛ إذ النَّعْتُ يُفِيدُ مَا لا يُفِيدُهُ الأَوَّلُ بخِلافِ التَّأْكِيدِ، وَإِنَّما يُقَدَّمُ التَّأْكِيدُ عَلَى البَدَلِ؛ لأَنَّ مَدْلُولَ البَدَلِ غَيْرُ مَدْلُولِ مَتْبُوعِهِ فِي الحقيقةِ، وَمَدْلُولُ التَّأْكِيدِ مَدْلُولُ مَتْبُوعِهِ، وَأَمَّا تَقْدِيمُ البَدَلِ عَلَى المَنْسُوق؛ فَلِأَنَّ البَدَلَ نِسْبَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ إلى المُبْدَلِ مِنْهُ إِمَّا بالكُلِّيَّةِ، أَوِ البَعْضِيَّةِ، أَوِ بالاشْتِمَالِ، وَأَمَّا بَدَلُ الغَلَطِ فَنَادِرٌ، والمَنْسُوقُ أَجْنَبِيٌّ عَنْ مَتْبُوعِهِ"(١٩٩).

وَلِأَنَّ المَنْسُوقَ أَجْنَبِيٌّ عَنْ مَتْبُوعِهِ لَزِمَ وُجُودُ حَرْفِ عَطْفٍ بَيْنَهُمَا يُشِيرُ إلى مَعْنَى المُغَايَرَةِ، يَقُولُ العُكْبُرِيُّ:"لا بُدَّ فِي عَطْفِ النَّسَقِ مِنْ حَرْفٍ يَرْبِطُ الثَّانِي بالأَوَّلِ؛ إِذْ كَانَا غَيْرَيْن"(٢٠٠)، وَيَقُولُ الرَّضِيُّ:" أَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فَمُنْفَصِلٌ عَنْ مَتْبُوعِهِ لَفْظًا بحَرْفِ العَطْفِ، وَمَعْنًى من حيث إنَّ المعطوفَ-في الأغلب- غيرُ المعطوف عليه، فأُنْكِرَ جريُ ما هو مُسْتَقِلٌّ وكالأَجْنَبِيِّ عَنْ مَتْبُوعِهِ، عَلَى مَا هُوَ كَالجُزْءِ مِمَّا قَبْلَهُ لِتَخَالُفِ التَّابِعِ والمَتْبُوعِ"(٢٠١).

وهذه الأَجْنَبِيَّةُ بَيْنَ المعطوف والمعطوف عليه دَلِيلُ التَّغَايرِ، وَهَذَا التَّغَايرُ إِنَّما هُوَ بالنَّظَرِ إلى حَالِهِمَا حَالَ التَّعَاطُفِ، فَهُمَا مُتَغَايرانِ فِي حَالَتَيْنِ:

الأولى: في نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فالمعطوفُ والمعطوفُ عَلَيْهِ مُتَغَايرانِ دلالةً، وكلٌّ واحدٍ مِنْهُمَا يُمَثِّلُ حَقِيقَةً مُفْرَدَةً مُسْتَقِلَّةً، وَيَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا التَّغَايرِ أَجْنَبِيَّةُ المعطوف للمعطوف عليه، وَجَوَازُ الفَصْلِ بينهما، وَجَوَازُ الانزياح عَمَّا يَقْتَضِيهِ التَّرْكِيبُ من المطابقةِ بين المعطوف والمعطوف عليه، بالانتقال من حكم الجرِّ إلى حكم النَّصْبِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَعَمْرًا، وَحِيْنَئِذٍ يَكُونُ العَطْفُ مِنْ بَابِ العَطْفِ عَلَى الموضِعِ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: وَأَتَيْتَ عَمْرًا؛ لأَنَّ (بزَيْدٍ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ حَيْثُ (مَرَرْتُ) بمعنى أَتَيْتُ أَوْ جَاوَزْتُ، فَيَكُونُ الفَصْلُ بين المتعاطفين بجملة مُقَدَّرَةٍ (أَتَيْتُ)، وهذا الفصل جَائِزٌ مُسْتَسَاغٌ؛ لأَنَّ العَطْفَ عَلَى المَوْضِعِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى نِيَّةِ تكرارِ العَامِلِ، فَالعَطْفُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الجُمَلِ[٢٠٢].

الثانية: في نحو: يَا زَيْدُ والنَّضِرُ، حيث يصبحُ كلٌّ من المتعاطفين عنصرًا مستقلًّا عن الآخر من حيث دلالته على حقيقةٍ مُسْتَقِلَّةٍ عَنْ دِلالَةِ الآخر، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمَا يُمَثِّلانِ وِحْدَةً لُغَوِيَّةً وَاحِدَةً تُؤَدِّي الوَظِيْفَةَ النَّحْوِيَّةَ نَفْسَهَا التي يُؤَدِّيهَا الاسْمُ المُفْرَدُ، وَلِذَا فَهُمَا حِيْنَئِذٍ مُرَكَّبٌ اسْمِيٌّ وَظِيْفِيٌّ كَمَا اصْطَلَحَ عَلَى تَسْمِيَتِهِمَا بذَلِكَ عَلِيٌّ المعيوف[٢٠٣]، فَقَالَ في تعريفه هذا المصطلح:"هو مجموعة العناصر اللُّغَوِيَّةِ التي تُؤَلِّفُ وِحْدَةً لُغَوِيَّةً وَاحِدَةً، وَتُؤَدِّي وَظِيْفَةً مِنْ وَظَائِفِ الاسْمِ في تَرْكِيبِ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ لَكِنَّهَا لا تَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ كَمَا دَلَّ الاسْمُ المُفْرَدُ؛ لأَنَّ بَقِيَّةَ العَنَاصِرِ في هَذِهِ الوِحْدَةِ لَيْسَتْ مِنْ تَمَامِ العُنْصِرِ الأَوَّلِ فِيْهَا مِنْ حَيْثُ دِلالَتُهُ، وَإِنَّمَا تُؤَدِّي مَعَهُ وَظِيْفَةَ اسْمٍ مُفْرَدٍ في تَرْكِيبِ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ، وَقَدْ تُؤَلِّفُ الوِحْدَةُ اللُّغَوِيَّةُ مِنْ هَذَا القِسْمِ مُرَكَّبًا إِسْنَادِيًّا، وَقَدْ لا تُؤَلِّفُ"[٢٠٤].

وقد اسْتَنْبَطَ هَذَا المفهومَ للمُرَكَّبِ الاسْمِيِّ الوَظِيْفِيِّ مِنْ اسْتِقْرَاءِ مَوَاضِعِهِ في كِتَابِ سيبويهِ التي تَعَدَّدَتْ بتَعَدُّدِ صُوَرِهِ وَأَنْمَاطِهِ، وَمِنْهَا الاسْمُ المعطوفُ عَلَيْهِ عَطْفَ نَسَقٍ، والمعطوفُ، وَذَلِكَ مَشْرُوطٌ بدَلالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَقِيقَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مُفْرَدَةٍ، وَعَدَمِ دِلالَتِهِمَا مَعًا عَلَى حَقِيقَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مَفْرَدَةٍ كَمَا يَدُلُّ الاسْمُ المُفْرَدُ؛ لأَنَّ المعطوفَ لَيْسَ مِنْ تَمَامِ المعطوفِ عَلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ سيبويهِ في شأن المعطوف عليه والمعطوف في نحو: يَا زَيْدُ والنَّضِرُ، وَيَا عَمْرُو والحَارِثُ، قال سيبويه:"وقال الخليل -رَحِمَهُ اللهُ- من قال: يَا زَيْدُ والنَّضِرَ، فَنَصَبَ، فَإِنَّمَا

نَصَبَ؛ لأَنَّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى أصله، فَأَمَّا العَرَبُ فَأَكْثَرُ مَا رَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ: يَا زَيْدُ والنَّضِرُ، وَقَرَأَ الأَعْرَجُ ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾[٢٠٥] فَرَفَعَ. ويقولون: يا عَمْرُو والحَارِثُ، وَقَالَ الخليل -رَحِمَهُ اللهُ-: هُوَ القياس، كَأَنَّهُ قَالَ: وَيَا حَارِثُ، وَلَوْ حَمَلَ الحارثَ عَلَى (يَا) كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ البَتَّةَ نَصَبَ أَوْ رَفَعَ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لا تُنَادِي اسْمًا فيه الألف واللَّام بـ (يَا)، ولكنَّكَ أَشْرَكْتَ بين النَّضِرِ والأَوَّلِ في (يَا)، وَلَمْ تَجْعَلَهَا خَاصَّةً للنَّضِرِ، كَقَوْلِكَ: مَا مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرٍو، وَلَوْ أَرَدْتَ عَمَلَيْنِ لَقُلْتَ: مَا مَرَرْتُ بزيدٍ ولا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو"[٢٠٦].

فالمعطوف هنا يشارك المعطوف عليه في أداء وظيفة الاسم المنادى، وليس من تمام المعطوف عليه، وإنما هو عنصر من عناصر الوحدة اللغوية الواحدة التي تؤدي وظيفة الاسم العلم المنادى، "فالخليل لا يجيز نداء الاسم المفرد المعرَّفِ بـ (أل)، فلمَّا صار المعرَّفُ بـ (أل) جزءًا من مركب اسميٍّ وظيفيٍّ منادى، وصُدِّرَ هذا المركب باسم يجوز نداؤه لو جاء منفردًا في سياق آخر جاز نداء المعرَّف بـ (أل) معه على أنَّه جزء من وحدة لغويَّة وقعت في موضع المنادى بكامل عناصرها، لا على إرادة تكرار حرف المنادى بـ (يا)؛ لذا قال الخليل:"ولكنَّكَ أَشْرَكْتَ بين النَّضِرِ والأَوَّلِ في (يَا)"[٢٠٧].

فالمعطوف والمعطوف عليه في سياق النداء يؤديان وظيفة الاسم المنادى المفرد العلم، فـ: يا زيدُ والنَّضرُ تساوي: يا عمرُو، فهما اسمان بمنزلة اسم واحد في أداء الوظيفة، لكنهما متغايران من حيث الدلالةُ المسْتَقِلَّةُ لِكُلٍّ واحدٍ منهما، فليس المعطوف من تمام المعطوف عليه، وتغايرهما دليلُ أَجْنَبِيَّةِ المعطوف للمعطوف عليه.لَكِنَّ هَذَا التَّغَايرَ لا يُتِيحُ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا، عَلَى تقدير تكرار العامل، بل القياسُ المطابقةُ بينهما في حكم البناء، فالعطف هنا ليس على نِيَّةِ تكرارِ العاملِ.

وذلك بخلافه في نحو: يا زيدُ، وعمرُو، فالمتعاطفان متغايران، ويجوز في هذا المثال الانزياح عن المطابقة فتقول: وعمرًا مراعاة لموضع المنادى، والعطف فيه من عطف المفردات، فلا فصل بينهما أيضًا.

وقد يقول قائلٌ: فما بال النُّحَاةُ قَدْ عَدُّوا المعطوفَ والمعطوفَ عليه بمنزلة الاسم الواحد؛ ولذا مَنَعُوا الفَصْلَ بَيْنَهُمَا بالأَجْنَبِيِّ ؟.

فأقول: قد اعْتَدَّ النَّحْوِيُّونَ بذلك في سياق آخَرَ، وحالٍ أُخْرَى، فقد يكون الاسم المعطوف والمعطوف عليه مركَّبًا اسميًّا، تُشَكِّلُ عَنَاصِرُهُ وِحْدَةً لُغَوِيَّةً تَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ مُفْرَدَةٍ كَمَا يَدُلُّ الاسْمُ المُفْرَدُ عَلَيْهَا، وَيَكُونُ المعطوفُ فِيْهَا مِنْ تَمَامِ المعطوفِ عَلَيْهِ دِلالَةً، وَيَكُونُ لكلٍّ وَاحِدٍ من عَنَاصِرِهِ دِلالَتُهُ المستقلَّة، وَبِنْيَتُهُ الصَّرْفِيَّةُ كاسْمٍ مُسْتَقِلٍّ، وهذا مَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ المعيوفُ المركَّبَ الاسْمِيِّ، وعرَّفه بقوله:"هو مَجْمُوعُ العَنَاصِرِ اللُّغَوِيَّةِ التي تُؤَلِّفُ وِحْدَةً لغوية تَنْدَرِجُ تَحْتَ الاسْمِ في تَصْنِيفِ الكَلامِ، وتَدُلُّ على حقيقةٍ مُفْرَدَةٍ كَمَا يَدُلُّ الاسم المفرد، ولا تَتِمُّ اسمًا إلَّا بتمام عناصرها، أو تكون بَقِيَّةُ عَنَاصِرِ هذه الوحدة من تمام الاسم في صدرها حين تكون مُصَدَّرَةً باسمٍ من حيث دلالتها معه على حَقِيقَةٍ مُفْرَدَةٍ، وَقَدْ تَتَأَثَّرُ بَعْضُ عَنَاصِرِ هَذِهِ الوِحْدَةِ مِنْ حَيْثُ الإِعْرَابُ، وَقَدْ لا تَتَأَثَّرُ، وَلا تُمَثِّلُ هذه الوحدة جُمْلَةً حِيْنَ تُفْرَدُ بِكَامِلِ عَنَاصِرِهَا مِنَ السِّيَاقِ الذِي جَاءَتْ فِيهِ، كَمَا أَنَّهَا غَيْرُ مُصَدَّرَةٍ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ"[٢٠٨].وَحِيْنَئِذٍ فَإِنَّ المركَّبَ الاسْمِيَّ يُشْبِهُ عِنْدَ سيبويهِ الاسْمَ المركَّبَ فِي وِحْدَةِ عَنَاصِرِهِ، ودلالتها على حَقِيقَةٍ مُفْرَدَةٍ كَمَا يَدُلُّ الاسْمُ المركَّبُ عَلَى حَقِيقَةٍ مُفْرَدَةٍ بِكَامِلِ عَنَاصِرِهِ إِلَّا أَنَّ الاسْمَ المركَّبَ لا يَتَجَزَّأُ إلى عَنَاصِرَ دَالَّةٍ والمركَّبُ الاسْمِيُّ يَتَجَزَّأُ إلى عَنَاصِرَ دَالَّة. قال سيبويه:"هَذَا بَابٌ يكونُ الاسمان فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطول، وآخرُ الاسمين مضمومٌ إلى الأوَّل بالواو، وذلك قولك: واثلاثةً وثلاثيناه، وَإِنْ لَمْ تَنْدُبْ قُلْتَ: يَا ثلاثةً وثلاثين، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا ضَارِبًا رَجُلاً، وَلَيْسَ هَذَا بمنزلَةِ قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ وعَمْرُو؛ لأَنَّكَ حِيْنَ قُلْتَ: يَا زَيْدُ وَعَمْرُو جَمَعْتَ بَيْنَ اسمين كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُفْرَدٌ يُتَوَهَّمُ عَلَى حِيَالِه وَإِذَا قُلْتَ: يَا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ، فَلَمْ تُفْرِدْ الثلاثةَ مِنَ الثَّلاثِينَ لِتُتَوَهَّمَ عَلَى حِيَالِهَا ولا الثَّلاثِينَ مِنَ الثَّلاثَةِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: يَا زَيْدُ وَيَا عَمْرُو، وَلا تَقُولُ: يَا ثَلاثَةُ ويَا ثَلاثُونَ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِيَالِهِ فَصَارَ بمنزلَةِ قَوْلِكَ: ثَلاثَةَ عَشَرَ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَفْصِلَ ثَلاثَةً مِنَ العَشَرَةِ لِيَتَوَهَّمُوهَا عَلَى حِيَالِهَا"[٢٠٩].

فالمركَّبُ الاسميُّ من عددٍ معطوفٍ عليه وعددٍ معطوفٍ، نحو: (ثلاثة وثلاثون) يَدُلُّ بكاملِ عَنَاصِرِهِ على حقيقةِ عَدَدٍ بِعَيْنِهِ يُفْهَمُ عَبْرَ النُّطْقِ بمجموعِ العَدَدِ كَمَا دَلَّ العَدَدُ المركَّبُ: (ثَلاثَةَ عَشَرَ) عَلَى حقيقةِ عَدَدٍ بعينه، وكما يَدُلُّ الاسم المفرد: (ثلاثة)، ونحوه على حقيقةِ عَدَدٍ بِعَيْنِهِ، حِيْنَمَا لا يُرَادُ في العددِ المعطوفِ دِلالَةَ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ عَلَى حِدَة(٢١٠).

المطلب الثاني: الاسْمُ الأَجْنَبِيُّ المتبوعُ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ يَأْخُذُ حُكْمَ الاسْمِ السَّبَبِيِّ:

قال ابن هشام:"لا بُدَّ فِي صِحَّةِ الاشْتِغَالِ مِنْ عُلْقَةٍ بَيْنَ العَامِلِ، والاسْمِ السَّابِقِ، وَكَمَا تَحْصُلُ العُلْقَةُ بِضَمِيرِهِ المتَّصِلِ بالعَامِلِ، كَـ:"زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"، كَذَلِكَ تَحْصُلُ بِضَمِيرِهِ المنْفَصِلِ مِنَ العَامِلِ بِحَرْفِ الجَرِّ، نَحْوَ:"زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ"أَوْ باسْمٍ مُضَافٍ، نَحْوَ:"زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ"أو باسْمٍ أَجْنَبِيٍّ أُتْبِعَ بتَابِعٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ نَعْتًا لَهُ، نَحْو:"زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ"، أَوْ عَطْفًا بالواو، نَحْوَ:"زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ"أو عطف بيان، كـ:"زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ""(٢١١).

وقال ابن عقيل في باب الاشتغال:"وذكر(٢١٢)في هذا البيت أَنَّ الملابَسَةَ بالتَّابِعِ كالملابَسَةِ بالسَّبَبِيِّ، وَمَعنَاهُ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الفِعْلُ فِي أَجْنَبِيٍّ، وَأُتْبِعَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ مِنْ صِفَةٍ نَحْوَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ نَحْوَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ أَوْ مَعْطُوفٍ بالواوِ خَاصَّةً، نَحْوَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ حَصَلَتِ الملابَسَةُ بِذَلِكَ كَمَا تَحْصُلُ بِنَفْسِ السَّبَبِيِّ، فَيَتَنَزَّلُ: زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ مَنْزِلَةَ زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ وَكَذَلِكَ البَاقِي. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الأَجْنَبِيَّ إِذَا أُتْبِعَ بِمَا فِيهِ ضَمِيرُ الاسْمِ السَّابِقِ جَرَى مَجْرَى السَّبَبِيّ، واللهُ أَعْلَم"(٢١٣).

وهذه الخصيصة قائمةٌ على أنَّ صِحَّةَ الاشتغال مَبْنِيَّةٌ عَلَى وُجُودِ علاقَةٍ بَيْنَ الاسْمِ المنْصُوبِ عَلَى الاشتغالِ، والفِعْلِ النَّاصِبِ الذي اشْتَغَلَ عَنْهُ، وهده العلاقة

تَتَمَثَّلُ فِي وجودِ رَابطٍ بَيْنَهُمَا يَرْبطُ أَوَّلَ الكلام بآخره، وَسَمَّى ابنُ هِشَامٍ هَذا الرَّابطَ (عُلْقَة) كما سَمَّاهُ ابْنُ عَقِيل (مُلابَسَة)، وَقَدْ فَصَّلَ كُلٌّ من ابن هشام، وابن عقيل أصنافَ هَذَا الرَّابطِ، ومن بينها الأَجْنَبِيُّ المتبوعُ بتَابعٍ يَشْتَمِلُ عَلَى ضمير يَرْبطُ بَيْنَ الاسْمِ المنصوب، والفعلِ النَّاصِب، وحينئذٍ يَأْخُذُ الأَجْنَبِيُّ حُكْمَ السَّبَبِيِّ فِي أَنَّ الملابَسَةَ تَحْصُلُ بهمَا، فيُصَحِّحَانِ أُسْلُوبَ الاشْتِغَال.

المطلب الثالث: البَدَلُ المُبَاينُ بِأَنْوَاعِهِ: بَدَلِ الغَلَطِ، وبَدَلِ النِّسْيَانِ، وبَدَلِ البَدَاءِ (الإضراب) أَجْنَبِيٌّ عن متبوعه؛ لأَنَّهُ لا يُوَضِّحُ متبوعه بل هو بخلافه:

قال الرَّضِيُّ: " وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّى بَدَلُ الغَلَطِ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: إمَّا بَدَاءٌ، وَهُوَ أَنْ تَذْكُرَ المُبْدَلَ مِنْهُ عَنْ قَصْدٍ وَتَعَمُّدٍ، ثُمَّ تُوْهِمُ أَنَّكَ غَالِطٌ لِكَوْنِ الثَّانِي أَجْنَبِيًّا، وَهَذَا يَعْتَمِدُهُ الشُّعَرَاءِ لِكَثْرَةِ المُبَالَغَةِ، والتَّفَنُّنِ فِي الفَصَاحَةِ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ من الأَدْنَى للأَعْلَى، كَقَوْلِكَ: هَذَا نَجْمٌ، بَدْرٌ، شَمْسٌ، وَإِمَّا غَلَطٌ صَرِيحٌ مُحَقَّقٌ، كَمَا إِذَا أَرَدْتَ مَثَلاً، أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي حِمَارٌ، فَسَبَقَ لِسَانُكَ إلى رَجُلٍ، ثُمَّ تَدَارَكْتَ، فَقُلْتَ: حِمَارٌ، وَإِمَّا نِسْيَانٌ، وَهُوَ أَنْ تَعْمَدَ إلى ذِكْرِ مَا هُوَ غَالِطٌ، ولا يَسْبِقُكَ لِسَانُكَ إلى ذِكْرِهِ، وَلَكِنْ تَنْسَى المَقْصُودَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَتَدَارَكُهُ بِذِكْرِ المَقْصُودِ"(٢١٤).

ولا يَخْرُجُ بَدَلُ الغَلَطِ عَنْ كَوْنِهِ أَجْنَبِيًّا، وَإِنْ جَاءَ لِغَرَضٍ بَلاغِيٍّ؛ لأَنَّه يخالفُ أصلَ وُجُودِ التَّوَابِعِ، وَهُوَ تَوْضِيحُ المتبوع بل بخلاف ذلك، فَبَدَلُ الغَلَطِ لا صِلَةَ لَهُ بمَتْبُوعِهِ، فَهُوَ يُلْغِي دِلالَتَهُ؛ لِيَحُلَّ مَحَلَّهَا، يَقُولُ السَّكَاكِيُّ: " والبَدَلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ المُبْدَلِ مِنْهُ، أَوْ لا يَكُونُ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَجْنَبِيًّا عَنْهُ، أَوْ لا فَإِنْ كَانَ، فَهُوَ بَدَلُ الغَلَطِ"(٢١٥).

وَأَجْنَبِيَّةُ بَدَلِ الغَلَطِ عَنْ مَتْبُوعِهِ جَعَلَتْ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ يُقَدِّرُ فِي بَدَلِ الغَلَطِ خَاصَّةً، حَرْفُ الإِضْرَابِ (بَلْ)، وحَمَلَ هذا الأسلوب على الإضراب، حيث يقول: " وَبَدَلُ الغَلَطِ، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، أَرَادَ مَرَرْتُ بِحِمَارٍ، فَغَلَطَ بِقَوْلِهِ: رَجُلٍ، فَوَضَعَ حِمَارًا مَوْضِعَ رَجُلٍ، وَحَقُّ هَذَا أَنْ يُسْتَعْمَلَ فيه (بَلْ)، فَيُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ"(٢١٦).

فَأَجْنَبِيَّةُ بَدَلِ الغَلَطِ جَاءَتْ مِنْ مُفَارَقَتِهِ مَعْنَى مَتْبُوعِهِ، وَأَوْضَحَ الجُرْجَانِيُّ ذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِهِ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، فَقَالَ:"أَمَّا حِمَارٌ فَلا مُلابَسَةَ لَهُ بِرَجُلٍ، وَإِنَّما يَأْتِي ذَلِكَ عِنْدَ الغَلَطِ، وَلا يَكُونُ فِي كَلامٍ فَصِيحٍ"(٢١٧)، فَبَدَلُ الغَلَطِ تَمَحَّضَتْ أَجْنَبِيَّتُهُ؛ لأَنَّهُ فَقَدَ الصِّلَةَ، والعَلاقَةَ، والمُلابَسَةَ بِمَتْبُوعِهِ، فَصَارَ أَجْنَبِيًّا مِنْهُ.

جِهَةُ أَجْنَبِيَّةِ البَدَلِ المُبَايِنِ بِأَنْوَاعِهِ: بَدَلِ الغَلَطِ، وبَدَلِ النِّسْيَانِ، وبَدَلِ البَدَاءِ (الإضراب) عَنْ مَتْبُوعِهِ:

البَدَلُ فِي حَدِّ ذاتِهِ –وإِنْ كَانَ هُوَ المَقْصُودُ بالحُكْمِ وَلَيْسَ المُبْدَلَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ هَذَا القَيْدَ فِي تعريفه لا يَجْعَلُهُ أَجْنَبِيًّا مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ وإِلَّا لَكَانَ كُلُّ أَنْوَاعِ البَدَلِ أَجْنَبِيَّةً مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، وَإِنَّما كَانَ مَعْنَى أَنْ يَكُونَ البَدَلُ هُوَ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ دُوْنَ المُبْدَلِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ المُبْدَلُ مِنْهُ تَمْهِيدًا لِمَا هُوَ مَقْصُودٌ بالحُكْمِ وَتَوْطِئَةً لَهُ، فَيُفِيدُ البَدَلُ مَعَ ذَلِك تَوْضِيحًا للمُبْدَلِ مِنْهُ، وَتَقْوِيَةً للحُكْمِ، وَكَأَنَّما أُسْنِدَ الفِعْلُ مَرَّتَين، مَرَّةً للمُبْدَلِ مِنْهُ، وَمَرَّةً للبَدَلِ.

لكنَّ ثَمَّةَ أنواعًا مِنَ البَدَلِ بَايَنَتْ مَا أُبْدِلَتْ مِنْهُ، فَلَمْ تَكُنْ هِيَ المُبْدَلُ مِنْهُ ذَاتُهُ، فَتَكُونُ بَدَلاً مُطَابِقًا، وَلَيْسَتْ جُزْءًا مِنْهُ، فَتَكُونُ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وَلَيْسَتْ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ المُبْدَلُ مِنْهُ فَتَكُونُ بَدَلَ اشْتِمَالٍ، وَلَكِنَّهَا بَايَنَتْهُ، فَاسْتَحَقَّتْ بِذَلِكَ أَنْ تُسَمَّى عِنْدَ بَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَاةِ بَعْدَ ابْنِ مَالِكٍ بالبَدَلِ المُبَاينِ(٢١٨)، وَعَدُّوا بَدَلَ الغَلَطِ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ البَدَلِ المُبَايِنِ، وَلَمْ يُطْلِقْ عليه ابنُ مَالِكٍ مصطلحَ البدل المباين، بَلْ قَسَّمَهُ دون تسميةٍ إلى قسمين: المعطوف بـ (بَلْ)، وَعَنَى بِه بَدَلَ الإِضْرَاب، وبدل الغلط(٢١٩).

قسَّم ابنُ هِشَامٍ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ البَدَلَ المُباينَ بِحَسَبِ قَصْدِ المُتَكَلِّمِ للمُبْدَلِ مِنْهُ إلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا إِلَيهِ الْبَتَّةَ، ولكن سَبَقَ إِلَيهِ اللِّسَانُ، فَهُوَ بَدَلُ الغَلَطِ، وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فَسَادَ قَصْدِهِ، فَهُوَ بَدَلُ نِسْيَانٍ، أَيْ: بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ بَدَلَ الغَلَطِ يَتَعَلَّقُ بخطأ اللِّسَانِ،

وَبَدَلَ النِّسْيَانِ يَتَعَلَّقُ بِخَطَأِ الجَنانِ، أَيْ: القلب، وَيَعْزُو ابْنُ هِشَامٍ إلى النَّاظِمِ وَكثيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَدَمَ تَفْرِقَتِهِمْ بَيْنَ بَدَلِ الغَلَطِ، وَبَدَلِ النِّسْيَانِ فَجَعَلُوهُمَا قِسْمًا وَاحِدًا سَمَّوهُ بَدَلَ الغَلَطِ.

وَإِذَا كَانَ قَصْدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، والبَدَلِ صَحِيحًا، فَهُوَ بَدَلُ الإِضْرَابِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بَدَلُ البَدَاءِ، أَيْ: الظُّهُورِ؛ ظَهُورُ الصَّوَابِ بَعْدَ خَفَائِهِ، فَالمُتَكَلِّمُ قَصَدَ ذِكْرَ المُبْدَلِ مِنْهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذِكْرَ البَدَلِ أَفْضَلُ وَأَصْوَبُ للحُكْمِ، فَأَعْرَضَ، وَأَضْرَبَ عَنْ ذِكْرِ المُبْدَلِ مِنْهُ إِلَى ذِكْرِ البَدَلِ. هَذِهِ القِسْمَةُ هِيَ مَا شَاعَ عِنْدَ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَاةِ[٢٢٠]، وللرَّضِيِّ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ نَصِّهِ السَّابِقِ تَقْسِيمٌ مغايرٌ يَضَعُ فِيْهِ بَدَلَ الغَلَطِ فِي مُقَابِلِ البَدَلِ المُبَايِنِ، وَيَجْعَلُ بَدَلَ الغَلَطِ ثَلاثَةَ أَقْسَامٍ؛ هِيَ بَدَلُ البَدَاءِ، وَلا يُقَابِلُهُ فِي تَقْسِيمِ ابْنِ هِشَامٍ أَيُّ نَوْعٍ، فَهُوَ بَدَلُ مَسُوقٌ لِغَرَضٍ بَلاغِيٍّ كَمَا أَوْرَدَهُ الرَّضِيُّ وَمَبنِيٌّ عَلَى إِيْهَامِ المُتَكَلِّمِ المُخَاطَبَ بِأَنَّهُ غَالِطٌ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ، وَبَدَلُ الإِضْرَابِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَآهَا كُلَّهَا مَحْمُولَةً عَلَى غَلَطِ المُتَكَلِّمِ وَخَطَئِهِ.

وَلَمْ يَكُنْ ذَا التَّقْسِيمُ مَقْصُودًا عِنْدَ سِيبويهِ كَمَا سَيَظْهَرُ لاحِقًا، بَلْ اسْتَعْرَضَ سيبويهِ هَذِهِ الأَنْوَاعَ من البَدَلِ المُبَايِنِ، وَلَمْ يُسَمِّهِ بِذَلِكَ، وَلَمْ يُسَمِّ أَنْوَاعَهُ، وَلَمْ يُقَسِّمْهَا، بَلْ عَرَضَهَا عَبْرَ سِيَاقَاتِهَا. وَأَيًّا كَانَ الأَمْرُ فَالبَدَلُ المُبَاينُ بِأَنْوَاعِهِ، وَمِنْهَا بَدَلُ الغَلَطِ أَجْنَبِيٌّ مِنْ مَتْبُوعِهِ لِمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ مَعْنًى.

ولذا فإنَّ سيبويه يُقَرِّرُ أنَّ البَدَلَ المُبَاينَ بِأَنْوَاعِهِ: بَدَلِ الغَلَطِ، وبَدَلِ النِّسْيَانُ، وبَدَلِ البَدَاءُ (الإضراب) لَيْسَ مِنْ تَمَامِ المُبْدَلِ مِنْهُ بَلْ يَنْفِيهِ، وَيَكُونُ هُوَ المُرَادُ دُوْنَهُ، يقول سيبويه: "وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ، والأَبُ غَيْرُ زَيْدٍ؛ لأَنَّكَ لا تُبَيِّنُهُ بِغَيْرِه، ولا بِشَيءٍ لَيْسَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ لا تُثَنِّي الاسمَ تَوْكِيدًا، وَلَيْسَ بِالأَوَّلِ ولا شَيءٍ مِنْهُ، فَإِنَّما تُثَنِّيهُ وَتُؤَكِّدُهُ مُثَنًّى بِمَا هُوَ مِنْهُ أو هُوَ هُوَ، وَإِنَّما يَجُوزُ رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ عَمْرًا، أَوْ رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ فَغَلِطَ، أَوْ نَسِيَ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ كَلامَهُ بَعْدُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ

فَنَحَّاهُ، وَجَعَلَ عَمْرًا مَكَانَهُ"(٢٢١). ويقول أيضًا:"وَأَمَّا المعرفةُ التي تكونُ بدلاً من المعرفةِ، فَهُوَ كَقَولِكَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ زَيْدٍ، إِمَّا غَلَطْتَ فَتَدَارَكْتَ، وَإِمَّا بَدَا لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مُرُورِكَ بِالأَوَّلِ وَتَجْعَلَهُ للآخر"(٢٢٢). كما تَحَدَّثَ سيبويهِ عن صِحَّةِ الاستعمالِ اللُّغَوِيِّ لِبَدَلِ الغَلَطِ، والنِّسْيَانِ، والإِضْرَاب، وَفَرَّقَ بَيْنَ الوَجْهِ المُحَال، والوَجْهِ الحَسَنِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: " هَذَا بابُ المُبْدَلِ منَ المُبدَلِ مِنْهُ والمُبْدَلُ يَشْرُكُ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي الجرِّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حِمَارٍ، فَهُوَ عَلَى وَجْهٍ مُحَالٌ، وَعَلَى وَجْهٍ حَسَنٌ، فَأَمَّا المُحَالُ فَأَنْ تَعْنِي أَنَّ الرَّجُلَ حِمارٌ، وَأَمَّا الذِي يَحْسُنُ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ، ثُمَّ تُبْدِلَ الحِمَارَ مَكَانَ الرَّجُلِ، فَتَقُولَ: حِمَارٍ إِمَّا أَنْ تَكُونَ غَلِطْتَ أَوْ نَسِيتَ فَاسْتَدْرَكْتَ، وإِمَّا أَنْ يَبْدُوَ لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مُرُورِكَ بالرَّجُلِ وَتَجْعَلَ مَكَانَهُ مُرُورَكَ بالحِمَارِ بَعْدَ مَا كُنْتَ أَرَدْتَ غيْرَ ذلك"(٢٢٣).

المطلب الرابع: تَرَدُّدُ فَاعِلِ الوَصْفِ بَيْنَ الحَقِيْقِيِّ، والسَّبَبِيِّ، والأَجْنَبِيِّ:

يَجْرِي الوَصْفُ عَلَى مَوْصُوفِهِ فِي اللَّفْظِ والمعْنَى، فَيَكُونُ الفَاعِلُ حَقِيقِيًّا جَائِزًا إِظْهَارُهُ، وَجَائِزًا إِضْمَارُهُ، أَيْ: يَكُونُ فَاعِلُ الوَصْفِ هُوَ الموصوفُ، وإِظْهَارُهُ إِمَّا رَفْعٌ لَهُ عَلَى الفاعليَّةِ، وَإِمَّا توكيدٌ للمُضْمَرِ المسْتَكِنِ فِي الوَصْفِ، فَلا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ، وإِمَّا تَشْبِيْهٌ لَهُ بالأَجْنَبِيِّ فِي تركيب آخر، فَيَلْزَمُ ذِكْرُهُ، وإِظْهَارُهُ، وَيَجْرِي الوَصْفُ عَلَى مَوْصُوفِهِ لَفْظًا لا مَعْنًى، فَيَكُونُ الفَاعِلُ أَجْنَبِيًّا عَنْ مَوْصُوفِهِ لَفْظًا، لازِمًا ذِكْرُهُ، وَيَتَرَدَّدُ حَالُهُ بَيْنَ الحَقِيقِيِّ، والسَّبَبِيِّ، والأَجْنَبِيِّ نظرًا إلى مَوْصُوفِهِ معنًى. وَقَدْ نَاقَشَ سيبويهِ حَالَ فَاعِلِ الوَصْفِ فِي بَاب إِجْرَاءِ الصِّفَةِ فِيهِ عَلَى الاسْمِ فِي بَعْضِ المواضِعِ أَحْسَنُ، وَقَدْ يَسْتَوِي فِيهِ إِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى الاسْمِ وَأَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا، فَتَنْصِبَهُ، وفق الحالات الآتية:

أ- فَاعِلُ الوَصْفِ الجَارِي عَلَى مَا هُوَ لَهُ فِي اللَّفْظِ والمعْنَى جَائِزٌ إِظْهَارُهُ، وَجَائِزٌ إِضْمَارُهُ، فَإِنْ ظَهَرَ احْتَمَل أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا للمُضْمَرِ أَوْ شَبِيْهًا للأَجْنَبِيِّ فِي مِثَالٍ آخَرَ:

يقول سيبويه:" وَتَقُولُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبَتُهُ فَهَذَا بمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: مَعَهُ كِيْسٌ مَخْتُومٌ عَلَيْهِ"(٢٢٤)، يُرِيدُ أَنَّ (ضَارِبَتُهُ) جَرَى وَصْفًا لِمَا هُوَ لَهُ (امْرَأَةٌ) فلا حَاجَةَ فِيْهِ إِلى إِظْهَارِ فَاعِلِهِ، حَيْثُ الفَاعِلُ حَقِيْقِيٌّ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (مَخْتُومٌ)

فِي كَوْنِهِ جَرَى وَصْفًا لِمَا هُوَ لَهُ (كَيْسٌ)، فَلَمْ يُحْتَجْ إلى إِظْهَارِ فَاعِلِهِ، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ فِي الوَصْفِ الجَارِي عَلَى مَوْصُوفِهِ فِي اللَّفْظِ والمعنى.

ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ فَيَقُولُ:"فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبِهَا جَرَرَتْ وَنَصَبْتَ عَلَى ما فَسَّرْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ضَارِبَهَا هُوَ فَنَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ وَيَكُونُ (هُوَ) وَصْفُ المضْمَرِ فِي (ضَارِبِهَا) حَتَّى يَكُونَ كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهَا، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (هُوَ) مُنْفَصِلاً فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَ مِنْ عَلامَاتِ المضْمَرِ"[٢٢٥]، أَيْ: إنَّ الوَصْفَ هُنَا جَرَى لَفْظًا عَلَى مَا هُوَ لَهُ فِي المعنى (رَجُلٍ)، وَجَازَ فِيهِ الجَرُّ عَلَى التَّبَعِيَّةِ، والنَّصْبُ عَلَى الحَالِيَّةِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (مَعَهُ)، أَمَّا الضَّمِيرُ فَجَائِزٌ إِظْهَارُهُ، وَجَائِزٌ تَرْكُ إِظْهَارِهِ مَعَ نِيَّتِهِ؛ لِكَوْنِ الوَصْفِ جَارِيًا عَلَى مَا هُوَ لَهُ، فَإِنْ ظَهَرَ فَيَحْتَمِلُ مَعَ الفَاعِلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا للضَّمِيرِ المسْتَتِرِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ، وَلا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ حِيْنَئِذٍ، وَعَبَّرَ سيبويهِ عن التَّوْكِيدِ بالوَصْفِ، وَسَمَّاهُ (وَصْفُ المضْمَرِ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِي، وَلَيْسَ أَجْنَبِيًّا، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ حُكْمَهُ فِي لُزُومِ الذِّكْرِ، والإِظْهَارِ فَيَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٌ) فِي كَوْنِ الأَخِيرِ أَجْنَبِيًّا عَنْ مَوْصُوفِهِ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ضَارِبِها زَيْدٌ، حَيْثُ الوَصْفُ جَرَى فِي اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ فِي المعْنَى، وَحَيْثُ (زَيْدٌ) أَجْنَبِيٌّ مِنَ المرْأَةِ، فَلَيْسَ هُوَ المَوْصُوفُ ولا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَيَتَنَزَّلُ (هُوَ) بَعْدَ (ضَارِبِهَا) فِي التَّرْكِيبِ الأَوَّلِ، مَنْزِلَةَ الأَجْنَبِيِّ (زَيْدٌ) فِي التَّرْكِيبِ الثَّانِي، فَيُصْبِحُ ضَمِيرًا قَابِلاً حُلُولَ الأَجْنَبِيِّ مَحَلَّهُ فِي مِثَالٍ آخَرَ. فَيَقْتَضِي هَذَا التَّشْبِيهُ لُزُومَ ذِكْرِ (هُوَ) بَعْدَ (ضَارِبِهَا)، وَلَوْ كَانَ تَوْكِيدًا للمُضْمَرِ لَكَانَ ذِكْرُهُ جَائِزًا. وَقَدْ سَمَّى سِيْبَوَيهِ الأَجْنَبِيَّ هُنَا بِـ (اسْمٍ لَيْسَ مِنْ عَلامَاتِ المضْمَرِ)[٢٢٦].

ب- فَاعِلُ الوَصْفِ الجَارِي لَفْظًا عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ فِي المعْنَى لازِمٌ إِظْهَارُهُ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ مَوْصُوفِهِ فِي اللَّفْظِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَحَقِيْقِيٌّ مِنْ مَوْصُوفِهِ فِي المعْنَى إِنْ كَانَ الفَاعِلُ هُوَ الموصوفُ فِي المعْنَى، وَسَبَبِيٌّ مِنْ مَوْصُوفِهِ فِي المعْنَى إِنْ كَانَ الفَاعِلُ مَا كَانَ مِنْ سَبَبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصوفِ فِي اللَّفْظِ، وَمِنَ الموصوفِ فِي المعْنَى.

يَقُولُ سيبويه في هذا المعنى:"وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا هُوَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا زَيْدٌ، وَمِثْلُ قَوْلِكَ: ضَارِبُهَا هُوَ قَوْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا أَبُوهُ إِذَا جَعَلْتَ الأَبَ مِثْلَ (زَيْدٌ)"[٢٢٧]، أي: إِنْ رَفَعَ (ضَارِبُها) كَانَ الوَصْفُ جَارِيًا في اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ فِي المعْنَى، فَلا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ فَاعِلِهِ؛ لِيَكُونَ رَابِطًا بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ، وَهَذَا الفَاعِلُ سَادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ عَنْ (ضَارِبُهَا)، حَيْثُ الوَصْفُ مُبْتَدَأٌ رَافِعٌ مَا بَعْدَهُ لاعْتِمَادِهِ عَلَى الموصُوفِ، والجُمْلَةُ مِنَ المبتدَأِ والخَبَرِ صِفَةُ (امْرَأَةٌ)، وَهَذَا الفِاعِلُ الظَّاهِرُ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصوفِ لَفْظًا، فَلَيْسَ هُوَ الموصوفِ، وَلَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ، لِذَا تَسَاوَى أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا منفصلاً، أو اسْمًا مُضَافًا إلى ضَمِيرِ غَيْرِ الموصوفِ، أو اسْمًا غَيْرَ مُضَافٍ[٢٢٨]، فَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا هُوَ، أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُها أَبُوهُ، أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُها زَيْدٌ تَرَاكِيبُ تميَّزَتْ بِمَا يَأْتِي:

١-أَنَّهَا صَحِيحَةٌ لاحْتِوَائِهَا عَلَى الفَاعِلِ اللازم الذِّكْرِ الذي يُؤَدِّي وَظِيْفَةَ الرَّبْطِ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ معنًى، حَيْثُ (هُوَ) فاعِلٌ حَقِيقِيٌّ يُشِيرُ إلى الموصوفِ فِي المعنى، و(أَبُوهُ) فَاعِلٌ سَبَبِيٌّ يُشِيرُ إلى مَا هُوَ سَبَبٌ مِنَ الموصُوفِ في المعْنَى، فكان في الكلام رابطان؛ الضَّمِيرُ في (مَعَهُ) مِنْ جُمْلَةِ صِفَةِ (رَجُلٍ)، والضَّمِيرُ المنفصلُ والاسمُ السَّبَبِيُّ فِي جُمْلَةِ صِفَةِ (امْرَأَةٌ)، كَمَا يُؤَدِّي وَظِيْفَةَ رَفْعِ اللَّبْسِ في (زَيْدٌ)، حَيْثُ هُوَ فَاعِلٌ أَجْنَبِيٌّ من الموصوفِ في اللَّفْظِ، وَمِنَ الموصوفِ فِي المعْنَى، وَعَدَمُ ذِكْرِهِ يُوْقِعُ فِي وَهْمِ أَنَّ الفَاعِلَ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ يَعُودُ عَلَى (رَجُلٍ)، أَوْ مَا كَانَ مِنْ سَبَبِه (أَبُوهُ)، أَوْ(أَخُوهُ)، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فَوَجَبَ ذِكْرُهُ. حَيْثُ اكْتَفَى الموصوفُ فِي المعْنَى (رَجُلٍ) بِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَيهِ مِنْ صِفَتِهِ فِي قَوْلِكَ:(مَعَهُ) لِإِحْدَاثِ الرَّبْطِ فِي الكَلامِ.

٢-كَوْنُ (هُوَ)، وَ(أَبُوهُ)، وَ(زَيْدٌ) فَوَاعِلُ أَجْنَبِيَّةٌ من الموصوفِ في اللَّفْظِ، أَمَّا الموصوفُ في المعنى فـ (هُوَ)، وَ(أَبُوهُ) لَيْسَتْ أَجْنَبِيَّةً مِنْهُ، فالأوَّلُ حقيقيٌّ، والثَّاني سَبَبِيٌّ، أمَّا (زَيْدٌ) فَهُوَ أجْنَبِيٌّ من الموصوفِ في اللَّفْظِ، وَمِنَ الموصوفِ فِي

المعْنَى، فَإِنْ رَفَعْتَ (ضَارِبُها)، واعْتَدَدْتَ بِجَانِبِ الموصوفِ فِي اللَّفْظِ كَانَتْ كُلُّهَا أَجْنَبِيَّةً.

ومعنى كون (هُوَ)، وَ(أَبُوهُ) بمنزلة (زَيْدٌ) تَشْبِيهُ مَا كَانَ أجْنَبِيًّا من الموصوف في اللَّفظ دون الموصوف في المعنى بما كان أجْنَبِيًّا من الموصوف في اللَّفْظِ، والموصوف في المعنى. فَلَمَّا تَشَابَهَا فِي صِفَةِ الأجْنَبِيَّة تَشَارَكَا في الحكم، وهو لزوم الذِّكْرِ والإِظْهَارِ .

ج- فَاعِلُ الوَصْفِ الجَارِي عَلَى مَا هُوَ لَهُ فِي اللَّفْظِ والمعْنَى جَائِزٌ إِظهَارُهُ، وَجَائِزٌ إِضْمَارُهُ، ولا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا أَوْ مُنْفَصِلاً هُوَ الموصوفُ، أَوْ سَبَبِيًّا مِنَ الموصوفِ؛ لِإِحْدَاثِ الرَّبْطِ فِي الكلامِ، وَلا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا:

يقول سيبويه في هذا المعنى:" فَإِنْ لَمْ تُنْزِلْ (هُوَ)، والأَبَ مَنْزِلَةَ (زَيْدٌ) وَمَا لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ، وَلَمْ يَلْتَبِسْ بِهِ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبِهَا أَبُوهُ أَوْ هُوَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ تُجْرِي الصِّفَةَ عَلَى الرَّجُلِ، وَلا تُجْرِيهَا عَلَى المرْأَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَارِبِهَا وَضَارِبَهَا، وَخَصَصْتَهُ بالفِعْلِ، فَيَجْرِي مَجْرَى مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِهَا أَبُوهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبَهَا أَخُوهُ، ولا يَجُوزُ هَذَا فِي (زَيْدٌ) كَمَا أَنَّهُ لا يَجُوزُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِهَا زَيْدٌ، وَلا مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ ضَارِبَهَا خَالِدٌ"(٢٢٩) .

أَيْ: إِنْ جَرَرْتَ (ضَارِبهَا)، فَأَجْرَيْتَ الوَصْفَ عَلَى (رَجُلٍ) فَالوَصْفُ جَارٍ عَلَى مَا هُوَ لَهُ، ولا يَلْزَمُ ذِكْرُ فَاعِلِهِ إِنْ كَانَ هُوَ الموصوفُ، فَإِنْ ذَكَرْتَهُ مُنْفَصِلاً احْتَمَلَ مَعَ الفَاعِلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِلفَاعِلِ المضْمَرِ في الوَصْفِ، وَهَذَا مَا عَنَاهُ سيبويهِ بقوله:"وَيَكُونُ هُوَ وَصْفُ المضْمَرِ فِي (ضَارِبِهَا) حَتَّى يَكُونَ كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهَا"(٢٣٠)، وَلا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ حِينَئِذٍ، واحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ، وَلَيْسَ أَجْنَبِيًّا، فَأَشْبَهَ الأَجْنَبِيَّ في مِثَالٍ آخَرَ، وَأَخَذَ حُكْمَهُ فِي لُزُومِ الذِّكْرِ. وَهَذَا مَا عَنَاهُ سيبويهِ بقوله:" وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ هُوَ مُنْفَصِلاً، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَ مِنْ عَلامَاتِ المضْمَرِ "(٢٣١).

ولأَجْلِ كَوْنِ الفَاعِلِ هُنَا لِوَصْفٍ جَرَى عَلَى مَا هُوَ لَهُ فِي اللَّفْظِ والمعْنَى فإِنَّ الضَّمِيرَ جَائِزٌ إِظْهَارُهُ وذِكْرُهُ، وَجَائِزٌ إِضْمَارُهُ، والضَّمِيرُ إِذَا كَانَ هَذَا حُكْمُهُ كَانَ

قَابلاً حُلُولَ السَّبَبِيِّ مَحَلَّهُ دُوْنَ الأَجْنَبِيِّ، فَتَقُولُ: ضَارِبهَا أَبُوهُ، وَلا تَقُولُ: ضَارِبهَا زَيْدٌ؛ لأَنَّهُ لا يَعُودُ من الصِّفَةِ حِيْنَئِذٍ عَائِدٌ عَلَى الموصوفِ يَرْبطُهَا بِهِ، وامْتَنَعَ ذَلِكَ كَمَا امْتَنَعَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبهَا زَيْدٌ.

كَمَا يَجُوزُ فِي الوَصْفِ الجَارِي عَلَى مَا هُوَ لَهُ فِي اللَّفْظِ والمعْنَى الجَرُّ عَلَى التَّبَعِيَّةِ، والنَّصْبُ عَلَى الحَالِيَّةِ من الضمير في (معه)، فَتَقُولُ: ضَارِبهَا هُوَ، وَضَارِبهَا أَبُوهُ، وَضَارِبَهَا هُوَ، وَضَارِبَهَا أَبُوهُ، فَجَرَى هَذا التَّرْكِيبُ فِي حَالِ جَرِّ الوَصْفِ مَجْرَى قَوْلِكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبهَا أَبُوهُ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ عَلَى الحَالِيَّةِ مَجْرَى قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بزَيدٍ ضَارِبَهَا أَخُوهُ. ولا يجوز: ضَارِبهَا زيدٌ، ولا ضَارِبَهَا زيدٌ. كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبهَا زَيْدٌ، وَلا مَرَرْتُ بعَبْدِ اللهِ ضَارِبَهَا خالدٌ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَصِفَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَعُودُ إلى الموصوفِ، وَلا أَنْ تَأْتِيَ بحَالٍ مِمَّا لَيْسَ فِيْهَا مَا يَعُودُ إلى صَاحِبهَا(٢٣٢).

المبحث الخامس
خَصَائِصُ الأَجْنَبِيِّ فِي إِطَارِ المَعَارِفِ

المطلب الأوَّلُ:مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الإِخْبَارِ بالَّذِي والأَلِفِ واللَّامِ صِحَّةُ الاسْتِغْنَاءِ عَنِ المُخْبَرِ عَنْهُ بالاسْمِ الأَجْنَبِيِّ:

قَالَ الأَزْهَرِيُّ شَارِحًا كلامَ ابنِ هِشَام في هذه المسألة:"(الثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ) المخْبَرُ عَنْهُ (قَابلا للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بالأَجْنَبِيِّ) فِي صِحَّةِ وُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ قَبْلَ الإِخْبَارِ، كَـ: زَيْد مِنْ:"ضَرَبْتُ زَيْدًا"، فَإِنَّهُ يَصِحُّ وُقُوعُ عَمْرٍو مَثْلا مَوْقِعَهُ فِي تركِيبٍ آخَرَ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ عَمْرًا، بخِلافِ الهَاءِ فِي: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فَلا يَصِحُّ وُقُوعُ أَجْنَبِيٍّ مَوْقِعَهَا؛ لِفَوَاتِ العَائِدِ إلى المبْتَدَأِ. (فَلا يُخْبَرُ عَنِ الهَاءِ مِنْ نَحْوِ:"زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"؛ لأَنَّهَا لا يُسْتَغْنَى عَنْهَا بالأَجْنَبِيِّ، كَـ: عَمْرٍو وَبَكْرٍ) لِمَا ذَكَرْنَا.

(وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الإِخْبَارُ عَمَّا هُوَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَقُلْتَ: الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ، فالضَّمِيرُ المنْفَصِلُ) وَهُوَ (هُوَ) المتَأَخِّرُ فِي آخِرِ التَّرْكِيبِ، (هُوَ الذِي كَانَ مُتَّصِلاً بالفِعْلِ قَبْلَ الإِخْبَارِ، والضَّمِيرُ المتَّصِلُ الآنَ) وَهُوَ الهَاءُ، (خَلَفٌ عَنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الذِي كَانَ مُتَّصِلاً) بالفِعْلِ، (فَفَصَلْتَهُ، وَأَخَّرْتَهُ، ثُمَّ هَذَا الضَّمِيرُ) المنْصُوبُ (المتَّصِلُ)، وَهُوَ الهَاءُ مِنْ ضَرَبْتُهُ. (إِنْ قَدَّرْتَهُ رَابِطًا للخَبَرِ بالمبْتَدَأِ، الذِي

هُوَ: زَيْدٌ، بَقِيَ الموصُولُ)، وَهُوَ الذِي (بلا عَائِدٍ، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ عَائِدًا عَلَى الموصُول، بَقِيَ الخَبَرُ بلا رَابطٍ)، ولا سَبيلٍ إلى كَوْنِهِ عَائِدًا عَلَيْهِمَا، إِذْ عَوْدُ ضَمِيرٍ مُفْرَدٍ عَلَى شَيْئَين مُحَالٌ هَذَا مِنْ جهةِ الصِّنَاعَةِ، وَأَمَّا مِنْ جهةِ المَعْنَى فَقَالَ: الفَارِسِيُّ: لا فَائِدَةَ فِي هَذَا الإِخْبَار، لأَنَّ الخَبَرَ حِينَئِذٍ لا زِيَادَةَ فِيهِ عَلَى المُبْتَدَأ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: الذَّاهِبُ جَارِيَتُهُ صَاحِبُهَا."(٢٣٣).

ويقول المبرد في السِّيَاق نَفْسِهِ مفرِّقا بين مفهومي السَّبَبِيِّ والأجنبيِّ: "وكذلك: كانَ زيدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ إذا قيل: أَخْبِرْ عَنْ أَبيهِ لَمْ يَجُزْ للعلَّةِ التي ذَكَرْتُ لَكَ، ويُبَيِّنُ هذا أَنَّك إذا قُلْتَ: الَّذي كان زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ، فَرَدَدْتَ (هُوَ) إلى زيد، فَسَدَ من جهتين؛ إحداهما: أَنَّ (هُوَ) للأَب، وَقَدْ جَعَلْتَهَا لِزَيْدٍ، والآخر: أَنَّكَ لم تجعل في صلة الَّذِي شَيْئًا يَرْجِعُ إليه، فَإِنْ قَالَ: أَرُدُّ (هُوَ) إلى الَّذِي- لم يكن إلى خَبَرِ زَيْدٍ مَا يَرْجِعُ إِلَيهِ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ: أَخْبِرْ عن (مُنْطَلِقٌ) لقُلْتُ: الَّذِي كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ هُوَ مُنْطَلِقٌ، فَكَانَتِ الهَاءُ فِي أَبِيهِ لِزَيْدٍ، وَهُوَ الَّذِي بِهِ يَصِحُّ الكلامُ، واعْتَبِر هَذَا بِوَاحِدَةٍ: وَهُوَ أَنْ تَضَعَ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ أَجْنَبِيًّا، فَإِنْ صَلَحَ جَازَ الإِخْبَارُ عَنْهُ، وَإِنْ امْتَنَعَ لَمْ يَجُزْ، أَلا تَرَى أَنَّك لَوْ قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ حَسَنًا عَمْرٌو، وَكَذَلِكَ: كَانَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ لَمْ يَجُزْ؛ فَإِنْ قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ فِي دَارِهِ جَازَ الإِخْبَارُ عَنْ أَبِيهِ؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ عَمْرُو فِي دَارِهِ لَصَلَحَ"(٢٣٤). ويقول:"فكلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا فَاعْتَبِرْهُ بالأَجْنَبِيِّ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ"(٢٣٥)، ويقول في موضع آخر:"واعْتَبِرْ هَذَا بالأَجْنَبِيِّ"(٢٣٦).

وقال المراديُّ: " فَلا يُخْبَرُ عن اسْمٍ لا يَجُوزُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ضَمِيرًا كَانَ، أَوْ ظَاهِرًا، فالضَّمِيرُ كالهاءِ من قولِكَ: "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، فَإِنَّهَا عَائِدَةٌ قَبْلَ ذِكْرِ المَوْصُولِ عَلَى بَعْضِ الجُمْلَةِ، فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهَا لَخَلَفَهَا مِثْلُهَا في العود إلى مَا كَانَتْ تَعُودُ عَلَيهِ، فَيَلْزَمُ إِمَّا بَقَاءُ المَوْصُولِ بلا عَائِدٍ، وَإِمَّا عَوْدُ ضَمِيرٍ وَاحِدٍ عَلَى شَيْئَين، وَكِلاهُمَا مُحَالٌ، والظَّاهِرُ كاسمِ إِشَارَةٍ نحو:﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾(٢٣٧)، وغيره مِمَّا حَصَلَ به الرَّبْطُ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ بِهِ لَزِمَ المَحْذُورُ السَّابِقُ"(٢٣٨).

وصلاحية الاستغناء عن الضَّمِيرِ المخْبَرِ عَنْهُ بالأَجْنَبِيَّ تتمُّ في صورتين عند المراديِّ، حيث قال: "تنبيهٌ: فُهِمَ من قوله:(كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ) أَنَّه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبيٍّ، وله صورتان؛ إحداهما: أن يكون عائدًا إلى اسمٍ من جملةٍ أخرى، نحو أَنْ يُذْكَرَ إِنْسَانٌ، فَتَقُولُ: لَقِيْتُهُ، فَيَجُوزُ الإِخْبَارُ عن الهاءِ، فَيُقَالُ: الَّذِيْ لَقِيْتُهُ هُوَ، صَرَّحَ المُصَنِّفُ[٢٣٩] بِجَوَازِ الإِخْبَارِ في هَذِهِ الصُّورَةِ

وِفَاقًا للشَّلَوْبِينِ[٢٤٠]، وابْنِ عُصْفُورٍ[٢٤١]، وَذَهَبَ الشَّلَوْبِينِ الصَّغِيرُ[٢٤٢] إِلَى مَنْعِ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ الجَزُولِيِّ[٢٤٣].

قال الشيخ أبو حيان:"وَنُكْتَةُ هَذَا الخلافِ: هَلْ شَرْطُ هَذَا الضَّمِيرِ أَلَّا يكون عائدًا على شيءٍ قبله أو شرطه أَلَّا يكون رابطًا"[٢٤٤].

والأخرى[٢٤٥]: أن يكون عائدًا على بعض الجملة إِلَّا أَنَّهُ غيرُ محتاجٍ إليه للرَّبْطِ[٢٤٦]، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ)، فلا يمتنع على مقتضى كلام النَّاظم الإخبار عن الهاء في المثال، فتقول: الَّذِي ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ هُوَ؛ لأنَّ الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي، فتقول: ضرب زيد غلام عمرٍو، فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره، وقد مثَّل الشارح[٢٤٧] بهذا لِمَا يمتنعُ الإخبارُ عنه؛ لكونه لا يُسْتَغْنَى عَنْهُ بالأَجْنَبِيِّ، وليس كذلك"[٢٤٨].

ويظهر ممَّا سبق أنَّ صلاحية الاستغناء عن الاسْمِ المخبر عنه إذا كان ضميرًا بالأجنبيِّ كان لها مفهومان:

الأوَّل: عند الشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وهو مفهومٌ ارتبطت فيه هذه الصلاحية بعدم كون الضَّمِيرِ المخْبَرِ عَنْهُ رَابِطًا قَبْلَ الإِخْبَارِ، فالضَّمِيرُ الذي يكونُ رابطًا قبل الإِخْبَارِ لا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَغْنَى عَنْهُ بالاسْمِ الأَجْنَبِيِّ، ومن ثَمَّ لا يصحُّ الإخبار بالَّذِي والأَلِفِ واللَّام عَنْهُ.

وَوَافَقَهُم في ذلك المراديُّ، بل، وزاد في ذلك اشتراط صلاحية الاستغناء عن الضمير بالأجنبيِّ بعدم كونه خالصًا للرَّبط، فيكون الضميرُ مُحْتَاجًا إليه في الجملة

ليكون رابطًا كالضمير الرَّابط بين جملة الخبر والمبتدأ، وجملة الصلة والموصول، وجملة الصفة والموصوف، فيمتنع حينئذٍ الإخبار عن الضمير بـ (الذي) والألف واللَّام إذا كان بهذه المنزلة؛ لأنَّه لا يُسْتَغْنَى عَنْهُ بالأَجْنَبِيِّ بخلاف الضمير الرَّابط قبل الإخبار بين المفعول والفاعل في الجملة الفعليَّة، فإنَّه رابط غير لازم؛ لأنَّ الأصلَ المغايرةُ بين الفاعل والمفعول، ودليل ذلك إمكانية الاستغناء عنه بالأُجْنَبِيِّ مع صِحَّة المعنى واستقامته، تقول في ضَرَبَ زيدٌ غُلامَهُ: ضَرَبَ زيدٌ غلامَ عمرو، فيصحُّ الإخبار عن الضمير بـ (الَّذي)، فتقول: الَّذي ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ هُوَ[٢٤٩].

الثاني: عند الجزولي، والشلوبين الصغير، وأبي حيان، وهو مفهوم ارتبطت فيه هذه الصلاحية بعدم كون الضمير عائدًا على اسم يسبقه سواء أكان رابطًا أم غير رابط.

ومما استدلَّ به أبوحيان على ما ذهب إليه الجزولي، والشلوبين الصغير أنَّهُ إذا كان الضمير المخبر عنه رابطًا، وكان في الجملة رابط آخر صحَّ الإخبار عن الضمير، وإن كان رابطًا عند الجميع، فلا معنى حينئذٍ لارتباط صلاحية الاستغناء عن الضمير بالأجنبي بكون الضمير غير رابط.

قال أبو حيان:"فلو كان في الجملة رابطان، نحو: زيدٌ ضَرَبْتُهُ في دارِهِ جَازَ الإِخْبَارُ، فَتَقُولُ: الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُ في دارِهِ هُوَ، فالضَّمِيرُ فِي دَارِهِ رَابِطٌ للخَبَرِ بالمُخْبَرِ عَنْهُ، وَ(هُوَ) خَبَرٌ عَنِ الَّذِي وَعَائِدٌ عَلَى زَيْدٍ"[٢٥٠] .

فالأَجَنَبِيُّ هنا له دَوْرٌ وظيفيٌّ في صِحَّة الإخبار، فَهُوَ أَحَدُ معايير صِحَّةِ الإِخْبَارِ بالَّذِي والأَلِفِ واللَّامِ ، وَلَيْسَ هُوَ الشَّرْطُ الوَحِيدُ بَلْ هُوَ وَاحِدٌ مِنْ أَصْلِ سَبَعَةِ شُرُوطٍ، ذَكَرَ مِنْهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ أَرْبَعَةٌ[٢٥١]، وَفِي كَافِيَتِهِ سِتَّةٌ[٢٥٢]، وَقَدْ عَدَّهَا ابنُ الناظم، فقال:"**الشَّرْطُ الأَوَّلُ**: جَوَازُ التَّأْخِيرِ، فَلا يُخْبَرُ عَنْ اسْمٍ يَلْزَمُ صَدْرَ الكَلامِ، كَضَمِيرِ الشَّأْنِ واسْمِ الاسْتِفْهَامِ لامْتِنَاعِ تَأَخُّرِ مَا الْتَزَمَتِ العَرَبُ تَقْدِيمَهُ، وَوُجوبِ تَأْخِيرِ الخَبَرِ فِي هَذَا البَاب.

الثَّاني: جَوَازُ تَعْرِيفِهِ، فلا يُخْبَرُ عن الحَالِ والتَّمْيِيزِ؛ لأَنَّهُمَا مُلازِمَانِ التَّنْكِيرَ، فَلا يَصِحُّ جَعْلُ المضْمَرِ مَكَانَهُمَا لأَنَّهُ مُلازِمٌ للتَّعْرِيفِ.

الثَّالث: جَوَازُ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ، فَلا يُخْبَرُ عَنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ إلى اسْمٍ في الجُمْلَةِ كالهَاءِ مِنْ نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وَمِنْ نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ غُلامَهُ، لأَنَّهُ لَوْ أُخْبِرَ عَنْهَا لَخَلَفَهَا مِثْلُهَا في العَوْدِ إلى مَا كَانَتْ تَعُودُ إِلَيْهِ فَيَلْزَمُ إِمَّا إِبْقَاءُ الموصُولِ بِلا عَائِدٍ، وَإِمَّا عَوْدُ ضَمِيرٍ وَاحِدٍ إلى شَيْئَيْنِ، وَكِلاهُمَا مُحَالٌ. وَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَى اسْمٍ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى جَازَ الإِخْبَارُ عَنْهُ كَقَولِكَ فِي الإِخْبَارِ عن الهَاءِ مِنْ (لَقِيتُهُ) فِي نَحْوِ: جَاءَ زَيْدٌ، وَلَقِيتُهُ: الَّذِي لقِيْتُهُ هُوَ.

الرَّابع: جَوَازُ الاسْتِغْنَاءْ عَنْهُ بْمُضْمَرٍ، فَلا يُخْبَرُ عن مَوْصُوفٍ دُوْنَ صِفَتِهِ، ولا عن مَصْدَرٍ عَامِلٍ دُوْنَ مَعْمُولِهِ، وَلا عَنْ مُضَافٍ دُوْنَ مُضَافٍ إِلَيْهِ، فَلا يُخْبَرُ عَنْ عَمْرٍو وَحْدَهُ مِنْ نَحْوِ: سَرَّ أَبَا زيدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ، بَلْ مَعَ صِفَتِهِ نَحْوُ: الذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْهُ عَمْرٌو الكَرِيمُ، وَلا عن القُرْبِ وَحْدَهُ بَلْ مَعَ مَعْمُولِهِ نَحْوُ: الذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ عَنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ، ولا عن الأَبِ وَحْدَهُ، بَلْ مَعَ المضَافِ إِلَيهِ نَحْوُ: الذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ.

الخامس: جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ مَرْفُوعًا، فَلا يُخْبَرُ عَمَّا لازَمَ الظَّرْفِيَّةَ كـ (عِنْدَ ولَدَى وَذَاتَ مَرَّةٍ).

السَّادِس: جَوَازُ وُرُودِهِ مُثْبَتًا، فَلا يُخْبَرُ عَنْ نَحْوِ: (أَحَد، وَدَيَّار، وَعَرِيب)؛ لِئَلاَّ يَخْرُجَ عَمَّا أَلْزِمَهُ من الاسْتِعْمَالِ في النَّفْي.

السابع: أَنْ يَكُونَ بعضُ مَا يُوْصَفُ بِهِ جملةً خبريَّةً، أَوْ جُمْلَتَين فِي حُكْمِ وَاحِدَةٍ، فَلا يُخْبَرُ عن اسْمٍ فِي جَمْلَةٍ طَلَبِيَّةٍ ولا في إِحْدَى جُمْلَتَين مُسْتَقِلَّتَين لَيْسَ في الأُخْرَى مِنْهُمَا ضَمِيرُ ذَلِكَ الاسْمِ، وَلا بَيْنَ الجُمْلَتَين عَطْفٌ بالفَاءِ، وَإِنَّمَا يُخْبَرُ عَنْهُ إِذَا كَانَ بِخِلافِ ذَلِكَ. فَيُخْبَرُ عن الاسْمِ إِذَا كَانَ من جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ خَبَرِيَّةٍ كَمَا مَرَّ، أَوْ مِنْ إِحْدَى جُمْلَتَين غَيْرِ مُسْتَقِلَّتَين كَالشَّرْطِ والجَزَاءِ نَحْوُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو"[٢٥٣].

المطلب الثاني: مَا يُعَامَلُ مِنَ الضمير المنفصل معاملةَ الاسمِ الأَجْنَبِيِّ؛ وَذَلِكَ فِي حَالَتَيْنِ:

١- إِذَا كَانَ وَاقِعًا فِي صِلَةِ الموصول:

قَالَ ابْنُ السرَّاج: "وَتَقُولُ:يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا هُوَ، جَعَلْتَ (هُوَ) مُنْفَصِلاً كَالأَجْنَبِيِّ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ"(٢٥٤)، وهو هنا جعلَ الضميرَ المنفصلَ كالاسْمْ الأَجْنَبِيّ غَيْرِ المتَّصِلِ بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَ، والجامع بينهما أنَّ حذف الضمير هنا يخلُّ بالمعنى، وَيُنْقِصُهُ، وَيُوْقِعُ فِي لَبْسٍ كَمَا يَحْدُثُ لَوْ حَذَفْتَ الاسْمَ الأَجْنَبِيَّ الذي قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ، فَلَوْ قُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زيدٌ، لَمْ يَجُزْ لَكَ أَنْ تَحْذِفَ (زيدٌ)؛ لأَنَّهُ يُوْقِعُ فِي لَبْسٍ، وَإِبْهَامٍ، وَغُموضٍ، وَنُقْصَانٍ فِي المعنى.

ويقول سيبويه في هذا المعنى:" وَكَمَا لَمْ يَجُزْ يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زَيْدٌ، فَتَحْمِلَهُ عَلَى النِّدَاءِ، وَلَكِنَّ الجَرَّ جَيِّدٌ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بالَّذِي وَطِئَهَا أَبُوهُ جَازَ، وَلَوْ قُلْتَ: بالَّذِي وَطِئَهَا زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ قُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا أَبُوهُ جَرَرْتَ كَمَا تَجُرُّ فِي (زَيْدٌ) حِيْنَ قُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا زَيْدٌ، وَتَقُولُ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا أَبُوهُ تَجْعَلُ (الوَاطِئَهَا) مِنْ صِفَةِ المَنَادَى، ولا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زَيْدٌ مِنْ قِبَل أَنَّ (الوَاطِئَهَا) مِنْ صِفَةِ المَنَادَى، فَلا يَجُوزُ كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ زَيْدٌ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بالحَسَنِ أَبُوهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا هُوَ، وَجَعَلْتَ هُوَ مُنْفَصِلاً، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ كَمَا تَقُولُ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا، فَتُجْرِيهِ عَلَى المَنَادَى، ولا تُجْرِيهِ عَلَى الجَارِيَةِ، وَإِنْ قُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا، وَأَنْتَ تُرِيدُ الوَاطِئِهَا هُوَ لَمْ يَجُزْ كَمَا لا يَجُوزُ مَرَرْتُ بالجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا، تُرِيدُ هُوَ أَوْ أَنْتَ، كَمَا لا يَجُوزُ هَذَا وَأَنْتَ تُرِيدُ الأَبَ أَوْ زَيْدًا، وَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بالجَارِيَةِ التي وَطِئَهَا زَيْدٌ، أَوْ التِي وَطِئَهَا؛ لأَنَّ الفِعْلَ يُضْمَرُ فِيهِ، وَتَقَعُ فِيهِ عَلامَةُ الإِضْمَارِ، والاسْمُ لا تَقَعُ فِيهِ عَلامَةُ الإِضْمَارِ، فَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجازَ أَنْ يُوْصَفَ ذَلِكَ المضْمَرُ بِـ (هُوَ)، فَإِنَّمَا يَقَعُ فِي

هَذَا إِضْمارُ الاسمِ رَفْعًا إِذَا لَمْ يُوْصَفْ بِهِ شَيْءٌ غَيْرُ الأَوَّلِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا فَفِي هَذَا إِضْمَارُ (هُوَ)، و(هُوَ) اسمُ المُنَادَى، والصِّفَةُ إِنَّمَا هِيَ للأَوَّلِ المُنَادَى، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الآخِذِ بِهِ تُرِيدُ أَنْتَ، وَلَجَازَ مَرَرْتُ بِجَارِيَتِكَ رَاضِيًا عَنْهَا تُرِيدُ أَنْتَ، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِجَارِيَةٍ رَضِيْتَ عَنْهَا ، وَمرَرْتُ بِجَارِيَتِكَ رَاضِيًا عَنْهَا، أَوْ مَرَرْتُ بِجَارِيَتِكَ قَدْ رَضِيْتَ عَنْهَا، كَانَ جَيِّدًا؛ لأَنَّكَ تُضْمِرُ فِي الفِعْلِ، وَتَكُونُ فِيهِ عَلامَةُ الإِضْمَارِ، وَلا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الاسْمِ إِلَّا أَنْ تُضْمِرَ اسْمَ الَّذِي هُوَ وَصْفُهُ، ولا يُوْصَفُ بِهِ شَيْءٌ غَيْرُهُ مِمَّا يَكُونُ مِنْ سَبَبِهِ، وَيَلْتَبِسُ بِهِ"[٢٥٥].

وفي هذا النَّصِّ جملةٌ من الأحكامِ المتعلِّقَة بهذا التركيب، جَاءَتْ على النَّحْو الآتي:

١- قَوْلُكَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا بالنَّصْبِ وَصْفًا للمنادى، تركيبٌ صحيحٌ يَحْتَمِلُ:

أ- أَنْ يَجْرِيَ الوَصْفُ عَلَى مَا هُوَ لَهُ إِنْ كَانَ الفَاعِلُ هُوَ الموصُوفُ، وَحِيْنَئِذٍ لا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ، وَإِنْ ذَكَرْتَهُ، فَقُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا هُوَ، كَانَ إِمَّا فاعلاً حَقِيقِيًّا يَعُودُ عَلَى (ذَا)، وإِمَّا تَوْكِيدًا للفَاعِلِ المضْمَرِ في الوَصْفِ، وعبَّر سيبويه عن معنى التوكيد بالوَصْفِ، فقال:" وَيَكُونُ هُوَ وَصْفُ المضْمَرِ"[٢٥٦]، وقال:" لَجازَ أَنْ يُوْصَفَ ذَلِكَ المضْمَرُ بِـ (هُوَ)"[٢٥٧]، وإِمَّا بمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ، وَلَيْسَ أَجْنَبِيًّا، فَأَشْبَهَ الأَجْنَبِيَّ في مِثَالٍ آخَرَ، وَأَخَذَ حُكْمَهُ فِي لُزُومِ الذِّكْرِ. كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بالَّذِي أَكْرَمَهُ زيدٌ، وَ(زَيْدٌ) هُنَا أَجْنَبِيٌّ، فَكَأَنَّ (هُوَ) فِي هَذَا المِثَالِ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٌ) فِي ذَاكَ المِثَالِ.

ب- كما يحتمل أنْ يَجْرِيَ الوَصْفُ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ في المعْنَى، وَلا بُدَّ حِيْنَئِذٍ مِنْ ذِكْرِ الفَاعِلِ كَمَا لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ سَبَبِ الموصوفِ؛ لِيَحْدُثَ الرَّبْطُ بَيْنَ الوَصْفِ والموصوفِ، فَتَقُولُ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا أَبُوهُ[٢٥٨].

وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زَيْدٌ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الرَّبْطِ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ، فَـ(زَيْدٌ) أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصوفِ فَكَمَا لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بالَّذِي وَطِئَهَا زَيْدٌ، لا تَقُولُ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زَيْدٌ(٢٥٩).

٢- قَوْلُكَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا بالجرِّ على التَّبَعِيَّةِ للجَارِيَةِ تَرْكِيبٌ صَحِيحٌ جَرَى فِيهِ الوَصْفُ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، فَالفَاعِلُ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصوفِ فِي اللَّفْظِ لازمٌ ذِكْرُه، فَلَيْسَ هُوَ الموصوفُ، وَلَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ؛ لِذَا تَسَاوَى أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُنْفَصِلاً، أَوْ اسْمًا مُضَافًا إلى ضَمِيرِ غَيْرِ الموصوفِ، أَوْ اسْمًا غَيْرَ مُضَافٍ، تَقُولُ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا هُوَ، وَ يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا أَبُوهُ، وَيَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا زَيْدٌ.

أَمَّا لُزُومِ الذِّكْرِ فَلِإِحْدَاثِ الرَّبْطِ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ فِي المعْنَى، فالفَاعِلُ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصوفِ لَفْظًا لا مَعْنًى، حَيْثُ (هُوَ) فاعلٌ حَقِيْقِيٌّ يُشِيرُ إلى الموصوفِ فِي المعْنَى، وَ(أَبُوهُ) فَاعِلٌ سَبَبِيٌّ يُشِيرُ إلى مَا هُوَ سَبَبٌ مِنَ الموصوفِ فِي المعنى، وَلِرَفْعِ اللَّبْسِ فِي الكَلامِ فِي نَحْوِ (زَيْدٌ)، حَيْثُ هُوَ أَجْنَبِيٌّ من الموصوفِ فِي اللَّفْظِ، وَمِنَ الموصوفِ فِي المعْنَى، وَعَدَمُ ذِكْرِهِ يُوْقِعُ فِي وَهْمِ أَنَّ الفَاعِلَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ غلى المنَادَى (ذَا)، أَوْ مَا كَانَ مِنْ سَبَبِه (أَبُوهُ) أَوْ (أَخُوهُ)، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فَوَجَبَ ذِكْرُهُ.

ومعنى كون (هُوَ)، وَ(أَبُوهُ) بمنزلة (زَيْدٌ) تَشْبِيهُ مَا كَانَ أجْنَبِيًّا من الموصوف في اللَّفظ دون الموصوف في المعنى بما كان أجْنَبِيًّا من الموصوف في اللَّفْظِ، والموصوف في المعنى. فَلَمَّا تَشَابَهَا فِي صِفَةِ الأَجْنَبِيَّة تَشَارَكَا في الحكم، وهو لزوم الذِّكْرِ والإِظْهَارِ .

وَمِنْ أَجْلِ مَا سَبَقَ فَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا وَتَسْكُتُ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ الوَاطِئِهَا هُوَ؛ لأَنَّكَ جَعَلْتَ (الوَاطِئِهَا) بمعْنَى التِي وَطِئَهَا، صِفَةٌ للجَارِيَةِ، وَ(وَاطِئ) لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الَّتِي، وَإِنَّما وَصَفْتَهَا بِهِ، فَجِئْتَ باسْمِ الفَاعِلِ، فَجَرَتِ الصِّفَةُ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ فِي المعْنَى، فَكَانَ لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الضَّمِيرِ لِيَكُونَ رَابِطًا بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ، وَمُرْجِعًا اسْمَ الفَاعِلِ لِمَا هُوَ وَصْفٌ لَهُ فِي المعْنَى،

وَحُكْمُ الضَّمِيرِ هُنَا فِي لُزُومِ ذِكْرِهِ كَحُكْمِ الاسْمِ المضَافِ إلى ضَمِيرِ غَيْرِ الموصوفِ (أَبُوهُ)، والاسْمِ غَيْرِ المضَافِ (زَيْدٌ)، فَامْتَنَعَ الحَذْفُ هُنَا كَمَا امْتَنَعَ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بالجَارِيَةِ الوَاطِئِهَا، تُرِيدُ هُوَ، أَوْ أَنْتَ، أَوْ أَبُوهُ، أَوْ زَيْدٌ[٢٦٠].

وَلُزُومُ الذِّكْرِ لا يَتَحَتَّمُ إِنْ كَانَ مَكَانَ اسْمِ الفَاعِلِ فِعْلُهُ، فَلَوْ قُلْتَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الَّتِي وَطِئَهَا، تُرِيدُ: هُوَ جَازَ لأَنَّ الفِعْلَ يُضْمَرُ فِيهِ، وَتَقَعُ فِيهِ عَلامَةُ الإِضْمَارِ والاسْمُ لا تَقَعُ فِيهِ عَلامَةُ الإِضْمَارِ، وَلَوْ جَازَ إِضْمَارُ الفَاعِلِ مَعَ اسْمِ الفَاعِلِ فِي نَحْوِ هَذَا التَّرْكِيبِ لَجَازَ أَنْ يَظْهَرَ الضَّمِيرُ تَوْكِيدًا للمُضْمَرِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ. وَلَوْ جَازَ إِضْمَارُ الفَاعِلِ مَعَ اسْمِ الفَاعِلِ الذي هُوَ وَصْفٌ جَارٍ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ لَجَازَ فِي نَحْوِ الأَمْثِلَةِ التي ذَكَرَهَا سيبويهِ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ الإِضْمَارُ فِي تِلْكَ الأَمْثِلَةِ لَمْ يَجُزْ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ[٢٦١].

وَإِنَّما يَجُوزُ إِضْمَارُ الفَاعِلِ حَالَ كَوْنِهِ ضَمِيرًا إِذَا جَرَى الوَصْفُ عَلَى مَا هُوَ لَهُ فِي اللَّفْظِ والمعْنَى، ويعبِّر عنه سيبويه بقوله:" اسْمَ الَّذِي هُوَ وَصْفُهُ، ولا يُوْصَفُ بِهِ شَيْءٌ غَيْرُهُ مِمَّا يَكُونُ مِنْ سَبَبِهِ، وَيَلْتَبِسُ بِهِ"[٢٦٢]، وَحِيْنَئِذٍ يَكُونُ ظُهُورُهُ مَعَ جَوَازِ إِضْمَارِهِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ فاعلاً حقيقيًّا يَعُودُ عَلَى (ذَا)، أَوْ تَوْكِيدًا للضَّمِيرِ المسْتَكِنِ فِي الوَصْفِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ مُعَامَلَتِهِ مُعَامَلَةَ الأَجْنَبِيِّ فِي تَرْكِيبٍ آخَرَ، فَيَأْخُذُ حُكْمَهُ فِي لُزُومِ الذِّكْرِ[٢٦٣].

٢- إذا كان في حَيِّزِ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ أَوْ اسْمِيَّةٍ غَيْرِ جُمْلَةِ صِلَةِ الموصول:

يقولُ ابنُ السَّرَّاج:" وَتَقُولُ:حِيْنَ يَقُومُ زَيْدٌ يَغْضَبُ؛ لأَنَّكَ تُرِيدُ حِينَ يَقُومُ زَيْدٌ يَغْضَبُ زَيْدٌ فَلَوْ أَظْهَرْتَهُ، لَجَازَ واسْتُغْنِيَ عَنْ إِضْمَارِهِ[٢٦٤] بِذِكْرِ زَيْدٍ، وَلَوْ أَظْهَرْتَهُ لَظُنَّ أَنَّهُ زَيْدٌ آخَرَ، وَهُوَ مَعَ إِلْبَاسِهِ يَجُوزُ، وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ: زَيْدًا ضَرَبَ، إِذَا أَرَدْتَ ضَرَبَ نَفْسُهُ؛ لأَنَّ هَذَا إِنَّمَا امْتَنَعَ[٢٦٥]؛ لأَنَّهُ فَاعِلُ مَفْعُولٍ[٢٦٦]، وَقَدْ جَعَلْتَ المفْعُولَ[٢٦٧] لا بُدَّ مِنْهُ[٢٦٨]، وَحَقُّ الفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ المَفْعُولِ إِلَّا فِي الظَّنِّ وَأَخَوَاتِهِ، فَإِذَا أَرَدْتَ هَذَا المَعْنَى قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدًا نَفْسُهُ، وَضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ،

وَقَالُوا: فَإِنْ لَمْ تَجِئْ بالنَّفْسِ، فَلا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ المَكْنِي لِيَقُومَ مَقَامَ مَا هُوَ مُنْفَصِلٌ مِنَ الفِعْلِ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ المُنْفَصِلَ بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ[٢٦٩]، فَتَقُولُ: ضرَبَ زَيْدًا هُوَ، وَضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاهُ، واحْتَجُّوا بقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[٢٧٠]، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إلا رَبُّكَ"[٢٧١] .

وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " وَتَقُولُ: غُلامُ هِنْدٍ ضَرَبَهَا، فَتَرُدُّ الضَّمِيرَ إِلَيْهَا؛ لأَنَّهَا[٢٧٢] مُسْتَغْنًى عنه؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: غُلامُ هِنْدٍ ضَرَبَ لَمْ تَحْتَجْ إلى المفعول، فَلَمَّا كَانَتْ فِي ذِكْرِكَ رُدَّتْ إِلَيْهَا، وَحَلَّتْ مَحَلَّ الأَجْنَبِيِّ[٢٧٣]، وَلَوْ قُلْتَ: غُلامَ هِنْدٍ ضَرَبَتْ تَجْعَلُ ضَمِيْرَ هِنْدٍ الفَاعِلَ لَكَانَ غَلَطًا عِنْدَ بَعْضِهِم؛ لأَنَّ هِنْدًا مِنْ تَمَامِ الغُلامِ، والغُلامُ مَفْعُولٌ، فَقَدْ جَعَلْتَ المَفْعُولَ الذِي هُوَ فَضْلَةٌ لا بُدَّ مِنْهُ لِيَرْجِعَ الضَّمِيرُ الذِي هُوَ الفَاعِلُ إِلَيْهِ"[٢٧٤] . فالهاء في (ضَرَبَهَا) بمترلة الاسم الظاهر الأجنبيِّ المنفصل عن الفعل، وَكَأَنَّهُ قَالَ: غُلامُ هِنْدٍ ضَرَبَ دَعْدًا أو هِنْدًا أُخْرَى.

وَقَالَ فِي جواز: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ:"إِنَّمَا جَازَ هَذَا؛ لأَنَّ الغُلامَ مُبْتَدَأٌ، وَضَارِبَتُهُ عَلَى هَذَا التقدير مبتدأٌ، والفَاعِلُ يَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ، فَهُوَ مُنْفَصِلٌ بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ وَضَعْتَ مَكَانَ (هِيَ) جَارِيَتُكَ أَوْ غَيْرُهُ لاسْتَقَامَ، والفَاعِلُ المتَّصِلُ لا يَحُلُّ مَحَلَّهُ غَيْرُهُ"[٢٧٥].

فيتحصَّل من مجموع كلام ابن السَّرَّاج الآتي:

١- عدم صحَّة استتار الضمير في قولك: زيدًا ضَرَبَ إذا أردت أنَّ زيدًا ضَرَبَ نَفْسَهُ؛ لأنَّ الفاعل حينئذ هو فاعل مفعول، أَيْ أنَّ الفَاعِلَ هُوَ عَيْنُ المفعول بِهِ، والأَصْلُ أَنْ يَكُونَ المفعولُ غَيْرَ الفَاعِلِ، فإذا كان الفَاعِلُ هُوَ المفعولُ بِهِ، وَكَانَ مستترًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ مُفَسِّرٍ إِلَّا المفعول به، وأنت حينئذٍ جَعَلْتَ المفعولَ بِه لا يُسْتَغْنَى عَنْهُ؛ لأَنَّهُ لا مفسِّرَ للضمير المستتر إِلَّا المفعول به، والأصل في المفعول به أن يُؤْتَى به فضلة يُتَمِّمُ معنى الكلام، وإِنَّما الذي لا بُدَّ منه مع الفعل إِنَّما هو الفاعل لا المفعول.

فإذا كان الاستتار ممتنعًا، فلا بُدَّ من الإتيان بالفاعل اسمًا ظاهرًا، وهو كلمة (نَفْسُهُ)، فإن لم يكن فتبرز الضمير، وتأتي به منفصلاً، فتقول: (هُوَ). فَإِنْ قِيْلَ: لِمَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الضميرُ مُنْفِصَلاً، و لم يصح أن يكون مستترًا، والمعنى واحد؟ فالجواب أنَّ الضمير المنفصل يصحُّ أن يحلَّ محلَّه الاسم الظاهر الأجنبيُّ، فتصحُّ الجملة، فَلَوِ قُلْتَ: زَيْدًا ضَرَبَ هُوَ صَحَّ مكان الضمير أن تقول: زَيْدًا ضَرَبَ عمرٌو، فَيَصحُّ مع ذلك للجملة معنى تستقيم به. وكذلك يتحقَّقُ الأصلُ المعمولُ به من تغاير الفاعل والمفعول.

فَلَمَّا كان الضمير المنفصل بهذه القيمة كان ظهوره منفصلاً مصحِّحًا للجملة بخلاف استتاره؛ لأنَّه حال انفصاله بمنزلة الأجنبيِّ.

٢-عدم صحَّة استتار الضمير في قولك: غُلامَ هِنْدٍ ضَرَبَتْ، إذا أردت أن الضمير المستتر في (ضَرَبَتْ) يعود على هندٍ، حيث هندٌ من تمام المفعول (الاسم المضاف)، والعائد على المضاف إليه في حكم العائد على المضاف؛ لذا تساوت هذه الجملة مع جملة زيدًا ضربَ، وما قيل في الجملة الأولى من عدم جواز استتار الضمير، وضرورة النطق به اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً، يقال في الجملة الثانية .

٣-صِحَّةُ وُجُوبِ ذكرِ الضميرِ في قولك: غلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَعَدِمِ استتارِهِ، فالضمير المنفصل فيه بمنزلة الأجنبيِّ، حَيْثُ يَصِحُّ اسْتِبْدَالُ الاسْمِ الظَّاهِرِ الأَجْنَبِيِّ بالضَّمِيرِ المنْفَصِلِ، فَيَصِحُّ للجملة معنى تستقيمُ بِهِ، وَيَتَحَقَّقُ بهذا الاستبدال أصلُ المغايرةِ بَيْنَ الفاعلِ والمفعولِ به. وإنَّما كان بمنزلة الأَجْنَبِيِّ؛ لأنَّ جملة (ضَارِبَتُهُ هِيَ) مبتدأ وفاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبر في محل رفع خبر عن (غلامُ هِنْدٍ)، فـ (هِيَ) فاعلٌ أجنبيٌّ مِمَّا هِيَ خَبَرٌ عنهُ في اللَّفْظِ (غلامُ)، وغير أجنبيَّة ممَّا التحق بالمبتدأ، فكان من تمامه (هندٍ)، فَأَشْبَهَتْ بِذَلِكَ الأَجْنَبِيَّ الذي لا صِلَةَ لَهُ بالمبتدأِ (غُلامُ)، وَلا بتَمَامِ المبتدأِ (هِنْدٍ) بِجَامِعِ الأَجْنَبِيَّةِ، فَلَمَّا تَشَابَهَا في الصِّفَةِ تَشَارَكَا في الحُكْمِ، فَكَانَ الضَّمِيرُ المنفَصِلُ وَاجِبًا ذِكْرُهُ كَمَا كَانَ الأَجْنَبِيُّ وَاجِبًا ذِكْرُهُ.

المطلب الثالث:قد يُعَامَلُ الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ مُعَامَلَةَ ضَمِيرٍ يَصِحُّ أن يحلَّ محلَّه الأَجْنَبِيُّ:

قال ابنُ السَّرَّاج: " وَمَنْ قَالَ: الَّذِي ضَرَبْتُ عبدُالله، لم يَقُلْ: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُ عبدُ الله، وفي (كَانَ) ذِكْرُ الَّذِي؛ لأنَّ الضَّمِيرَ الرَّاجِعَ إلى (الَّذِي) في (كَانَ)، فَلَيْسَ لك أَنْ تَحْذِفَهُ من (ضَرَبْتُ)؛ لأَنَّ الهاءَ إذا جَاءَتْ بَعْدَ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إلى (الَّذِي) لم تُحْذَفْ، وَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ ضَمِيرِ الأَجْنَبِيِّ"(٢٧٦).

فابن السرَّاج يوازن بين جملتين، الأولى يصحُّ فيها حذف الضمير؛ لأنَّها واضحة الدلالة على وجود ضمير يعود على (الَّذِي)، فاقتضاء الضمير في صلة الموصول يجعله واضحًا، وإن كان محذوفًا.

أمَّا الجملة الثانية فلا يصِحُّ فيها حذف الضمير، وَلَمْ يُجزْهَا ابنُ السَّرَّاج؛ لأنَّ هناك استتارًا للضمير في (كَانَ)، وَحَذْفًا في (ضَرَبْتُ) ممَّا يُحْدِثُ لَبْسًا في المعنى يُوْجِبُ وُجُودَ هَذَا الضَّمِيرَ، فَيُقَالُ: ضَرَبْتُهُ، حَتَّى يَرْتَبِطَ الفِعْلُ (ضَرَبْتُ) بما قبله، ويجعل الضمير المستتر في (كان) واضحًا في أنَّهُ الضمير نفسه الموجود في (ضَرَبْتُهُ) فَتَتَّصِلُ عناصر الكلام، وهنا تكون الهاء التي هي ضمير متَّصلٌ بمنزلة ضمير الأَجْنَبِيِّ الذي هو ضمير منفصل"(٢٧٧)من حيث إنَّهُ إذا حُذِفَ هذا الضمير المتَّصِلُ من هذا الفعل حَدَثَ لَبْسٌ في الكلام، وَعَدَمُ تَرَابُطٍ، فَلا يَصِحُّ الكلامُ، ولا تَتَّضِحُ دلالته، ولا يُعْلَمْ حينئذٍ هل المضروب هو ما عَادَ عَلَى الضَّمِيرِ في (كَانَ) العائد على (الَّذْي) أو المضروب هو نفسه على طريقة الإخبار عن النفس، فيكون عبد الله هو المخْبِرُ نَفْسُهُ، أو المضروب واحدٌ من سَبَبِ المخْبَرِ عَنْهُ (أخوه، أو صاحبه، أو غلامه)؟، كما أنَّهُ إذا حُذِفَ الضمير المنفصل –وهو الذي يصحُّ في سياق آخر أن يحلَّ الاسم الأجنبيُّ محلَّهُ– حدثَ لبسٌ في الكلام، وعدمُ ترابطٍ.

فقولك: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُهُ عَبْدُ الله، بمنزلة الضمير المنفصل في قولك: الَّذِي كَانَ إِيَّاهُ ضَرَبْتُ عبدُالله؛ من حيث إنَّ كلا الضميرين لازم لإحداث الترابط في الكلام، وإزالة اللبس ولإحداث المغايرة بين الفاعل والمفعول حتى لا يُظَنَّ أنَّ

الفاعل والمفعول واحد. وهذا الضمير المنفصل من خصائصه أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الأَجْنَبِيِّ في سياقاتٍ أُخَرَ.

وضمير الأجنبيِّ في قولك: الَّذِي كان إِيَّاهُ ضَرَبْتُ عبدُ الله سُمِّي بذلك؛ لأَنَّه يصحُّ أن يحلَّ محلَّه الاسم الأجنبيُّ من الفاعل في سياق آخر، ويصحُّ مع ذلك للجملة معنى تستقيم به، وذلك حينما تريد الإخبار عن عبد الله بأَنَّهُ الضارب لا المضروب، فتقولُ:الَّذِي كَانَ ضَرَبَ عَمْرًا عبدُالله.

ويوضِّح ابن السرَّاج السبب الذي من أجله مُنِعَ حَذْفُ الضمير من (ضَرَبْتُ) في قولك: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُ عَبْدُ الله، فَقَالَ: " فَإِنْ جَعَلْتَ في (كَانَ) مجهولاً جاز أن تُضْمِرَ[٢٧٨] (الهاء)[٢٧٩]؛ لأَنَّهُ لا رَاجِعَ إلى الَّذِي غيرها"[٢٨٠]، والمقصود بالمجهول ضمير الشَّأن.

ويتحصَّل من كلام ابن السَّرَّاج أنَّ جملة: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُ عَبْدُ الله لا تستقيم إلا إذا أَظْهَرْتَ الضَّمِيرَ، وَوَصَلْتَهُ بالفِعْلِ، فَقُلْتَ: ضَرَبْتَهُ، وذلك لسببين:

الأوَّل: أنَّ حذف الضمير العائد إلى الموصول يجوز حَذْفُهُ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ، وَدَلَّ عليه الدَّلِيلُ، وَلَمْ يَكُنْ في اللَّفْظِ إِلَّا هُوَ رَاجِعًا إلى الموصول؛ لذا جاز حذفه في نحو: الَّذِي ضَرَبْتُ عَبْدُ الله.

وبناء على ما سبق –من حدوث اللَّبْسِ في نحو: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُ عَبْدُ الله نتيجة استتار الضمير في (كَانَ)، وحذفه من (ضَرَبْتُ)، وكلاهما عائدان للاسم الموصول، فبقي الموصول–وهو الذي يتعرَّف بصلته–اسمًا موصولاً بجملة لا توضِّحُهُ ولا تبيِّنُهُ؛ لِمَا أصابها من استتار الضمير في (كان)، وحذف الضمير من (ضربْتُ)، وهما أمران أَدْخَلا إلى الجملة اللَّبْسَ، ومن ثَمَّ وُصِفَتِ الجُمْلَةُ بعدم الصِّحَّةِ.

ولو أَضْمَرْتَ في (كان) ضميرًا مجهولاً عائدًا على الشأن لم يَتَبَقَّ إلا أن يكون الضمير في (ضرَبْتُ) عائدًا على الاسم الموصول (الذي) فاقتضاء الضمير في صلة الموصول دليل على حذفه، ومن ثَمَّ يصحُّ لك تقدير حذفه، وتكتملُ أركان الجملة لفظًا ودلالةً، وَيَزُولُ اللَّبْسُ.

الثاني: أنَّ الضمير المتَّصل هنا بمنزلة ضمير يَصِحُّ أن يحلَّ محلَّهُ الأجنبيُّ تقول في غير هذا المثال: الَّذِي كَانَ ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللهِ، فَفِي (كَانَ) ضميرٌ مستترٌ يعود على الاسم الموصول، فحصل الربط بينه وبين الصلة، وبذا استوفى الاسم الموصول رابطه من جملة الصلة، وَبَقِيَ الضمير في (ضَرَبْتُهُ) -وإن كان عائدًا على الاسم الموصول- بمنزلة ضمير يصحُّ أن يحلَّ محلَّهُ الاسمُ الأجنبيُّ.

لذا لم يَجُزْ حَذْفُهُ كَمَا لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الاسمِ الأجنبيِّ، فَلَوْ حَذَفْتَ الهاءَ في (ضَرَبْتُهُ) لم يحصل الترابط في الكلام، وَلَحَدَثَ لَبْسٌ في الجملة، وَلَوْ حَذَفْتَ (عَمْرًا) في المثال الثاني لَبَقِيَ المعنى ناقصًا، وَلَكَانَ الحَذْفُ حَذْفًا بلا دليل يَدُلُّ على المحذوف من سابق الكلام أو دليل الحال. وَلَوَقَعُ لَبْسٌ في الجملة أيضًا. فَلَوْ كَانَ الضمير المستتر في (كَانَ) ضمير الشَّأنِ لَمْ يَكُنْ في جُمْلَةِ الصِّلَةِ مِمَّا يَعُودُ عَلَى الاسم الموصول إلا الضمير في (ضَرَبْتُهُ)، وكان احتياج الاسم الموصول إليه دليلاً عليه، فَصَحَّ حذفه كما صَحَّ حذفُهُ في نحو: الَّذِي ضَرَبْتُ عَبْدُ اللهِ.

تعليق ختامي:

مِمَّا يلحظه الباحث أنَّ الأجنبيَّ غيرَ الفَاصِلِ فِي النَّحْوِ العَرَبِي قَدْ تَعَدَّدَتْ خَصَائِصُهُ، فَمِنْهَا مَا هُوَ خَصَائِصُ إِحْلالِ (اسْتِبْدَال)، يقع تمثيلها في الجملة الاسميَّة كما يقع في الجملة الفعليَّة، ومنها: صِحَّةُ حلول الاسم الأجنبيِّ محلَّ الضمير المنفصل دليلٌ على صِحَّةِ حكم وجوب إِظْهَارِ الضمير في العبارة: نحو قولك: زَيْدًا ضَرَبَ هُوَ، وَيَا ذَا الجارية الوَاطِئِهَا هُوَ، وغُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وصِحَّةُ حُلُولِ الاسْمِ الأَجْنَبِيِّ مَحَلَّ الضَّمِيرِ المتَّصِلِ دَلِيلٌ على صِحَّةِ الحُكْمِ بِوُجُوبِ ذِكْرِ الضَّمِيرِ، وَمَنْعِ حَذْفِهِ فِي العِبَارَةِ: نَحْوَ قَوْلِكَ: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُهُ عبدُ اللهِ، فالدَّليل فيما سبق دليلُ توجيهٍ للحكم، وصِحَّةُ حلول الاسم الأجنبيِّ محلَّ الاسم الظَّاهِرِ المُعَادِ بلفظه دَلِيْلٌ مُرَجِّحٌ لحكمٍ على آخَرَ، نحو قولك: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا محسنٌ زيدٌ، حيث الرَّفْعُ راجحٌ على النَّصب عند سيبويه، والدليل فيما سبقَ دليلُ ترجيحٍ للحكم.

وخصائصُ تَتَّصِلُ بالحُكْمِ النَّحْوِيِّ المَبْنِيِّ عَلَى تَعَدُّدِ المَوْضِعِ الإِعْرَابِّي للأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ، وذلك في مسألة تعدُّدِ حُكْمِ الأَجْنَبِيِّ بعد الوصف المعطوف على خَبَرَيْ (لَيْسَ) وَ(مَا). والأجنبيُّ عن المبتدأ لا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ في مَوْضِعِ الخَبَرِ عَنْهُ، وَذَلِكَ في مسألةِ الحُكْمِ بِكَوْنِ جَوَابِ الشَّرْطِ أَجْنَبِيًّا عن اسْمِ الشَّرْطِ وَفِعْلِهِ.

وخَصَائِصُ تَتَعَلَّقُ بِتَحْدِيدِ نَوْعِ العَامِلِ الذي يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ، دون بقيَّةِ نظائر هذا العامل في بابه، فمنها مَا يَعْمَلُ لخاصِيَّةٍ يَمْتَلِكُهَا دُوْنَ غَيْرِهِ، كاخْتِصَاصِ الواو[٢٨١] بصحَّةِ عطفِ الاسمِ السَّبَبِيِّ عَلَى أَجْنَبِيٍّ مَرْفُوعٍ بِصِفَةٍ أَوْ شِبْهِهَا.

ومنها ما يَعْمَلُ في حالةٍ مَشْرُوطَةٍ باشْتِرَاطَاتٍ تَرْكِيْبِيَّةٍ خَاصَّةٍ، كرفع (أَفْعَل) التفضيل الاسمَ الظَّاهِرَ إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا.

وَخَصَائِصُ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَمْتَنِعُ عَمَلُهُ فِي الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ؛ لضعفه في نفسه لكونه فرعًا، وليس أصلاً في العمل، كامتناع رفع الصفة المشبَّهة للأجنبيِّ؛ لكونه فرعًا عن اسم الفاعل الذي يَرْفَعُ السَّبَبِيَّ والأَجْنَبِيَّ معًا.

وخَصَائِصُ تَتَعَلَّقُ بِصَلاحِيَّةِ كَوْنِ الأَجْنَبِيِّ مَعْمُولاً لِمَا قَبْلَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ صَلاحِيَّةِ الاسمِ الأَجْنَبِيِّ لأَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً للصِّفَةِ الجَارِيَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فِي المَعْنَى شَرِيْطَةَ أَنْ يَكُونَ فِي الكَلامِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إلى الموصوفِ فِي اللَّفْظِ؛ لِيَكُونَ وصلةً بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ، نَحْوَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبٍ عَمْرٌو إِلَيْهِ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً مُحِبَّةً لَهُ جَارِيَتُكَ.

وخصائصُ تَتَعَلَّقُ بالعلاقة بين التَّابِعِ والمَتْبُوعِ، فإن لم يكن التابع هو عين المتبوع، أو جزءًا منه أو مما يشتمل عليه المتبوع، وغايته توضيح المتبوع، أو تخصيصه، أو توكيده، أو تعيينه، فهو أَجْنَبِيٌّ من المتبوع. كَأَجْنَبِيَّةِ المعطوفِ من المعطوفِ عليه، وَأَجْنَبِيَّةِ البَدَلِ المُبَايِنِ بِأَنْوَاعِهِ عن متبوعه. وَحِينَئِذٍ يَكُونُ للتَّابِعِ حَقِيقَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ عن حقيقة المتبوع.

وَخَصَائِصُ تَتَعَلَّقُ بانْتِقَالِ حَالِ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ مِنْ حُكْمِهِ إلى حُكْمِ السَّبَبِيّ، وذلك نحو انتقال حال الاسم الأَجْنَبِيِّ المتبوعِ بما اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ إلى حكم الاسم السَّبَبِيِّ في باب الاشتغال .

وَمِنْ ذَلِكَ انْتِقَالُ حَالِ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ مِنْ حُكْمِهِ إلى حُكْمِ السَّبَبِيّ إذا تَضَامَّ مَعَ الأَجْنَبِيِّ ضَمِيرٌ يَعُودُ إلى المبتدأِ المخْبَرِ عَنْهُ، أَوْ كَانَ مَتْبُوعًا بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ، يَقُولُ المبرِّدُ:" وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِذَا كَانَ خَبَرًا بَايَنَ الأجنبيَّ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ، فذلك قولك: ما زيدٌ مُنْطَلِقًا أَبُوهُ، وَمَا زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ الأَجْنَبِيُّ في هذا الموضع لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا عَمْرٌو، أَوْ مَا زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، كَانَ خَطَأً، وَلَمْ يَكُنْ للكَلامِ مَعْنًى؛ لأَنَّكَ ذَكَرْتَ (زَيْدًا)، وَلَمْ تَصِلْ بِهِ خَبَرًا، فَإِنْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا عَمْرٌو إِلَيهِ، أَوْ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الرَّوَاجِعِ فِي الكَلامِ صَحَّ الكَلامُ، وَصَحَّ مَعْنَاهُ، وَهَذَا بَيِّنٌ جدًّا"(٢٨٢).

كما احْتَوَتْ هَذِهِ الخَصَائِصُ عَلَى قَضِيَّةٍ مُهِمَّةٍ، وَهِيَ عَقْدُ المقَارَنَةِ بَيْنَ السَّبَبِيِّ، والأَجْنَبِيِّ، وَمَا يَتَّفِقَانِ فِيهِ مِنْ أَحْكَامٍ، وَمَا يَخْتَلِفَانِ فِيهِ. ومن ذلك عقد المقارنة بين: مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلا عَاقِلا أَبُوهُ، وَمَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلا عَاقِلٌ أَبُوهُ، وَمَا زَيْدٌ ذاهبًا ولا عَاقِلٌ عَمْرٌو.

ذلك أنَّ الأجنبيَّ يفارق السببيَّ في مسألة النَّصب في قولك: مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلا عَاقِلا أَبُوهُ، حيث يجوز في الوصف التَّالِيْهِ سببيٌّ النَّصْبُ، ولا يجوز في الوصف التَّالِيْهِ أجنبيٌّ إلا الرفع.

وَيُوَافِقُهُ في صحَّة الرَّفْعِ في كلٍّ، فَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمٌ أَخُوهُ، وَمَا زيدٌ ذاهِبًا ولا عَاقِلٌ عَمْرٌو، يقول المبرد: "وتقولُ: -إن شئتَ- ما زيدٌ قائمًا ولا خارجٌ أبوهُ، جعلْتَ أباه بمنزلة الأجنبيِّ، فصارَ (خارجٌ) مقدَّمًا، كأنَّكَ: قُلْتَ: ما زيدٌ منطلقًا، ولا أَبُوهُ خَارِجٌ"(٢٨٣)، وذلك أَنَّكَ إذا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ منطلقًا، ولا خارجًا أَبُوهُ كَانَ لَكَ فِي (خَارِجًا) وَجْهَانِ: إِمَّا النَّصْبُ بالعَطْفِ عَلَى (مُنْطَلِقًا)، وَرَفْعِ (أَبُوهُ) بـ (مُنْطَلِقًا)، والرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ والخَبَرِ، فَتَكُونُ بِمَثَابَةِ الجُمْلَةِ المُسْتَأْنَفَةِ، فَيَكُونُ (خَارِجٌ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَ(أَبُوهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا.

ففي حالة الرفع عُومِلَ الاسم السَبَبِيُّ المتَّصِلُ بضميرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا قَبْلَهُ مُعَامَلَةَ الاسْمِ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ المتَّصِلِ بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ.

ويقول في موضع آخر:" تَقُولُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا وَلا قَائِمٌ عَمْرٌو، رَفَعْتَ (قَائِمًا)؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: وَمَا قَائِمٌ عَمْرٌو، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، وَلا قَائِمًا أَبُوهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: وَلا قَائِمٌ أَبُوهُ، أَمَّا النَّصْبُ فلأَنَّكَ أجريت على (زيد) الخبر؛ لأَنَّهُ لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَهُوَ بمترلةِ مَا كَان لَهُ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ، كَمَا تَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا عَمْرٌو كَانَ مُحَالاً، وَأَمَّا الرَّفعُ فَعَلَى أَنَّكَ جَعَلْتَهُ خَبَرًا للأَب، ثُمَّ قَدَّمْتَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، فَكَانَ بمترلةِ الأَجْنَبِيِّ في الانقطاع عن الأوَّل، وَمُبَايِنًا للأَجْنَبِيِّ في وقوعه خَبَرَ الأوَّلِ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ"(٢٨٤).

ثمَّ يوضِّحُ وجه مشابهة الاسم السَّبَبِيِّ للأَجْنَبِيِّ، ووجه مفارقته له فيقول: " أَمَّا قَوْلُنَا: بمترلةِ الأجنبيِّ؛ فإنَّك إذا قُلْتَ: ما زيدٌ منطلقًا، ولا قائمٌ أبوه، فهو كقولك: ولا قائمٌ عمرٌو؛ لأنَّكَ عطفت جملة على جملة، فَاسْتَوَى مَا لَهُ سَبَبٌ وَمَا لا سَبَبَ لَهُ، وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِذَا كَانَ خَبَرًا بَايَنَ الأجنبيَّ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ، فذلك قولك: ما زيدٌ مُنْطَلِقًا أَبُوهُ، وَمَا زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ الأَجْنَبِيُّ في هذا الموضع لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا عَمْرٌو، أَوْ مَا زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، كَانَ خَطَأً، وَلَمْ يَكُنْ للكَلامِ مَعْنًى؛ لأَنَّكَ ذَكَرْتَ (زَيْدًا)، وَلَمْ تَصِلْ بِهِ خَبَرًا"(٢٨٥).

ومن ذلك صِحَّةُ التَّعَاطُفِ بينهما بالواو خَاصَّةً دُوْنَ بَقِيَّةِ حروف العطف.

وصحَّة الاشتغال بالأجنبيِّ المتبوع بما اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ كما يصحُّ الاشتغال بالاسم السَّبَبِيِّ.

أمَّا مفهوم الأجنبي غير الفاصل فقد كان له مسارات، على النَّحْوِ الآتي:

الأوَّل: غَيْرُ المِلْتَبِس بِضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ، فَخَبَرُ (ما) و(لَيْسَ) يَكُونُ أَجْنَبِيًّا إذا لم يَكُنْ مُلْتَبِسًا بضميرٍ يَعُودُ على اسْمِهَا، ومرفوع الوصف المعطوف

على خبر (ما) و(ليس) يكون أجنبيًّا إذا لم يلتبس بضمير يربطه بما سبقه من اسم (ما) و(ليس)، ويكون سببيًّا إذا التبس بضمير يربطه بما سبقه من اسم (ما) و(ليس).

الثَّاني: ما هو مخالفٌ لغيره، فليس عين غيره، ولا جزءه، أو بعضه، أو ممَّا يَشْتَمِلُ عليه، فالضمير المنفصل الذي في محلِّ رفعِ فاعلٍ يكون بمنزلة الأَجنَبِيِّ من المفعول إذا لم يَكُنْ هُوَ، فَتَتَحَقَّقُ المغايرةُ بينهما، وَهِيَ الأَصْلُ.

وإذا لم يكن التَّابِعِ هو عين المتبوع، أو جزءًا منه، أو ممَّا يشتمل عليه المتبوع، وغايته توضيح المتبوع، أو تخصيصه، أو توكيده، أو تعيينه فهو أَجْنَبِيٌّ مِنَ المتبوع،كَأَجْنَبِيَّةِ المعطوفِ من المعطوفِ عَلَيْهِ، وَأَجْنَبِيَّةِ البَدَلِ المُبَاينِ بِأَنْوَاعِهِ عن متبوعه. وَحِينَئِذٍ يَكُونُ للتَّابِعِ حَقِيقَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ عن حقيقة المتبوع.

الثَّالِثُ: ما كان معمولاً لاسمٍ مُشْتَقٍّ خَبَرٍ لِمَا قَبْلَهُ مُضَافًا إلى ضَمِيرٍ لا يَعُودُ إلى المبتدأ، نحو: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ جَارِيَتُكَ أو معمولاً لاسمٍ مُشْتَقٍّ معطوفٍ عَلَى خَبَرٍ لِمَا قَبْلَهُ مُضَافًا إلى ضَمِيرٍ لا يَعُودُ إلى اسْمِ النَّاسِخِ قَبْلَهُ، فلا يجوزُ نحو: وَمَا أَبُو هِنْدٍ قَائِمًا، وَلا مُنْطَلِقًا أُمُّهَا(٢٨٦).

الرَّابِعُ: مِنَ الأَجْنَبِيِّ مَا كَانَ مُخْتَلَفًا فيه، وهو مَا كَانَ معمولاً لصِفَةِ المَوْصُوفِ بِـ (أَفْعَل) التَّفضيل، غَيْرَ مُضَافٍ مُعَرَّفًا بِـ (أل)، وَكَانَ ممَّا يتعلَّقُ بالموصوف معنًى، فمن النُّحاة من عدَّهُ أَجْنَبِيًّا مُرَاعَاةً للَّفْظِ، وعدم ملابسته بضميرٍ يَرْبِطُهُ بالموصوف، ومنهم مَنْ عَدَّهُ سَبَبِيًّا مراعاةً لِلْمَعْنَى. وهذا يتحقَّقُ في باب (أفعل) التفضيل الذي يكون مسبوقًا بنفي أو شبهه، ويكون صفةً لاسْمِ جِنْسٍ، وَيَرْفَعُ اسْمًا ظَاهِرًا مُفَضَّلاً عَلَى نَفْسِهِ باعْتِبَارَينِ.

الخامسُ: مَا كَانَ مضافًا إلى ضميرٍ لا يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ، فلا يجوزُ نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً بَخِيلاً ابْنُكَ. أَتَى امْرُؤٌ حَذِرٌ بَنُوكَ، وابْنُهُ، وَمَا أَبُو هِنْدٍ قَائِمًا، وَلا مُنْطَلِقًا أُمُّهَا.

السَّادسُ: مَا كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ إلى ضَمِيرٍ يَرْبِطُهُ بِمَا سَبَقَهُ، فلا يجوزُ نحـــو: رأيتُ رجلاً كريمٌ عمرٌو، إذا كان الرجل المقصود غير (عمرو).

السَّابِعُ: ما أُضِيْفَ إلى اسمٍ أجنبيٍّ لا يرتبط بما قبله معنًى، ويظهر ذلـــك في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ امْرَأَةٍ، فإن قدَّرْتَ في الـــمَعْنَى أَنَّ مُرَادَكَ امـــرأةٌ مَا لا تَرْبِطُهَا عَلاقَةٌ بالرَّجُلِ الـــمَوْصُوفِ، كان قولك: (وَجْهُ امْرَأَةٍ) أجنبيًّا مـــن (حَسَنٍ)، فَلَمْ يَجُزْ عَمَلُهَا فِيْهَا. وتتحقَّقُ المسارات الثلاثة الأخيرة في مَعْمُولِ الصِّفَةِ الـــمُشَبَّهَةِ.

كما كان لمصطلح (بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ) دَوْرٌ في انتقال حكم الأَجْنَبِيِّ لِمَا جُعِلَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَقَدْ اتَّخَذَ عدَّة أَنْمَاطٍ:

الأَوَّلُ: مَا كَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ فَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ في التركيب ذاته، ومـــن ذلك جعل الاسمِ المعادِ بلفظه في نحو قولك: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا محسنٌ زيدٌ بمنزلـــة الأَجْنَبِيِّ في نحو قولك: ما زيدٌ ذَاهِبًا، ولا محسنٌ عمْرٌو. ومن ذلك الضمير المنفصل في نحو قَوْلِكَ: زيدًا ضَرَبَ هُوَ، حيث جُعِلَ بمنزلة الأَجْنَبِيِّ في قولك: زَيْدًا ضَـــرَبَ عَمْرٌو.

الثَّاني: مَا كَانَ أَجْنَبيًّا من مَوْصُوفِهِ في اللَّفْظِ دون الموصـــوف في المعـــنى، وجُعِلَ بمنزلة الأَجْنَبِيِّ من الموصوف في اللَّفظِ، والموصوف في المعنى، في التركيـــب ذاته، ومن ذلك كونُ (هُوَ)، وَ(أَبُوهُ) بمنزلة (زَيْدٌ) في نحو قولك: مَرَرْتُ بِرَجُـــلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُها هُوَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُها أَبُوهُ.

الثَّالثُ: مَا كَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ الأَجْنَبِيِّ، في تركيب آخر، ومن ذلك معاملة (هُوَ) في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبِهَا هُوَ معاملة الأجـــنبي (زيدٌ) في قولك: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ضَارِبِهَا زَيْدٌ.

الرَّابِعُ: ما كان أجنبيًّا من وجهٍ، وَغَيْرَ أَجْنَبِيٍّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَجُعِلَ بمنزلـــةِ الأَجْنَبِيِّ مِنْ كُلِّ وَجهٍ، في التركيب ذاته، ومن ذلك الضمير المنفصل (هِيَ) في نحو

قولك: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ، حَيْثُ جُعِلَ بمنزلةِ الأَجْنَبِيِّ (جَارِيَتُكَ) في قولك: غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ جَارِيَتُكَ، وإنَّما كان بمنزلة الأَجْنَبِيِّ؛ لأنَّ جملة (ضَارِبَتُهُ هِيَ) مبتدأ وفاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبر في محل رفع خبر عن (غلامُ هِنْدٍ)، فـ (هِيَ) فاعلٌ أَجْنَبِيٌّ مِمَّا هِيَ خَبَرٌ عنهُ في اللَّفْظِ (غلامُ)، وغير أجنبيَّة ممَّا التحق بالمبتدأ، فكان من تمامه (هندٍ)، فَأَشْبَهَتْ بذَلِكَ الأَجْنَبِيَّ الذي لا صِلَةَ لَهُ بالمبتدأِ (غُلامُ)، وَلا بتَمَامِ المبتدأِ (هِنْدٍ) بجَامِعِ الأَجْنَبِيَّةِ، فَلَمَّا تَشَابَهَا في الصِّفَةِ تَشَارَكَا في الحُكْمِ، فَكَانَ الضَّمِيرُ المنفَصِلُ وَاجبًا ذِكْرُهُ كَمَا كَانَ الأَجْنَبِيُّ وَاجبًا ذِكْرُهُ.

الخَامِسُ: مَا كَانَ ضميرًا متَّصلاً عُومِلَ معاملة الضمير المنفصل الذي يصِحُّ أَنْ يحلَّ مَحَلَّهُ الاسمُ الأَجْنَبِيُّ في تركيب آخر، وذلك نحو قولك: الَّذِي كَانَ ضَرَبْتُهُ عَبْدُ اللهِ.

وَعِنْدَمَا نَتَأَمَّلُ المواضِعَ التي وَرَدَتْ فِي تَحْلِيلِ النُّحَاةِ للأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ، وَخَصَائِصِهِ نَجدُ أَنَّها انْقَسَمَتْ إلى قِسْمَين:

أ- مواضع لا يجوزُ ورودُ الأَجْنَبِيِّ فِيْهَا: حيث لا يصبح للكلام معنًى لفقدان الترابط بين أجزائه، نحو: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا عَمْرٌو، أَوْ مَا زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبهَا زيدٌ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبَهَا زيدٌ كما لا يجوز أن تقول: مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبهَا زَيْدٌ، وَلا مَرَرْتُ بعَبْدِ اللهِ ضَارِبَهَا زَيْدٌ. ولا يجوز أن تقولَ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زَيْدٌ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الرَّبْطِ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ، فَـ (زَيْدٌ) أَجْنَبِيٌّ مِنَ الموصوفِ فَكَمَا لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بالَّذِي وَطِئَهَا زَيْدٌ، لا تَقُولُ: يَا ذَا الجَارِيَةِ الوَاطِئَهَا زَيْدٌ، وَلا يجوزُ أن تقولَ: مَا أَبُو هِنْدٍ قَائِمًا، وَلا مُنْطَلِقًا أُمُّهَا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الرَّابِطِ بَيْنَ معمولِ الوَصْفِ المشتَقِّ واسْمِ النَّاسِخِ قَبْلَهُ.

ب- مواضع يَجُوزُ وُرُودُهُ فِيْهَا: حيث للكلام معنًى لاستيفاء الكلام رابطه قبل ورود الأَجْنَبِيِّ، نحو: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا وَلا قَائِمٌ عَمْرٌو، ولَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلا قَائِمًا عَمْرٌو. وَمن ذلك :غُلامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ جَارِيَتُكَ؛ لأن ما هاد على ما هو من تمام المبتدأ كالعائد على المبتدأ .

كَمَا تَنَوَّعَتْ خَصَائِصُ الأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الفَاصِلِ، وَتَوَزَّعَتْ عَلَى الأَبْوَابِ، والمسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، حيث كان له خصيصتان في إطار الجملة الاسميَّة المنسوخة، وخصيصة واحدة في إطار الأساليب النَّحويَّة، وثلاث خصائص في إطار المشتقَّات، وأربعُ خصائص في إطار التَّوابع، وثلاث خصائص في إطار المعارف.

المصادر والمراجع

١- الأشموني، أبو الحسن نور الدين غلي بن محمد ٩٢٩هـ: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢- الأزهري؛ خالد بن عبدالله ٩٠٥هـ:شرح التصريح على التوضيح، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت.

٣- ابن إياز البغدادي؛ جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ٦٨١هـ: المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠١٠م

٤- ابن بابشاذ؛ طاهر بن أحمد:شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم جمعة، نشر المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٥- ابن تغري بردي؛ جمال الدين يوسف بن الأمير سيف الدين الأنابكي ٨٧٤هـ:الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم شلتوت، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦- الجامي؛ نور الدين عبد الرحمن:الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. إسامة طه الرفاعي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧- الجرجاني؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن٤٧١هـ:المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

٨- الجزولي؛ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ٦٠٧هـ:المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨م.

٩- ابن الحاجب؛ أبو عمرو عثمان بن عمر ٦٤٦هـ :- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار إحياء التراث، الجمهورية العراقية، ١٦٨٢م.

- شرح الكافية، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط١، ١٩٩٧م

- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف و الخط، تحقيق، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

١٠- ابن الحنبلي؛ رضي الدين محمد بن يوسف بن الحلبي القادري ٩٧١هـ:كحل العيون النُّجُل في حَلِّ مسألة الكحل، تحقيق: حاتم الضامن ضمن ما عنونه بـ كتابان في النحو لأبي جعفر النحاس وابن الحنبلي، نشر دار البشائر، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١١- أبو حيَّان؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان ٧٤٥هـ:

-التذييل والتكميل في شرح كتاب لتسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، نشر دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م.

١٢- الدماميني؛ محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان (٨٢٧هـ):إبراز التعليل الظاهر ليبرز عمل اسم التفضيل في الظاهر، تحقيق: شريف عبد الكريم النجَّار، تحت عنوان: رسالتان في العلة النحوية لبدر الدين الدماميني، نشرت في مجلة الدراسات الاجتماعية، الجامعة التكنولوجية، اليمن، صنعاء، العدد (١٨)، في شهر ١٢، عام ٢٠٠٤م.

١٣- الرضي؛ محمد بن الحسن الاستراباذي ٦٨٦هـ:شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٤- زادة؛ طاش كبرى ٩٦٨هـ:الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

١٥- ابن السراج؛ محمد بن سهل ٣١٦هـ: الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٦- السكاكي؛ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م، ط٢، ١٩٨٧م.

١٧- سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ: الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

١٨- السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله ٣٦٨هـ: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: حسن أحمد مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٩- السيوطي؛ عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر بن محمد سابق الدين الخضيري ٩١١هـ:

- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ، بيروت،

لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
-النكت على الألفيَّة، والكافية، والشافية، والشذور، والنزهة، تحقيق: الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٧م.
٢٠- الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ٧٩٠هـ: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، الجزء الرابع، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، ود.عبد المجيد قطامش، نشر معهد البحوث العربية ومركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢١- الشلوبيني؛ أبو علي عمر بن محمد بن عمر ٦٤٥هـ:التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، د.ت.
٢٢- الشمسان؛ إبراهيم سليمان (أبو أوس): الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوى، عابدين، ط١، ١٩٨١م.
٢٣- ابن الصائغ؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن بن سباع ٧٢٠هـ: الوضع الباهر ضمن كتاب الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٤- الصبان؛ أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ١٢٠٦هـ: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٢٥- الصيمري؛ أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق من نحاة القرن الرابع الهجري:
التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٦-ابن عصفور؛ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ٦٦٩هـ: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م
٢٧- ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ٧٦٩هـ:
- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٢م.
٢٨- ابن العماد الحنبلي؛ عبد الحي ١٠٨٩هـ: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، وطبعة أخرى، نشر مكتبة المقدسي، مصر، ١٣٥٠هـ.
٢٩- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٣٧٧هـ: الإيضاح، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٦م
٣٠- أبو الفداء؛ الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل، (صاحب حماة): الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض حسن الخوام، نشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

٣١- ابن طولون؛ أبو عبد الله محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي ٩٥٣هـ : المسائل الملقَّبات في النحو، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٧م.
٣٢- العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين ٦١٦هـ؛ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٣٣- الغزي؛ نجم الدين محمد بن محمد ١٠٦١هـ:الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
٣٤- ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله ٦٧٢هـ:
- أَلْفِيَّةُ ابن مالك في النحو والتصريف المسمَّاة الخلاصة في النَّحو، حقَّقها وقدَّمها سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت، ومتن أَلْفِيَّةِ ابن مالك، ضبطها وعلق عليها الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر ـ الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مطبعة جامعة أم القرى ـ مكة، ط ١، ١٤٠٢هـ.
٣٥- المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٦هـ:
المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٨٦هـ .
٣٦- المرادي؛ بدر الدين، أبو محمد الحسن بن قاسم، ٧٤٩هـ؛ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م
٣٧- ابن معطٍ؛ يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (٦٥٨هـ)؛ الفصول الخمسون، تحقيق: محمود الطناحي، نشر مكتبة الإيمان عن طبعة عيسى البابي الحلبي،١٩٧٧م.
٣٨- المعيوف؛ علي عبد العزيز؛ المركب الاسمي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، نشرها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠٠٧م.
٣٩- ابن الناظم؛ بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ٦٨٦هـ:شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عين السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٠- ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ٧٧٨هـ: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.

٤١- النكساري؛ محيي الدين محمد بن إبراهيم بن حسن ٩٠١هـ:رسالة على مسألة الكحل من الكافية، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثاني العدد الثاني سنة ١٩٨٧م.

٤٢- ابن هشام، جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله ٧٦٠هـ:

- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

الهوامش والإحالات :

(١) أي: الرفع في (محسن) أجود وإن كان ظاهره مخالفة مراد المتكلم، أي: وإنْ كنت تريد- أيُّها المتكلم- أن تعطف الوصف الثاني (محسن) على الوصف الأول (ذاهب)

(٢) هذا من سمات كلام سيبويه وعباراته في بعض الأبواب، فقد يغاير بين الأوصاف والكلمات التي تنتمي إلى وظيفة نحوية واحدة؛لأنَّهُ لا يقصد الكلمة في ذاتها، وإنما يقصد حكم الكلمة.

(٣) أي: لم يكن الوجه الأقوى في الكلام؛ لأنَّ الأصل في الاسم الظاهر أنَّهُ متى احتيج إلى تكرار ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أن يذكر ضميره؛لأن ذلك أخفُّ، وأنفى للشبهة واللَّبس.
وسيبويه هنا يستدلُّ على ضعف وجه النَّصب مع أَنَّهُ مراد المتكلِّم بخاصيَّة الاستبدال، فيستبدل الوصف الثاني مع مرفوعه (الاسم المعاد بلفظه) مكان الوصف الأول مع مرفوعه المستتر والمقدَّر بضمير منفصل: ضمير الكناية عن زيد. فالاستبدال هنا يجعل الكلام مقبولاً من حيث الصناعة، وضعيفًا من حيث المعنى والبلاغة والإيجاز وعدم اللبس، وهي مقاصد معتبرة في كلام العرب، وهذا وجه ضعف النصب عند سيبويه.

(٤) سيبويه هنا ينصُّ على خاصية الاستبدال، أي: إذا حلَّت جملة: مَا زيدٌ منطلقًا زَيْدٌ محلَّ جملة: مَا زَيدٌ مُنْطَلِقًا هُوَ لم تكن في قوَّة معناها في الكلام.

(٥) يستدلُّ سيبويه هنا على ضعف استبدال الاسم الظاهر بضمير الكناية في حال الاحتياج إلى إعادته في الكلام بصورة أخرى تماثلها في الضعف وهي استبدال الاسم الظاهر بضمير الكناية المتصل بالسببيّ، فقولك: مَا زيدٌ مُنْطلقًا أَبُو زيدٍ أضعف من قَولِكَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا أَبُوه.

(٦) أي: لـمَّا كان وجه النصب ضعيفًا في المثالين: مَا زيدٌ ذاهبًا ولا مُحْسِنًا زيدٌ، وما زيدٌ ذاهِبًا ولا مُحْسِنًا أَبُو زَيْدٍ .

(٧) أي: أجري الاسم المعاد بلفظه في نحو: مَا زيدٌ ذاهبًا ولا مُحْسِنًا زيدٌ.

(٨) كـ (عمرو)، ووجه أجنبيَّته هنا أنَّه مختلف عن (زيد) فليس ثمة رابط في الجملة بين خبر (ما) واسمها حينئذ، في نحو قولك: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ عمرٌو، أي: أخذ الاسم الظاهر المعاد بلفظه حكم الاسم الأجنبيّ في قوَّة وجه الرَّفع فيهما؛ فَيُرْفَعُ الوصف الثاني قبلهما على الاستئناف، والقطع ممَّا قبله فيعرب خبرًا مقدَّمًا ويكون الاسم الأجنبيُّ أو الاسم الظاهر المعاد بلفظه مبتدأ مؤخَّرًا. علمًا بأنَّ الأجنبيَّ لا يجوز معه إلا رفع الوصف قبله على الاستئناف؛ لأنَّه لا يصح أن تقول: ما زيدٌ منطلقًا عمرٌو، فهذا ليس بكلام عند سيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م ، ١: ٦١.
بينما الاسم المعاد بلفظه فالوجه الأقوى فيه رفع الوصف قبله على الاستئناف، ويجوز في الوصف قبله النصب عطفا على الوصف الأوَّل، وهو وجه ضعيف، انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٦٢.

(٩) أي: نصب الوصف الثاني بعطفه على الوصف الأوَّل، ورفع الاسم المعاد بلفظه على أنَّهُ فاعلٌ له.

(١٠) سيبويه، الكتاب، ١: ٦٢.

(١١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: حسن أحمد مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م،١: ٣٣٤-٣٣٥.

(١٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٣٣٥.

(١٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٣٣٥.

(١٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٦٢.

(١٥) حملاً على اللفظ كما في قولك: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلا ذَاهِبًا عمرٌو، أو حملاً على المحل كقولك: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلا ذَاهِبًا عمرٌو.

(١٦) كما في قولك: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلا ذَاهِبٍ عمرٌو.

(١٧) فيعرب الوصف المعطوف خبرًا مقدَّمًا والاسم الأجنبيُّ المرفوع بعده مبتدأ مؤخَّرًا كما في قولك: لَيْسَ زَيْدٌ قائمًا وَلا ذَاهِبٌ عمرٌو.

(١٨) فيعرب الوصف المعطوف خبرًا مقدَّمًا والاسم الأجنبيُّ المرفوع بعده مبتدأ مؤخَّرًا كما في قولك: مَا زيدٌ قائمًا وَلا ظَاعِنٌ عمرٌو.

(١٩) أي: حملاً على اللفظ إذا قلت: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلا ذَاهِبًا أَبُوهُ، وَمَا عَمْرُو مُقِيمًا وَلا ظَاعِنًا أَخُوهُ أو حملاً على المحل إذا قلت: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلا ذَاهِبًا عمرٌو، ومَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلا ذَاهِبًا عمرٌو.

(٢٠) أي: إذا قلت: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلا ذَاهِبٍ أَبُوهُ، وَمَا عَمْرُو بِمُقِيمٍ وَلا ظَاعِنٍ أَخُوهُ.

(٢١) أي: ترفع (أبوه) و(أخوه) بالوصف قبلهما، فهما فاعل للوصف قبلهما.

[٢٢]أي: الوصف المعطوف والاسم المرفوع بعده.

[٢٣]فيعرب الوصف المعطوف خبرًا مقدَّمًا والاسم الأجنبيُّ المرفوع بعده مبتدأ مؤخَّرًا كما في قولك: لَيْسَ زَيْدٌ قائمًا وَلا ذَاهِبٌ عمرٌو، ومَا زيدٌ قائمًا وَلا ظَاعِنٌ عمرٌو.

[٢٤] فيكون الوصف مبتدأ، ومرفوعه فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، والاعتماد هنا حاصل بتقدم النفي على الوصف المبتدأ.

[٢٥]ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر - الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١: ٣٨٧-٣٨٨.

[٢٦] أي: الوصف المعطوف (عاقلاً).

[٢٧] أي: اسم (ما) زيد.أي: كأنَّه مبنيٌّ على (زيدٌ) وخبر عنه.

[٢٨] أي: لأنَّ الوصف المعطوف (عاقلاً) عاملٌ في اسم ملتبس بضمير اسم (ما) المخبر عنه، فصحَّ أن يحلَّ محلَّ الخبر المعطوف عليه، (كريمًا). وحينئذٍ يكون الوصف الثاني معطوفًا على الوصف الأوَّل، و(أبوه) فاعل للوصف الثاني، وليس معطوفًا على اسم (ما) لامتناع هذا الوجه من قبل أنَّ (ما) إذا تقدَّم خبرها على اسمها امتنع عملها.

[٢٩] الضمير يعود للوصف المعطوف (عاقلاً)، أي: تجريه في التقدير.

[٣٠] الضمير يعود على اسم (ما) زيد.

[٣١] هذا تعليل من سيبويه لعدم نصب الوصف الثاني الذي يتلوه اسم أجنبيٌّ عطفًا على الوصف الأوَّل خبر (مَا).

[٣٢] أي: لو كان ما يتلو الوصف الثاني اسم سببيٌّ من اسم (ما) لجاز نصب الوصف الثاني عطفًا على الوصف الأول خبر (ما).

[٣٣] أي: فترفع الوصف الثاني الذي يتلوه اسم أجنبيٌّ على أنَّه خبر مقدَّم والاسم الأجنبيُّ بعده مبتدأ مؤخَّر.

[٣٤]أي: نصب الوصف الثاني المعطوف قبل الاسم الأجنبي.

[٣٥] أي عطفًا على خبر (ما) في نحو قولك: مَا زَيْدٌ ذاهبًا ولا عَاقِلٌ عَمْرٌو. .

[٣٦] أي: لم يجز في الوصف إلا الرفع؛ لانتقاض عمل (ما) بتقديم خبرها على اسمها. فلمَّا امتنع هذا في المعطوف عليه كان في حقِّ المعطوف-وهو تابعٌ للمعطوف عليه- أحقَّ وأولى.

[٣٧] يعود سيبويه هنا إلى الحديث عن الاسم السَّبَبِيِّ بعد الوصف الثَّانِي، فَيُجِيزُ في الوصف قبله الرَّفْعَ على الاستئناف، كما أجاز قبل ذلك النَّصْبَ عَطْفًا على الوصف الأوَّل، وهو بهذا يساوي بين السَّبَبِيِّ، والضمير المكني في حال استتاره أو التصريح به، فيجوز في الرَّفْعِ أَنْ تَقُولَ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمٌ أَخُوهُ، ومَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمٌ هُوَ، أو مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمٌ . كما يجوز في النَّصْبِ أَنْ تَقُولَ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمًا أَخُوهُ، ومَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمًا هُوَ أو مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلا كَرِيمًا.

[٣٨] فيعرب الوصف المعطوف خبرًا مقدَّمًا، والاسم السَّببيُّ المرفوع بعده مبتدأ مؤخَّرًا .

[٣٩] أي: لم تجعله معطوفًا على خبر (ما) فتنصبه.

[٤٠]سيبويه، الكتاب، ١: ٦١.

[٤١] هكذا في الأَصل المطبوع من كتاب سيبويه بتحقيق الشيخ عبد السلام هارون، وأثبت هنا ما كان مطبوعًا، ولعلَّ صوابها: (لَيْسَ) أَوْ (كَانَ)؛ لأن الحديث عنهما لا عَنْ (مَا).

[٤٢]سيبويه، الكتاب، ١: ٦١.

[٤٣] المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ٤: ١٨٩.

[٤٤] المبرد، المقتضب، ٤: ١٩٣.

[٤٥] المبرد، المقتضب، ٤: ١٩٣-١٩٤.

[٤٦] العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين ٦١٦هـ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق : غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ٢: ٦٠-٦٢.

[٤٧] انظر على سبيل المثال: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ٢: ١٦٥، ١٧٦، والفارسي، الإيضاح، تحقيق ودراسة:كاظم بحر المرجان، عالم الكتب،بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٦م،ص: ٢٥٢-٢٥٣، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : كاظم المرجان، دار الرشيد ـ بغداد، ١٩٨٢ م،٢: ١٠٦٠، والشلوبيني، التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، د.ت، ص: ١٤٨-١٤٩.

[٤٨] انظر : سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٣.

[٤٩] انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦.

[٥٠] الشمسان، إبراهيم سليمان (أبو أوس)، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوى، عابدين، ط١، ١٩٨١م،ص: ١٧٢-١٧٣.

[٥١]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق : عبدالمنعم هريدي، مطبعة جامعة أم القرى ـ مكة، ط ١، ١٤٠٢هـ، ٣: ١٢٠٤. باب عطف النسق.

[٥٢]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٨

[٥٣]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٤-١٠٥٥.

[٥٤]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٥-١٠٥٦.

[٥٥] أي: باسم الفاعل. وحيثما ورد الفاعل في هذا النص فالمراد به اسم الفاعل.

[٥٦] أي: فِيْمَا كان سَبَبًا مِمَّا هِيَ صِفَةٌ لَهُ أوْ خَبَرٌ عَنْهُ أو حالٌ مِنْهُ. ولـمَّا كانت الصفة وموصوفها، والخبر والمخبر عنه، والحال وصاحبها دالَّين على ذات واحدة كانت إضافة السَّببيَّة إلى الصفة بمثابة إضافتها لِمَا هي صِفَةٌ لَهُ أوْ خَبَرٌ عَنْهُ أو حالٌ مِنْهُ.

[٥٧] سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٤.

[٥٨] سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٤.

[٥٩] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥١.

[٦٠] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٥.

[٦١] سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٤.

[٦٢] ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠١٠م ، ٢: ٧٣٧-٧٣٨.

[٦٣] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥٠.

[٦٤] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥١.

[٦٥] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥٣.

[٦٦] انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥٢، ٥٤.

[٦٧] ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٣٩. فإن كان معمول الصفة المشبَّهة مغرَّفًا بـــ (أل)، فمنهم من قَدَّرَ الضمير منفردًا بعده كابن هشام في نحو: زيدٌ حَسَنُ الوَجْهُ، أي: منه، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٣: ٢٢٢، ومنهم من جعل الألف واللام عوضًا من الضمير المحذوف، وسادًّا مسدَّ الضمير الرابط، ذلك أن أصل المعمول أن يُقَالَ فيه: وَجْهُهُ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّميرُ، وَعُوِّضَ مِنْهُ الأَلِفُ واللَّامُ، انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،٢: ٥٣، وَنَسَبَ الرَّضِيُّ وابنُ إياز هذا الرأيَ للكوفيين، انظر: الرضي ؛ رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م ، ٣: ٢٤٢، ٤٤١، وابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٣٩.

[٦٨] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٦٠.

[٦٩] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٦٠.

[٧٠] انظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٣٩،

[٧١] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٦٠.

[٧٢] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٦٠.

[٧٣] ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٣٧.

[٧٤] سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٤.

[٧٥] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٤-١٠٥٦.

[٧٦]انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٢٢

[٧٧] انظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٣٧.

[٧٨] انظر: الصبان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، ٢: ٢٦، والأزهري، التصريح، ٢: ٦٧.

[٧٩] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥٣.

[٨٠] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٩.

[٨١] ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٢٣.

[٨٢]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٥٩

[٨٣] انظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٤١-٧٤٢ ٠

[٨٤] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٧-٦٨.

[٨٥] انظر: أبا حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، نشر دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ١٠: ٢٩٠.

[٨٦] الأزهري، التصريح على التوضيح، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت، ٢: ١٠٦-١٠٧

[٨٧]أبو حيان، التذييل والتكميل ، ١٠: ٢٨٥.

[٨٨]هو محمد بن الحسن بن سباع بن أبي بكر المصري ثُمَّ الدمشقي أبو عبد الله شمس الدين بن الصائغ النحوي الأديب، وفي بعض المصادر الصايغ انظر: ابن العماد الحنبلي؛ عبد الحي ١٠٨٩هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ٦: ٥٣. وكان له حانوت بالصَّاغة، وكان يقرأ فيه ممَّا يقوِّي أنْ يكون هو الصايغ لا والده، وفي بعض المصادر الصائغ بالهمزة، انظر: ابن تغري بردي؛ جمال الدين يوسف بن الأمير سيف الدين الأنابكي ٨٧٤هـ، الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم شلتوت، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م، ٢: ٦١٤، وله: شرح الدريدية، واللمحة في شرح الملحة، ومختصر الصحاح، والمقامة الشهابية وشرحها، وقصيدة تائية نحو الألف بيت، وقيل نحو ألفي بيت شطر فيها الصنائع والفنون، ذكره التقيُّ السبكي في معجمه، فقال: كان شيخًا فاضلاً، له معرفة بالنحو واللغة، مات سنة ٧٢٠هـ، وقيل: ٧٢١هـ، وقيل: ٧٢٢هـ، وقيل: ٧٢٥هـ، انظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت، ١: ٨٤.

وهو غير ابن الصائغ المشهور، أما ابن الصائغ المشهور فهو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزُّمُرُّدي شمس الدين أبو عبد الله المعروف بابن الصائغ، ولد سنة ٧١٦هـ برع في اللغة والنحو والفقه أخذ عن الشهاب بن المرحل وأبي حيان، من مصنفاته شرح المشارق في الحدث

وشرح الألفية لابن مالك، والتذكرة في النحو توفي سنة ٧٧٦هـ، انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١: ١٥٥.

(٨٩)ابن الصائغ، الوضع الباهر في رفع أفضل الظاهر ضمن كتاب الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ، ٨: ١٤٢-١٤٣.

(٩٠)انظر: المرادي؛ بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، الجزء الثاني، ص: ٩٤٣.

(٩١)انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص: ٤٦٨، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ٣: ٥٣.

(٩٢)انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤١، وابن الناظم؛ بدر الدين، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عين السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص: ٣٤٩، وابن الصائغ، الوضع الباهر في رفع أفضل التفضيل، ضمن الأشباه والنظائر، ٨: ١٥٧.

(٩٣)انظر: الرضي ، شرح الرضي على الكافية، ٣: ٤٦٤.

(٩٤)انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤، وكذلك فعل ابن السرَّاج انظر: الأصول، ٢: ١٣٢.

(٩٥)انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٦٥، وأبا حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٨٥.

(٩٦)انظر: أبا حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، ويس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م، ٤: ٤٥٩.

(٩٧)انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣: ٤٦٤.

(٩٨)انظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٥٠، والصبان، حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ٣: ٥٣.

(٩٩)انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٦٦، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣: ٥٣.

(١٠٠)ا انظر: الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، ود.عبد المجيد قطامش، نشر معهد البحوث العربية ومركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ٤: ٥٩٦.

(١٠١)انظر: ابن الصائغ، الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ضمن (الأشباه والنظائر)، ٨: ١٤٥.

(١٠٢)انظر: ابن بابشاذ؛ طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم جمعة، نشر المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م، ٢: ٤٠٠.

[١٠٣] انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص: ٤١٥، وقد قال مثل ذلك في شرح قطر الندى، ص: ٤٦٨.

[١٠٤] انظر: ابن الصائغ، الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ضمن (الأشباه والنظائر)، ٨: ١٤٤، وقد نقل نص ابن الصائغ ابن طولون في كتابه المسائل الملقبات في النحو، ص: ٩١.

[١٠٥] وَ محيي الدين محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري الرومي الحنفي العالم الفاضل(٩٠١هـ) ، له تصانيف في البلاغة، والتفسير، والعقيدة، وعلم الكلام، والنحو والأصول، والفقه، انظر: الغزي؛ نجم الدين محمد بن محمد ١٠٦١هـ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ١: ٢٣، وزادة؛ طاش كبرى ٩٦٨هـ، الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م، ص: ١٢٥.

[١٠٦] انظر: تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز بعنوان: رسالة على مسألة الكحل من الكافية، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثاني، العدد الثاني سنة ١٩٨٧م. (٨٩-١٤٠)، وهي النسخة المعتمدة في البحث، وأعاد تحقيقها د. شريف عبد الكريم النجار، بعنوان: مسألة الكحل من الكافية، مجلة جامعة النجاح، فلسطين، غزة، مجلد ١٨، عدد (٢)، ٢٠٠٤م ، (٥٩٩-٦٣٦).

[١٠٧] وَ أبو عبد الله شمس الدين أبو الفضل محمد بن علي بن أحمد بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي ولد بدمشق سنة ٨٨٠هـ وتوفي بها سنة ٩٥٣هـ، انظر: الغزي، الكواكب السائرة، ٢: ٥٢، وابن العماد الحنبلي؛ عبد الحي ١٠٨٩هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨: ٢٩٨.

[١٠٨] حقَّقها د. عبد الفتاح سليم ضمن رسالة ألَّفها ابن طولون بعنوان: المسائل الملَقَّبَات في النحو، ومنها مسألة الكحل، ونشرتها مكتبة الآداب في القاهرة، سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٧م.

[١٠٩] ضي الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذفي المشهور بابن الحنبلي، ولد سنة ٩٠٨هـ ولد في حلب ونشأ بها، وأخذ عن علمائها، ثم حج وقصد دمشق، ونهل من علمائها، وانتفع به جماعة، ثم عاد إلى حلب، واستقر غيها يدرس، ويفتي إلى أن توفي سنة ٩١١هـ، له بحر العوام فيما أصاب فيه العوام وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص ونور الإنسان في اشتقاق لفظ الإنسان. انظر: الغزي؛ نجم الدين محمد بن محمد ١٠٦١هـ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ٣: ٤٢، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، مكتبة المقدسي، مصر، ١٣٥٠هـ ، ٨: ٣٦٥.

(١١٠) حقَّقها د. حاتم الضامن، ونشرها ضمن كتاب بعنوان: كتابان في النحو لأبي جعفر النحاس وابن الحنبلي، نشر دار البشائر، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

[111]انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٤١٥، وقد قال مثل ذلك في شرح قطر الندى، ص: ٤٦٨، وابن الصائغ، الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ضمن (الأشباه والنظائر)، ٨: ١٤٤ وقد نقل نص ابن الصائغ ابن طولون في كتابه المسائل الملقبات في النحو، ص: ٩١.

[112]انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١-٣٢.

[113]انظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٨-٢٥٠.

[114]انظر:ا ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ١٢٩-١٤٥.

[115]وصلتنا ضمن كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، وهي في النسخة المحققة في الجزء الثامن من ص: ١٣٨-١٦٦، وحققها اعتمادًا على نسخة الأشباه والنظائر د. جمال محيمر، ونشرها عام ١٤٠٤-١٩٨٥م.

[116]انظر: تحقيق: شريف عبد الكريم النجَّار، بعنوان: رسالتان في العلة النحوية لبدر الدين الدماميني، نشرت في مجلة الدراسات الاجتماعية، الجامعة التكنولوجية، اليمن، صنعاء، العدد (١٨)، في شهر ١٢، عام ٢٠٠٤م.

[117]انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار إحياء التراث، الجمهورية العراقية، ١٦٨٢م، ١: ٦٦١.

[118]انظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف و الخط، تحقيق، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت،، ص: ٤٣..

[119]انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص: ١٣٥.

[120]انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٤١٥.

[121]انظر: ناظر الجيش؛ محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ٦: ٢٦٩٩.

[122]انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٥.

[123]انظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٧٠٣.

[124]انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٤١٥.

[125]انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٦٦.

[126]انظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠.

[127]انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٧٠٤.

[128]انظر: النكساري؛ محمد بن إبراهيم، رسالة على مسألة الكحل من الكافية، ص: ١٢٣.

[129]انظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠.

[130]ا ابن السراج، الأصول، ٢: ٣٠.

[١٣١] انظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠.

[١٣٢] انظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠.

[١٣٣] انظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٣٣، ١١٤٠.

[١٣٤] ابن الصائغ، الوضع الباهر ضمن الأشباه والنظائر، ٨: ١٦٣.

[١٣٥] ابن الحاجب، الكافية في علم النحو ص: ٤٣، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١: ٦٦١.

[١٣٦] الرضي، شرح الكافية، ٣: ٤٦٧.

[١٣٧] أبو الفداء؛ الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل، (صاحب حماة)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض حسن الخوام، نشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ٢: ٣٤٨.

[١٣٨] ا ابن الحنبلي، كحل العيون النُّجْل في حلِّ مسألة الكحل ضمن (كتابان في النحو)، ص: ٥٣.

[١٣٩] انظر:الرضي، شرح الكافية، ٣: ٤٦٧، والجامي؛ نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢: ٢١٩.

[١٤٠] انظر:ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص: ٣٤٦.

[١٤١] انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٦٦.

[١٤٢] انظر:ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق : محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ٣: ١٣٨.

[١٤٣] انظر:الأزهري، التصريح، ٢: ١٠٤.

[١٤٤] انظر:الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ٣: ٥٣.

[١٤٥] الأزهري، التصريح، ٢: ١٠٤.

[١٤٦] انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٧٠٤.

[١٤٧] ابن الصائغ، الوضع الباهر، (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٥٠.

[١٤٨] ا انظر في صور مسألة الكحل على سبيل المثال: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٦٦.

[١٤٩] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٥.

[١٥٠] ا الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٥٩٦، وممَّن ذكر هذا التعليل: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٥، وابن الحاجب، شرح الكافية، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط١، ١٩٩٧م، ٢: ٨٥٤، وابن الصائغ، الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٥٥، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٧٠٨، والأزهري، التصريح، ٢: ١٠٤-١٠٥، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ٢: ٥٤، والنكساري، رسالة على مسألة الكحل من الكافية، ص: ١٢٥، وابن الحنبلي، كحل العيون النجل في حلِّ مسألة الكحل، ص: ٥٥.

(١٥١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٧، وانظر هذا المعنى أيضًا في: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠-١١٤١.

(١٥٢) انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣: ٤٦٧-٤٦٨، والنكساري، رسالة على مسألة الكحل من الكافية، ص: ١٢٥.

(١٥٣) انظر: النكساري، رسالة على مسألة الكحل من الكافية، ص: ١٢٥.

(١٥٤) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٨٩.

(١٥٥) انظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص: ٣٤٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٧٠٨.

(١٥٦) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٨٩.

(١٥٧) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٧٠٨ -٢٧٠٩.

(١٥٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢، والمبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٨، والصيمري؛ أبو محمد، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ١: ١٧٩، وابن الحاجب، شرح الكافية، ٢: ٨٥٤،وابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٣٣، والرضي، شرح الكافية، ٣: ٤٦٨، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص: ٣٤٨، وابن الصائغ، الوضع الباهر، (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٥٦، والصبان، حاشية الصبان، ٣: ٥٤.

(١٥٩) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٣، وانظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٨، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٦١، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص: ٣٤٨، وأبا حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٩١-٢٩٩، وابن الصائغ، الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٥٦.

(١٦٠) انظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٥٠.

(١٦١) انظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٨-٢٤٩.

(١٦٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٣٣.

(١٦٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٤٠.

(١٦٤) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١: ١٧٩- ١٨٠.

(١٦٥) انظر: أبا حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٩١-٢٩٢.

(١٦٦) انظر: أبا حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٩٢-٢٩٣.

(١٦٧) ا سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١-٣٢ .

(١٦٨) انظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٤٨-٢٤٩.

(١٦٩) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٦١.

(١٧٠) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٣٣، ١١٤٠.

(١٧١) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١: ١٧٩- ١٨٠.

[١٧٢]انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٦١.

[١٧٣] انظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٥٠.

[١٧٤] انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١.

[١٧٥] ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٧-٦٨.

[١٧٦] أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٩٠.

[١٧٧] من اختصارات أبي حيان لاسم (سيبويه)؛ لشهرته وكثرة وروده.

[١٧٨] أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٩٠.

[١٧٩]انظر:ابن الصائغ، الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٥٦.

[١٨٠]انظر: ابن الصائغ، الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٥٦.

[١٨١] انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٣٩-١١٤٠..

[١٨٢]انظر:الرضي، شرح الكافية، ٣: ٤٦٨-٤٦٩.

[١٨٣] سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٤-٢٥.

[١٨٤] سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥.

[١٨٥] سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥.

[١٨٦] سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥.

[١٨٧] سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٥-٢٦.

[١٨٨]انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦٥.

[١٨٩]ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٥٠.

[١٩٠]انظر:أبا حيان، التذييل والتكميل، ١٠: ٢٨٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٥٩٦.

[١٩١]انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٦.

[١٩٢]انظر: ابن معطٍ؛ يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (٦٥٨هـ)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود الطناحي، نشر مكتبة الإيمان عن طبعة عيسى البابي الحلبي،١٩٧٧م، ص:٢١-٢٢.

[١٩٣]انظر:ابن الصائغ، الوضع الباهر، (ضمن الأشباه والنظائر)، ٨: ١٤٣.

[١٩٤]ا نقل رأيه الشاطبي في المقاصد الشافية، ٤: ٦٠٣.

[١٩٥]انظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ٢: ٧٥١.

[١٩٦]انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٦٦.

[١٩٧]انظر: الأزهري، التصريح، ٢: ١٠٤.

[١٩٨]ا انظر: ابن مالك، أَلْفِيَّةُ ابن مالك في النحو والتصريف المسمَّاة الخلاصة في النَّحو، حقَّقها وقدَّمها سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت، ص: ١٣١، وأبان عن مذهبه وشرحه الشاطبي في المقاصد الشافية، ٤: ٦٠٢.

[١٩٩] الرضي، شرح الكافية، ٢: ٣٩٤.

[٢٠٠] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٤١٦.

[٢٠١]الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢: ٣٣٧.

(٢٠٢) انظر: ابن السَّرَّاج، الأصول، ٢: ٦٤ -٦٥.

[٢٠٣] انظر: المعيوف؛ علي عبد العزيز، المركب الاسمي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، نشرها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠٠٧م، ص: ٧٥.

[٢٠٤] المعيوف؛ علي عبد العزيز، المركب الاسمي في كتاب سيبويه، ص: ٦١.

[٢٠٥]سورة سبأ، آية: ١٠.

[٢٠٦] سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٦-١٨٧.

[٢٠٧] المعيوف؛ علي عبد العزيز، المركب الاسمي في كتاب سيبويه، ص: ٧٦.

(٢٠٨) المعيوف؛ علي، المركَّب الاسمي في كتاب سيبويه، ص: ١٠٥

[٢٠٩] سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٨.

[٢١٠] انظر: المعيوف؛ علي عبد العزيز، المركب الاسمي في كتاب سيبويه، ص: ١٤٠.

[٢١١]ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ٢: ١٥٢.

[٢١٢]ا الضمير يعود إلى المصنف ابن مالك.

[٢١٣]ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢: ١٠٥-١٠٦.

[٢١٤]الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢: ٣٨٦.

[٢١٥] السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه، وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م، ط٢، ١٩٨٧م، ١: ٨٤.

[٢١٦] الفارسي، الإيضاح، ص: ٢٢١.

[٢١٧] الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢ : ٩٣٥.

[٢١٨]انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٣٥٨، وابن عقيل، شرح ألفية ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣: ١٨٣-١٨٤..

[٢١٩]انظر: ابن مالك، أَلْفِيَّةُ ابن مالك في النحو والتصريف المسمَّاة الخلاصة في النَّحو، ص: ١٣٩، ومتن أَلْفِيَّةِ ابن مالك، ضبطها وعلق عليها الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ص: ٣٧.

[٢٢٠]انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٣٥٨، وابن عقيل، شرح ألفية ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣: ١٨٣-١٨٤، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ٣: ١٢٥-١٢٦.

[٢٢١] سيبويه، الكتاب، ١: ١٥١-١٥٢.

[٢٢٢] سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦.

[٢٢٣] سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٩.

[٢٢٤] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

[٢٢٥] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

[٢٢٦] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٥.

[٢٢٧] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٣.

[٢٢٨] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٥.

[٢٢٩] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٣.

[٢٣٠] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

[٢٣١] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

[٢٣٢] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٥.

[٢٣٣] الأزهري، التصريح، ٢: ٢٦٦.

[٢٣٤] المبرد، المقتضب، ٣: ١٠١.

[٢٣٥] المبرد، المقتضب، ٣: ١٠١.

[٢٣٦] المبرد، المقتضب، ٣: ١١٠.

[٢٣٧] المبرد، المقتضب، ٣: ١١٠.

[٢٣٨] المرادي؛ بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك،الجزء الرابع، ص: ١٣١٣.

[٢٣٩] يقصد : ابن مالك.

[٢٤٠]انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤: ١٧٧٤، وابن عقيل؛ بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٢م، ٣: ٢٨٠، وأبا حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ٣: ١٠٥٠، و ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٦٨ نقلاً عن ابن مالك.

ونقل ناظر الجيش في موضع آخر نصَّ الشلوبين من كلام أبي حيان في التذييل والتكميل، "قال: وإنَّما قُلْتُ ذلك؛ لأنَّه قد يكون الضمير عائدًا على اسم قد ذُكِرَ في جملةِ متقدِّمةٍ، وهو في جملة أخرى، كأن يُذْكَرَ إنسانٌ، فتقول: لَقِيْتُهُ، فيجوز الإخبار هنا عن هذا الضمير فتقول: الذي لَقِيْتُهُ هُوَ، فقد صحَّ الإخبار عن الضمير في: لَقِيْتُهُ، و'ن كان عائدًا على شيءٍ" ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٧٢-٤٥٧٣.

[٢٤١]انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م، ٢: ٤٩٦-٤٩٧، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٥٠. ووافق ابنُ مالك ابنَ

عصفور فيما ذهب إليه، انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤: ١٧٧٤، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٥٠.

(٢٤٢) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبد الله من النبهاء الفضلاء، شرح أبيات سيبويه شرحًا مفيدًا، توفي سنة ٦٦٠هـ، انظر: السيوطي، بغية الوعاة ، ١: ١٨٧، وانظر رأيه في: أبي حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٥٠، و نقل رأيه ناظر الجيش في موضعين من كتابه تمهيد القواعد؛ الأوَّل، ٩: ٤٥٦٨ نقلاً عن ابن مالك، والثاني، ٩: ٥٤٧٣ نقلاً عن شيخه أبي حيان من كتاب أبي حيان التذييل والتكميل، حيث قال الشلوبين الصغير معلّقا على كلام أستاذه أبي علي الشلوبين الكبير:" هذا الذي ذكره الأستاذ غير صحيح ولا مقول في كلام العرب؛ إذ لا يُفْهَمُ المعنى المراد منه في الجملة، وإنما هو عائد امتنع ذلك فيه، ورأى الأستاذ أنَّ ذلك لم يكن فيه إلا لأجل كونه رابطًا بحيث إِنْ صُوِّرَ أنْ يكون غير رابط، وإذا وقفت على: الَّذي لَقِيْتُهُ هُوَ علمت أنه لا يفهم منه معنى إخبار عن الضمير في: لَقِيْتُهُ حافظًا لمعنى عودته على الرحل المذكور في جملة أخرى لذهاب معنى ذلك تفصيل الإخبار، وإلَّا فما كان يمنعنا من الإخبار عن الضمير من : زيدٌ ضَرَبْتُهُ، أَلَيْسَ يُنَافِي أَنْ يَقُولَ: الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ ؟ فإن كان يَتَأَتَّى هُنَا عرض شرط الباب عليه كما يَتَأَتَّى في قولك: الَّذي لَقِيْتُهُ هُوَ فينبغي أن يجوز بجوازه ،وأن يمتنع بامتناعه، وذلك ممتنع بإجماع، فيكون هذا ممتنعًا مثله، وفرق الربط غير معتبر"، والسيوطي، النكت على الألفيَّة، والكافية، والشافية، والشذور، والنزهة، تحقيق: الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٧م، ٢: ٢٤٨.

(٢٤٣) انظر: الجزولي؛ عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨م، ص: ٢٨٨، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٥٠.

(٢٤٤) انظر نصَّ مقولة أبي حيان في: ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٥٠- ١٠٥١، وهو مختصر شرحه على التسهيل، وأورد ناظر الجيش هذه المقولة من أصل شرح أبي حَيَّانَ على التسهيل (التَذييل والتكميل)، وفيها اختلاف في بعض العبارات وزيادة يتضح بها مذهب أبي حيان في المسألة، حيث قال:"وتلخَّص من هذا كله أنَ المخبر عنه إذا كان ضميرًا هل من شرطه أن لا يكون عائدًا على شيء قبله، أو هل من شرطه أن لا يكون رابطًا؟ والذي نذهب إليه هو الأوَّل، وهو اختيار الجزولي". ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٥٧٣.

(٢٤٥) هذه الصورة استنبطها المراديُّ من مثال ابن الناظم، ولم يذكرها أحد قبله كموطن جواز للإخبار، وردَّ بها على ابن الناظم الذي ذكر مثالها، وأوردها مثالا على حالة الامتناع؛ لأنَّ الضمير فيها عائد على اسم في الجملة، يقوم بوظيفة الربط بين أجزائها. فلا يمكن الاستغناء عنه بالأجنبي، ويمتنع الإخبار عنه عند ابن النَّاظم، وَخَالَفَهُ المراديُّ في هذا المثال، والضمير عنده يمكن الاستغناء عنه

بأجنبيّ، مع عوده على اسم سابق في الجملة؛ لأنه وإن كان ضميرًا رابطًا قبل الإخبار إلَّا أنَّ الرَّبط في إطار الجملة الفعليَّة غير لازم، والرَّبط بين جملة الخبر والمبتدأ، أو بين جملة الصلة والموصول، أو جملة الصفة والموصوف أشدُّ وآكدُ؛ فلذا ليس الامتناع متعلِّقًا بالضمير الرَّابط على إطلاقه عند المراديّ، بل بالضمير الذي لا غنى عنه في كونه رابطًا، ودليل ذلك أنَّه يمكن الاستغناء عن الضمير في هذا المثال مع كونه رابطًا قبل الإخبار. انظر: ابن النَاظم، شرح ألفية ابن مالك، ص:٥١٤.

[٢٤٦] لأنَّ الرَّبط في إطار الجملة الفعليَّة بين الفعل والفاعل غير لازم، والرَّبط بين جملة الخبر والمبتدأ أو بين جملة الصلة والموصول، أو جملة الصفة والموصوف أشدُّ وآكدُ.

[٢٤٧] يعني ابن الناظم، انظر: ابن النَاظم، شرح ألفية ابن مالك، ص: ٥١٤.

[٢٤٨] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، الجزء الرابع، ص: ١٣١٤.

[٢٤٩] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، الجزء الرابع، ص: ١٣١٤.

[٢٥٠] انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٥٠.

[٢٥١] قال ابن مالك:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيِّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعِ مَا رَاعُوا

انظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمَّاة الخلاصة في النَّحو، ص: ١٥٦، ومتن ألفية ابن مالك، ص: ٤٧.

[٢٥٢] قال ابن مالك:

وَشَرْطُ الاسْمِ مُخْبَرًا عَنْهُ هُنَا جَوَازُ تَأْخِيرٍ وَرَفْعٌ وَغِنَى
عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ مُثْبَتٍ أَوْ عَادِمِ تَنْكِيرِ

انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤: ١٧٧٠-١٧٧١.

[٢٥٣] ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: ٥١٤-٥١٥.

[٢٥٤] ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٣٨.

[٢٥٥] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٣-٥٤.

[٢٥٦] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.

[٢٥٧] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٤.

[٢٥٨] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٥.

[٢٥٩] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٥.

[٢٦٠] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٦.

[٢٦١] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٦.

[٢٦٢] سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٤.

[٢٦٣] انظر في هذا المعنى: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٦.

[٢٦٤] أورد محقق الكتاب عبد الحسن الفتلي أنَّ ضبط الكلمة في نسخة أخرى من الأصول (إِظْهَارُهُ) وأرى أنَّ هذا هو الصحيح؛ لأنَّ الحديث عن الإظْهَارِ لا عن الإضْمَارِ، والمستغنى عنه هو الإظهارُ لا الإضمارُ. ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٢٤٠. هامش (٧).

[٢٦٥] أي: امتنع حذف لفظ الفاعل وتقديره مستترًا.

[٢٦٦] أي: لأنَّ الفاعل حينئذ هو فاعل مفعول أي أنَّ الفاعل هو عين المفعول به، والأصل أن يكون المفعول غير الفاعل.

[٢٦٧] أي: بعد حذف لفظ الفاعل، وتقديره مستترًا.

[٢٦٨] أي: جعلت المفعول لا يستغنى عنه؛ لأنه عين الفاعل، فلو حذفته لبطل الكلام، يقول ابن السراج:" فالجواب في ذلك أنَّ المفعول منفصل مستغنًى عنه بمنزلة ما ليس في الكلام، وإنَّما ينبغي أن يصحَّحَ الكلام بغير مفعول، ثمَّ يؤتى بالمفعول فضلة، وأنت إذا قلْتَ: أزيدًا ضَرَبَ، فلو حذفت المفعول لبطل الكلام، فصار المفعول لا يُسْتَغْنَى عنه، ،إنَّمَا الذي لا بُدَّ منه مع الفعل الفاعل" ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٤٢.

[٢٦٩] فهو ضمير يصحَّ أن يحلَّ محلَّه الاسم الظاهر الأجنبيَّ، ويصح مع ذلك للجملة معنى تستقيم به.

[٢٧٠] سورة المدثر، آية: ٣١.

[٢٧١] ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٢٤٠-٢٤١.

[٢٧٢] أي: لأن الضمير المتصل العائد على (هند) مفعول مستغنى عنه فضلة وليس عمدة في الكلام. وأرى صواب العبارة: لأنَّهُ. كما أرى أنَّ عبارة: لأنَّها مستغنًى عنه متقدمة في موضعها من النّص المحقَّق ومكانها بعد قوله: لم تحتج إلى مفعول.

[٢٧٣] أي: وحلَّت الهاء في (ضَرَبَهَا) محلَّ الاسم الظاهر الأجنبي المنفصل عن الفعل، وَكَأَنَّهُ قَالَ: غُلامُ هِنْدٍ ضَرَبَ دَعْدًا أو هِنْدًا أُخْرَى.

[٢٧٤] ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٢٤٢.

[٢٧٥] ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٢٤٢.

[٢٧٦] ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٣٣٩.

[٢٧٧] المراد بضمير الأجنبي الضمير الذي يصحُّ أن يحلَّ محلَّه الاسم الأجنبي.

[٢٧٨] يطلق ابن السراج هنا على الضمير المحذوف لفظًا المنوي معنًى مصطلح المضمر.

[٢٧٩] أي: في (ضَرَبْتُ).

[٢٨٠] ابن السرَّاج، الأصول، ٢: ٣٣٩.

[٢٨١] ذهب الأكثر إلى أن العامل في المعطوف عطف نسق هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف، وقيل العامل فيه مقدر بعد العاطف وقيل الحرف نفسه، والعامل في المعطوف عليه في كل هذه الآراء هو ما قبله. انظر: انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ،بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م، ٣: ١١٤.

[٢٨٢] المبرد، المقتضب، ٤: ١٩٣-١٩٤.

[٢٨٣] المبرد، المقتضب، ٤: ١٨٩.

[٢٨٤] المبرد، المقتضب، ٤: ١٩٣.

[٢٨٥] المبرد، المقتضب، ٤: ١٩٣-١٩٤.

[٢٨٦] المثال الأخير للمبرد في المقتضب، ٤: ١٩٤.